





د. ۳۰۰
صفا

۱۸
ع

بازرسی شد
۹-۳۷

بازدید شد
۱۳۸۵

۹۴۰

۱۰۴۹۴
۱۰۱۱
کتابخانه مجلس شورای ملی
کتاب: فقه حنفی
مؤلف: _____
موضوع: _____
شماره ثبت کتاب: ۱۶۹۳۳
شماره قفسه: ۱۰۶۴۴۸

خطی - فهرست شده
۱۲۷۲۸

د. ۳۰۰
صفا

۱۸
ع

بازرسی شد
۹-۳۷

بازدید شد
۱۳۸۵

۹۴۰

۱۰۴۹۴
۱۰۱۱
کتابخانه مجلس شورای ملی
کتاب: فقه حنفی
مؤلف: _____
موضوع: _____
شماره ثبت کتاب: ۱۶۹۳۳
شماره قفسه: ۱۰۶۴۴۸

خطی - فهرست شده
۱۲۷۲۸

الحمد

الحَذَرُ والجَنَابَةُ سَوَاءٌ وَهُوَ التَّيَسُّمُ بِكُلِّ مَا كَانَ مِنْ جَنَسِ
 الْأَرْضِ كَالرَّابِ وَالْحَبِّ وَالزُّبْدِ وَاللَّحْنِ وَالنَّوْمِ وَالْخَلِّ وَالشَّيْخِ
 عِنْدَ الْخَفِيفَةِ وَهَرَبُوهُ وَقَالَ ابْنُ سُلَيْمٍ لَا يَجُوزُ
 إِلَّا بِالرَّابِ وَالزُّبْدِ وَعِنْدَ الْقَافِ يَجُوزُ إِلَّا بِالرَّابِ خَاصَّةً
 وَالنَّاتِيَةِ فَرَضَ عَلَيْهِ عِلْمَانَا رَحِمَهُمَا الْفَرْعَ وَعِنْدَ
 الْقَافِ فَرَضَ الْمَوْضِعَيْنِ وَكُلُّ شَيْءٍ يَقْضِي التَّيَسُّمَ
 يَقْضِي الْمَوْضِعَ وَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِصُورٍ طَاهِيَةٍ وَيَسْتَحْبُّ
 لِمَنْ يَحْدِثُ النَّهْيَ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ وَهُوَ يَوْجُوزَانِ
 يَحْدِثُ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ أَنْ يُؤْخِرَ الْوَقْتَ فَإِنْ فَجَدَ
 النَّهْيَ تَوَضَّأَ وَأَتَى بَيْتَهُ وَيَقْضِي بَيْتَهُ مَا شَاءَ مِنْ
 الْفَرْغِ مِنَ التَّوَضُّعِ عِنْدَ مَا لَمْ يَلْقَ عَلَيْهِ التَّلَامُ النَّيْسَمُ
 طَهُورُ التَّلَامِ وَلَوْلَا مَعْنَى مَا لَمْ يَحْدِثُ النَّهْيَ وَعِنْدَ
 الْقَافِ وَيُقَالُ لِلْفَرْغِ وَالنَّوْمِ وَالشَّيْخِ وَمَا
 لَزِمَ مِنْ كُلِّهَا وَاحِدَةٌ وَهُوَ ^{الْوَقْتُ} الصَّحِيحُ الْقِيَمُ

طه

بعضهم إلى الصنع في البيوت ثم يروح الناصي إلى بقي أثر الصبح
فقال الساقية مثل هذا البير وان وجد في البيوت فاعرفوا
دجاجة أو غيرها ولا يدرون متى وقعت ولم تنفخ
ولم تنفخ عاروا صلاوة يوم يلدت ان كانوا قوصوا
فيها وغسلوا كل شيء أحلها ماءها وان كانت انتحيت
أو نفضت أو عاروا صلاوة ثلاث ايام ولياها عاروا
وعذرهما لا يجب للعامة حتى تنقش امني وقعت في
سور الذي وما يد كل لحاها وسور للكتاب طه
وسباع البرايا كما كانت دوا الفهد والذئب والتعلد
يخس وسور البرية والتجاجة الخلة وسباع الطير
وملك الخيلوت هـ الحشرة مثل الحية والنارية
مكروه وعذر الخيلوت هو غير مكروه وسور السبع الطير
مثل الصقر والبارك والغراب والحداة ايضا مكروه وان
كانت هذه الطيور محبوسة بحيث لا يمكن الخلع عين
الخائسة فالسور لها طاهر غير مكروه ومكروه سور



كيفية لخواص ملكي لله ملك
السلطان الملك
الحمد لله

في الصلاة الحصة جازية والوقت في خوف ان
تشغل بالطهارة تقوت الصلاة فانه ينسى ويصلي
واما في صلاة العيد فتفتح بالوضوء ثم تسبغ اللحية
جازية النية عند كل صيغة وعندهما الجهر
ولو افتتح بالنية ثم احدث جازية ان ينسى
ويبني النفاق ثم يشد الجهر ثم احدث
خاف ان تشغل بالطهارة تقوت الصلاة لم ينس
بأن توضع فان ادرت الجهر عليها والاصل النظر
انها وكذلك اذا ضاق الوقت فحسب ان توضع
فانه الوقت لم ينس ولكن ينحصر ويصلي القنا
ية ولما انما في الصلاة في حال خيمته صلى ثم
تذكر انما بعد ذلك الوقت لم بعد الصلاة عند
حين يحد وقال ابو يوسف وعيد ولو تذكر جرح
الوقت لم بعد في قولهم جميعا ولو تذكر في خلال
الصلاة لزمه الافادة وليس على النية اذا لم يغلب

على طه ان يقرى ماء، ينبغي له ان يطلب الماء فان غلب
على طه ان هناك ماء، لم يجد ان يشتم حتى يطلبه
واختلجوا في مقدم الطلب قال بعضهم في المنة
سئل وفي المني سئل وفي اقداس ميليت وانا يطلب
اذا خفيته او طهرت العلامة وان كان مع رفيق ماء
يطلبه من قبل ان يشتم فان منع منه تيمم وكي
ولا يطلب منه الماء حتى تيمم وصلي ثم سأل
واعطاء فانه يتوضا ويغير ولو طلب في الابتداء ولم يعطه
ثم اعطاه بعد الصلوة لا يغير والله اعلم بالصواب

باب المسح على الخفين ^{اعلم انه جائز بالسنة} يعني ثلثة
بالسنة ولكنه واجب ^{فما حدث موجب للوضوء}
اذا لبس الخفين ^{على طهارة كاملة} ^{فما حدث} فان
كان قميما ^{يتيم} ^{وليك} ^{وان كان مسافرا}
يسح ثلاثا ^{بام} ^{وليكها} ^{وابتداها} ^{عقب}
صحت ^{والمسح على ظاهرهما} ^{خطو} ^{كالاصابع}

[illegible]

الشمع وهو ما قد تم إقامته كان على منعه تمام يومه
ليلته أو أكثر من ذلك من ذرع خضيرة أو قنصل رطبة أو من شمع
أو من عوم وليلته يتم شمع يومه وليلته ومن ليس له
مؤقتين فوق الخفة يقطع عليها إذا لم يتم شمع على الخفة
ويجوز الشمع على اللوزين إذا كان جالدين أو متعابين
ولا يجوز في جلود وأفعال ولحنين إذا كان غير جالدين ولا
متعابين ولكنهما خفيفان لا يشعان الماء لا يجوز عند
وعندهما يجوز ولا يجوز للشمع على العامة والعائقة
والبيع والفغانين والمار ويجوز الشمع على الغيارب
إن بشرها على غير وضوء فإن سقطت رطبة
لم يطل الشمع وإن قطعت من رطل الشمع أو
خرجت من الشمع من الخلق بطل منه فإن
كان صدر القدم في موضع والعقب يرضى ويخرج
لا يبطان **ابيض** الحيض في الشعر أنتم الدم
مخصوص موضع مخصوص وأقل ثلاثة أيام

ولذلك لم يأت عندنا حديثه وقال أبو يوسف وأقال
يومان والثالث يوم النكاح وما نقص ذلك فليس
يحيض عندنا حيضه وأما الحيض في أيام ولياليها
فما زاد على ذلك فليس حيضاً طهرت بها عندها
وعند ذلك ففي ١٠ أيام يوم وليلة ولكن خمسة عشر يوماً
وما تراه المراقبة للحج والصفحة والفضة والزيادة
والسواد فهو حيض وأما الكدمه يكون حيضاً عندها
حيضاً ويعدو وعند أبي يوسف وفي الأندلس الكدمه حيض
وفي غيرها لا يكون حيضاً ولا يغفل القوم ولا نقل ولا
تؤخر في السجدة والنقص والقن ولا تطوف البيت ولا
تؤخر في التمس المتخو إلا أن تأخذ بجلده والله بغيره وأ
الغلاف ما ليس منفصل عنه وقال الشافعي لا يجوز
مع الغلاف وإذا انقطع دم الحيض لا قبل منيته
أيام لم يحز الوطى حتى يغسل فإذا انقطع دمها
بعثت أيام حائضاً فمما عندنا إذا قال الفرس والشافعي

في الحيض
في الأندلس
في غيرها

العمر

والفرس إذا حملت بسبب الدمين في مدة الحيض فهو كدمه
وأقل العظم خمسة عشر يوماً ولا غایت للألم وفيه الاستحاضة
في ما تراه للمرأة أقل من ثلثي أيام أو أكثر من ثلثي أيام
أولاً في غير شهرها وفيها غسل ما إذا دلت الدم السرم
أربعين أو في حالة الحمل أو في حالة الولادة قال حرم الولد
في كدمه إذا غاف لا يمنع القلوة والصوم والوطى فإذا
زاد على العشرة أيام ولم تزل عادة فمعرفة ردة إلى أيام
عادتها وما زاد على ذلك فهو استحاضة وإن ابتلات
مع البلوغ استحاضة الاستحاضة فيها شئ بعد
سائر البول والرفاء الدائم واستطل في البطن
أيام الحيض من كل شهر والبلية استحاضة والجم الذي
لا يوفى من مضمون كل صاع عندها وعند الشافعي
لكل فرض وعند مالك يغسل كل صاع فيصلى
بذلك الوضوء ما شاء من الحيض والتوافيل
وإذا خرج الوقت بطل وضوءه وكان عليه لم ينسأف

في الحيض

الوضوء لصلاة أحجب عندنا حيضه ومحمد وعنده أبي
يوسف يوطأ بدخول الوقت وحده وعند غيره
يوطأ بدخول الوقت دون المروج حتى لو نوضاً
بعد طوع الفجر يجوز له أن يصلي بذلك الوضوء إلى
دلوك الشمس وعند غيره دون سائر الطلوع
ولو أتوضأ بعد طلوع الشمس يجوز له أن يصلي
صلاة الفجر يجوز له أن يصلي بعد طلوع الشمس
وعند الشافعي يوطأ وضوء صاحب العذر له أو
الفرس وعند غيره إذا أكل القمل والتفاس هو الدم
الخارج من الرحم ومن عقيب الولادة وأما الذي
تراه المرأة في حال ولادتها قبل خروج الولد وما
تراه الحائض فهو استحاضة وعند الشافعي حيض
وأقل النفاث عند أبي حنيفة ومحمد وعنده غيره
يوماً وعند مالك ساعة ولكن أربعين يوماً وعند

الشافعي

الشافعي ستون يوماً وعند مالك سبعون يوماً
وما زاد على ذلك فهو استحاضة وإذا تجاوزت
الدم على الأربعين وكانت هذه المدة قدوة
لده قبل ذلك ولها عادة معروفة في النفاث
ردة إلى أيام عادتها والباقي استحاضة وإن
لم يكن لها عادة فنفاثها أربعون يوماً ولادة
وكذلك في بطن واحد فنفاثها ما خرج من الدم
عقيب الولد الأول عند الشافعي وعنده غيره
من حين خروج الولد الثاني والجماع ينقض
العدة بالشافعي **باب** الحيض والنفاس
سنة وأجيب من بدن المصلي ونوبه ولكن الذي
يصلي فيه ويجوز نظير النجاسة بالماء وبكل ما يج
ظاهر يمكنه إذا لم يره وينعم المعمر كالحمل والبن

في الحيض

والتحليل لا يقبل إلا الغسل وطبا ويا مسكا
والله اعلم بالصواب

وقيل كني به عن موضع خروج النجاسة اذا اصاب
بتمسك الخفة جازة الصدوة معه مالم تبلغ
كثيرا حش فاختلغوا في الكثير الفاخش روى عن
الضعيفة انه لم ان يحذ فيه وقال الفاخش
هو ما يستغنى الناظر عنه لم يوسع ان يشب
في شئ وعنه ذراع وذراع وعنه مقدار
القدمين وفي ظاهر الرواية الغبرة ربع الثوب قيل
ربع الموضع الذي اصاب به وان كان كما في الم
وان كان خيرا لا ربع الذيل وان اصاب بول ما
يؤكل لحمه جازة معه مالم تبلغ ربع الثوب عند الم
والمستوفى وقال محمد بن بول ما يؤكل لحمه طاهر
ونظير النجاسة التي تحب نظرها شهاذ والعينها

الا ان يبقى من
 اثرها ما يشوق اليها منها كالخاء النجس وما ليس عين
 عين مرئية فطهرتها ان يغسل حتى يغلب على ظن الغل
 يسأل انه قد طهر والاستبراء فرض اذا كانت الجنابة
 اكثر من قدر الدوام وان يكون في حال الجنابة او طهر
 من الحيض والغاس وجب فيها اذا كانت قدر الدوام
 والسنة اذا كانت اقل من ذلك مستحب ان يستنجي بالخرق
 يغسل الماء ويدعته وهو ان يستنجي بخروج الترح
 وما كره وهو ان يستنجي بيمينه وبالكف والعظم وبالك
 وبش أو الطعام ويجز في مسح اليد وما قام
 مقامه يسحبه حتى يغنيه وليس فيه عدد دستون
 والاستبراء بالماء افضل عندنا والشافعي الممنون
 ثلثة اجزاء تجزى ثلثه ارض يقوم كل واحد في مقام

جز

طر فان تجاوزت الخامسة مؤتمها لميجز فيها البلبا
 والنابع **كتاب الملقوق** اول وقت الفجر اذا طلعت الفجر
 الشان وهو البياض المعرض والفاق واخر وقتها
 مالم تطلع الشمس واول وقت الظهر اذا زالت الشمس و
 اخر وقتها عند اذبحه اذا صار ظل كل شئ مثليه سوي
 في الزوال وقالوا اذا صار ظل كل شئ مثله سوي
 في الزوال واول وقت العصر اذا خرج وقت الظه على
 القوليب واخر وقتها مالم تغرب الشمس واول
 وقت الغريب اذا غربت الشمس واخر وقتها مالم
 تغيب الشفق وهو البياض الذي في الافق بعد الحرة
 وقالوا هو الحرة رواية عن ابي حنيفة به واول وقت العشا
 اذا غاب الشفق واخر وقتها مالم تطلع الفجر الشان
 واول وقت الوتر بعد دعاء التضرع الذي يوم تقديم

١٠
 من الملائكة والجن والانس
 عن ابي الحسن عليه السلام في قوله
 ما اوتوا من الله من شيء
 او اوتوا من الله من شيء

الغناء وتقرأ ما لا يطع الخ ويستحب الاستغناء بالخبز
والأبداء بالظفر واليقظ في السجدة وتأخير
العقد ما لم تغير الشمس وتجهل المغرب وتأخير الضأ
ليما قبل ثلاث ليل وعند الفاتحة العيس أفضل
الخبز وتجهل في صبيح الصلوة في كل الاوقات ويستحب
تأخير العزل من يشق بالنشأ فان لم يشق او تر قبل الليل
والله اعلم وكلام **باب الاذان** الاذان سنة خمس و
للجنة دون ما سواها وصفته الاذان معروفة
ولا ترجع فيه عند أصحابنا وعند الشافعي فيه الشر
جمع والتراجع ان يكرر الشراءتين وترد في الاذان
الخبز الصلوة خير من النوم مرتين ويتنزل في الاذان بعد
ويجدر في القائمة ويستغفر بها القبلة فاذا بلغ في
للصلوة والفلاح حول وجبة نيتا ونشأ لا
لا

هذا هو الوجه
في الاذان
والله اعلم
بما لا يعلمون

والجمل

ولا يجوز صدرة ولا قدسية ويؤذن للناس في
يقيم عن الخ فان فاتت صلوات اذن للاولى منها
واقام وكان خيرا في الباقي في شاء اذن واقام
ان شاء اقتصر على القائمة وينبغي له ان يؤذن
ويقيم على طهارة فان اذن على غير وضوء جاز ولا يكره ان يؤذن على غير وضوء
او يؤذن وهو جنب والصلوات يعيد وكذلك اذا
ن السكران والمجنون ولو اقام جنب يعاد ويؤذن
للصلوة قبل دخول وقتها يعاد عند الحرام وعند
وقال ابو يوسف يؤذن للخبز في الصلوة الا في
الليل والله اعلم **باب شروط القبلة** التي تقدر
مها المصلي يجب على المصلي ان يقدم الطهارة
من الحدث والا فنجاس عليها فموسرة والغوسه من
من الرجل ما تحت السرة في الركبة والركبة من الغوسه

هذا هو الوجه
في الاذان
والله اعلم
بما لا يعلمون

لا يقصر بينهما وبين الخيمتين وان كان متعذرا
ينوي الصلوة ويتابعه ويستقبل القبلة
الا سحابة فيصل الى جهة تدرك عليها وان
اشبهت عليه القبلة وليس بخبر من يسأله عنها
اجتهد وصلي فان علم بعد ما صلي فلا إعادة
عليه عند ذلك وعند الشافعي
يعيد اذا استبرها فان كان في الصلوة
استدار الى القبلة وبني عليها عندنا وعند
الشافعي استأنف والله اعلم **باب** في بعض
اركان الصلوة فائض الصلوة سنة الترتيب
والقيام والقراءة والركوع والسجود والتفعية
الاخيرة مقدار التشهد والركوع من الصلوة بفعل
المصلي عند الخ وعند أبي يوسف القومة بين الركوع

لا يفعل

في الركعة الأولى ويستحب في الركعة الثانية
ويؤذن للناس في الركعة الثانية
واقام وكان خيرا في الباقي في شاء اذن واقام
ان شاء اقتصر على القائمة وينبغي له ان يؤذن
ويقيم على طهارة فان اذن على غير وضوء جاز ولا يكره ان يؤذن على غير وضوء
او يؤذن وهو جنب والصلوات يعيد وكذلك اذا
ن السكران والمجنون ولو اقام جنب يعاد ويؤذن
للصلوة قبل دخول وقتها يعاد عند الحرام وعند
وقال ابو يوسف يؤذن للخبز في الصلوة الا في
الليل والله اعلم **باب شروط القبلة** التي تقدر
مها المصلي يجب على المصلي ان يقدم الطهارة
من الحدث والا فنجاس عليها فموسرة والغوسه من
من الرجل ما تحت السرة في الركبة والركبة من الغوسه

هذا هو الوجه
في الاذان
والله اعلم
بما لا يعلمون

والسجود وما سوى ذلك في الصلاة فهو سنة
 وإذا أراد الرجل الدخول في ركعة ورفع يديه
 في الصلاة فليكن الأصابع بين النفخ والضم ويأخذ
 مستقبل القبلة حتى ينادي بأمر الله بشمعة
 أذنيه وعند الشافعي هذا من تكبيرة وعندنا
 لك هذا رأسه والمراد نرفع هذا من تكبيرها إجماعاً
 وإن قال بك ذلك من التكبير الله أجل وأكبر
 أعظم وأجبر إجماعاً عندنا وعندنا
 يوسف لا يجوز إلا أن يقول الله أكبر والله لا
 أكبر والله أكبر والله أكبر وقال الشافعي
 لا يجوز إلا أن يقول الله أكبر والله أكبر وقال
 مالك لا يجوز إلا أن يقول الله أكبر
 ويعتمد عليه الشافعي على التيسير ويضعها

الشرة

الشرة عند أصحابنا رحمهم الله وعند الشافعي
 فوقه عند الصلوة والماء تضع يديه على
 الصدر إجماعاً ثم يقرأ سبحان الله ثم يركع
 وينعبد بالله الشيطان الرجيم ويقال بسم الله
 الرحمن الرحيم ويستهل عندنا وعند الشافعي
 يستأنف في الركعة الأولى في الركعة الثانية
 ويجهر في الصلوة بغير القراءة ثم يقرأ فاتحة الكتاب
 وسورة نقرأ أو ثلث آيات من أي سورة يشاء
 وإذا قال لا إله إلا الله ولا الضالين قال الميم الميم
 خفية ثم يكبر ويركع ويعتمد يديه على كفيه
 ويفتح بين الأصابع وييسر رأسه ولا ينكسر
 يقول في ركوعه سبحان الله العظيم ثلاثاً ذلك أدناه
 ثم يرفع رأسه ويقول سمع الله لمحمد وعليه

قال الأصابع وهو الشرة في الصلاة
 وهو في الصلاة بين الأصابع
 قال مالك وهو الأصابع
 بين الأصابع وهو الشرة في الصلاة
 وهو في الصلاة بين الأصابع

وقال لها الأمام المومنين ربنا لك الحمد وعندنا
 الشافعي المقتدر أيضاً يقرأ بها جميعاً والمنفرد
 يأت بالتسبيح في روايته عن أبي يوسف معروفاً وعند
 أبي حنيفة في رواية الحسن يقرأ عند برسا
 جميعاً فإذا استوى قائماً كبر وسجد واعتد
 يديه على الأرض ووضع وجهه بين كفيه
 ويدنيه هذا أذنيه وسجد على أنفه فا
 لنا قصر على أنف جاشع عند أبي حنيفة ودنا
 لابيوسف ومحمد والشافعي لا يجوز إلا
 من غدير ولو أقصر على الجبهة جاز بالإجماع
 وإن سجد على كور العمامة أو فاضل ثوبه
 جاز عند أصحابنا ذلك ليكره وعند الشافعي
 لا يجوز ويؤدي ضيقه وجباة بطنه

عند

عن خذيه ويوجه أصابع يديه نحو القبلة ويقول
 في سجوده سبحان الله الأعلى ثلاثاً وذلك أدناه
 ثم يرفع رأسه ويكبر وإذا طمئت حالاً كبر
 سجد وإذا طمئت ساجداً كبر واستوى قائماً
 على صدره قائماً ولا يقعد ولا يعتمد عند
 أصحابنا وعند الشافعي يجلس جلسة خفيفة ثم
 ينرض معتمداً على الأرض ويعتمد يديه على
 الأرض ويفعل في الركعة الثانية مثل ما فعل
 في الركعة الأولى إلا أنه لا يستفتح ولا ينعوذ ولا
 يرفع يديه إلا في التكبير أو عند أصحابنا
 وعند الشافعي يرفع فإذا رفع رأسه السجدة الثانية
 في الركعة الثانية انشرب خبكه اليسرى وجلس عليها
 ونصب اليمنى مضياً ويوجه أصابعه نحو القبلة

كله
في القعدة من عندنا وعند الشافعي يجلس في القعدة
الاول لما قلنا وفي قعدة الاضيق يجتمع رجلها
في جانب اليسار وينصب اليمنى وعند مالك يجلس
منوركا في القعدة يسار وضع يديه على فخذه
ويسبط اصابعه ويتشهد وهو ان يقول اللهم
لدي والصلاة والسلام عليك ايها
النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا
وعلى عباد الله الصالحين تشهد ان لا اله الا
الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله ولا يزيد
عليها بالصلاة على محمد صلى الله عليه وسلم في الركعتين
الاخيرتين بفتح الكتاب خاصة فاذا جلس
في آخر الصلاة يجلس كما يجلس في الاولي ويتشهد
ويصل على النبي ويدعو بما يشبه الفاظ القرآن

والادعية

والادعية المأثورة ولا يدعوا بما يشبه كلام
الناس ثم يسلم من يمينه فيقول السلام عليكم
ورحمة الله حتى يركب بياض خده وعن يسار
له ايضا حتى يركب بياض خده اليسار وينوي
من عنده من الحفظ والمسلمين في اليانين و
يجهر بالمقراة في الفجر والمغرب والعشاء في الركعتين
الاوليين ويخفي في الاخرين ان كان اماما
وان كان منفردا فهو خير اذا جهر واسمع نفسه
وان شاء اخافه وكذا المتفصل ويخفي الاسام
القرائة بعد الاوليين في الظهر والعصر ويجهر في
الجمعة والعيدين والوتر ثلاث ركعات
موسوعة لا يفصل بينهما بسلام عندنا وعند
الشافعي في قول يفصل وفي قول لا يفصل

ويقنت في الركعة الثالثة من الوتر قبل الركوع في
جميع السنة وعند الشافعي لا يقنت في آخر الوتر
الا في الفجر في جميع السنة وفي النصف الاخير من شهر
رمضان فاذا يقنت في الوتر اجماعا ويقنت قبل
الركوع وعند الشافعي بعد الركوع ويفرق في كل
ركعة من الوتر فافتحة الكتاب وسورة بعدها
ثم اذا اراد ان يقنت كبر ورفع يديه ثم يقنت
ولا يقنت في صلاة غيرها ولا يرسل اليدين
في صلاة القنوت بل ياخذ عند الفجر واي
يوسف وعند غيره يرسل وفي كل الطحاوي
يضع وكذلك في تكبير العيد وصلاة الجنازة
وليس في شيء من الصلوة قراة سورة بعينها
لا يجوز غيرها ويكره ان يتخذ سورة بعينها
لصلاة لا يقرأ فيها غيرها واذن ما يجوز في القراة

ع الصلاة

في الصلوة ما يتناوله اسم القراة عند الفجر
وقال ابو حنيفة ان من ثلث ايات قصار اوابية
طويلات مثل اية الدين والكسبي ولا يقرأ اللؤلؤ خلوي
الاسام عندها وعند اصحابنا وهذا اراد ان يرد
خال في الصلوة غيره يحتاج الى تبيين نية الصلوة
ونية المتابعة **باب الجمعة** الجمعة
ستة موكدة للحض واول الناس بالايامنة اهلهم
بالسنة فان تساوا فافترسهم فان تساوا فافترسهم
عمرهم فان تساوا فافترسهم ويكره تقديم الاثني
والاخير اخيه والغاسق وولد الزنا فان تقدم
مولجأ ولا ينبغي للامام ان يطول بهم الصلوة
ويكره للنساء ان يجلسن وحدهن جماعة
فان فعلن وقفت الاسام وسطرن وسطرن

جاء

مع وضوء فامة عن عبيده فان كان مع اثنين
تقدم عليهما ولو اقام الواحد عليهما والاسام جاز
ويكره ولو لم خلفه قال بعضهم يكره وقد
يعضهم اليك ولا يجوز للرجال ان يقتدوا بالمرأة
او يصلي ويقوم الرجال ثم الصبيان ثم الخنثى ثم النساء
واذا اقامت امرأة للجنب فصل وهما يشتركان
في صلوة واحدة فسدت صلوة الرجل ولا تقدر
صلواتها وذلك لانها في الغنم هذا اذا نوي المسلم
وانما اذا لم ينوي لم يفسخ اختدائها عندنا وعند
رقة يفسخ اختدائها ويكره للنساء حضور المصلي
ولا يلجونه ان يخرج في الفجر والغروب والعشاء والجمعة
وقال الخضر في حال ولا يصلي اذا لم للغارمين
والاميين تقبض صلواته لكل عند الضيعة

مع الاسام وعندهما لا تقدر صلوات الاسام
وزكان يصل لهما من غير سبب سبب القول والاصل
حاليه والاطاهاة خلف المستحاضة ولا الغارمين
خلف الاثني والامكني خلف الغارمين والافصح خلف
الاضر عندنا وعند رقة يصل ويجوز ان يوم
المسحرموضين والعاقد والغارمين عند اكل
حنيفة وابو يوسف وعند محمد لا يجوز
ولا يصلي الذي يركع ويستجد خلف المومي ويجوز
ان يوم الماسح على الغنم والجايز للغارمين
ولا يصل الغنم خلف المقتل ولا من يصلي خلفه
خلفه يصل في صا اخر عندنا وعند خلا قالنا
فوق وصلاة للقتل خلف المقتل يجوز عندنا
وعند مالك لا يجوز وقد انما اسام ثم حكم

لا يعيد ويكره للمصلي ان يعيث بتوحيده او يجسده
ولا يقبل الحامي الا ان لا يتكبر التجرد فيتوحيده مرة
واحدة ولا يرفع اصابعه ولا يعتمر ولا يعجز
ان يكون بميامنة ويترك وسطه ولا يتخضر يدويه
ولا يبدل ثوبيه والسد ان يجعل الثوب على كاسيه
ويترك طرفيه ولا يغمهما ولا يربع الاستغدير
ولا يرد السلام بيده ولا يلبس ائنه ولا ياكل ولا
يشرب ولا يتغنى اقراء التكب والاقعاء ان ينصب
رجليه ويضع عليهما ولا يقصر يقصر شعره ولا يلق
ثوبه ولا يثقب ثوبا وشمالا ولا يغطي المصلي
فاه الا ان اذ التاوب ولا يغض عينييه وان
سبقه الحدث في الصلوة انفرق ويتوضا ويصلي على

صلواته ان لم يكن ايمانا فان كان ايمانا
استغفره وتوضا وبقي على صلواته سالمين كما
والاستيناف افضل وان نام واحتمل اذ جئت
او غشي عليه او فرقه استأنف الصلوة والوضوء
جميعا فان تكلم في صلوة عامدا او ناسيا بطلت
صلواته عندنا وعند الشافعي لا يبطل التكم في
الشهو وان سبقه الحدث بعد التشرع وتوضا
سلم وان تعدر الحدث في هذه الحالة او تكلم
او عمل عمدا ناسيا في الصلوة تمت صلواته فان لم ي
المؤيم الماء في خلال الصلوة وهو يقدر على
التوضي بطلت صلواته عندنا وعند الشافعي
لا يبطل فان سأل المنيتم بغد قد التشرع او
كان ناسيا على الحقيق فانقضت مدة سجدة

هذا هو الذي عليه جمهورنا
والشافعي والحنابلة
والحنابلة والشافعي
والحنابلة والشافعي

هذا هو الذي عليه جمهورنا
والشافعي والحنابلة
والحنابلة والشافعي

هذا هو الذي عليه جمهورنا
والشافعي والحنابلة
والحنابلة والشافعي

أو صلح خفيه بعد قليل أو كان أميا فتعلم سوره
أو كان عميا أو جدي ثوبا أو كان مؤميا فدر على
الركوع والتجود أو تذكر أن عليه صلاه قبل
للسا طاعت الشمس في صلاه الفجر أو دخل
وقت العصر في صلاه الجمعة أو أضح وقت
الاستحاضه أو صاحب جرح التائب أو حدث
أيام القاري فاستخاض أميا أو كان ماسيحا
على الجبار ترسقط عنه بطلت صلاته
عند الفجر وقال أنت صلاته ولو عرض هذا
كلمه قبل أن يقعد ذكر التشهد فتدبر صلاته
بالاتفاق ولو غرض بعد ما عاد إلى سجدته الشكر
فرب على الاختلاف المذكور ولو عرض بعد ذلك لم
وعليه سجدة التلاوة وعاد إلى سجدة التلاوة

شركه صلاته والآ فلا وله كان عليه طيبه فتدبر
صلاته عاد أول يوم بعد ولله اعلم بالصواب **باب قضاء الغايبات**
ومن فاته صلاه قضاها إذا ذكرها وقدرها على صلاه
الوقت إلا أن يخاف فوت صلاه الوقت فيقدم الوقت
ثم يقضيها فإن فاتته صلاه رتبها في القضاء كما
وحببت في الأصل إلا أن ينسى ويضيء الوقت أو تزيد
الغايبات على سنة صلاه عند الفجر وعندهم
إذا زاد على اللبس سقط وأعاد الترتيب بشرط عندنا
وعند مالك فمعه ليس بشرط وعند من هو واجب في
شهر وعن ابن أبي ليلى السنة وعند من واجب
جميع عمرها **باب الأوقات** التي يكمل فيها الصلاه للبحر
الصلاه عند طلوع الشمس ولا يغدو فيها ولا عند الغروب
فيما سواها في الظهيرة ولا يصلي على جنازة ولا يصلي في

الصلوة

في هذه الأوقات فإن صلى ليعاد وفاء سجدة
التلاوة في ذلك الوقت وأدى ليعاد ولا يصلي إلا
الفجر يومه عند غروب الشمس وأما عند طلوع
الشمس لو صلى فجر يومه لا يجزئ وعند مالك فمعه
لا يكمل الفجر في هذه الأوقات الثلاثة ويكره أن
ينقل بعد صلاه الفجر حتى طلع الشمس ويعاد صلاته
العصر حتى تغرب الشمس وأما من ينقل في حديث
الوقت من الغايبات وسجدة التلاوة وصلاه الجنب
ولا يصلي ركعتي الطواف فيهما غدا وعند مالك فمعه
يجوز ذلك أن ينقل بعد طلوع الفجر بالكر من ركعتي
الفجر ولا ينقل قبل المغرب **باب الوضوء في الصلاة**
ينقل ركعتي بعد طلوع الفجر وأربع قبل الظهر ور
ركعتي بعدها وأربع قبل العصر وإن شاء ركعتين

باب الوضوء في الصلاة

باب الوضوء في الصلاة

فيكون الزيادة على ذلك وركعتين بعد المغرب وأربع
قبل العشاء وأربع بعدها ونوافل التلويح
شأنه صلى ركعتين منها تسليمة واحدة وإن شاء
أربع عندنا وعند مالك فمعه ركعتين وأما نوافل
الليل فقال أبو حنيفة إن صلى ثمان ركعات منها
تسليمة واحدة وقال لا يزيد بالليل على ركعتين
تسليمة واحدة ويكره الزيادة على ذلك ثم إن
أن يصلي دون ذلك إن شاء تسليمة وإن شاء
أربع وإن شاء ركعتين تسليمة واحدة والعقود
في الغريضة واجبة في الركعتين الأولى ومع
غير ذلك لا شيء إن شاء بقا في الكتاب وإن شاء
شأن سبع وإن شاء تسليمة واحدة وأفضل وأفضل
واجبة في جميع ركعات النفل والسنن والركوع
والركوع

باب الوضوء في الصلاة

وسقط في صلاة النفل وانفرد بها فصلا وعند
 الشافعي لا يجب القضاء وكذلك الصوم فان صلى
 ربيع ركعات وتعد في الاوليت ثم افرد الاخيرين
 فعليه القضاء ويصلي النافلة قاعدا مع القاء
 على القيام جاز وان افترعا قائما ثم تعد بغير غير
 لا يجوز الاستغدير ومن كان خارجا لم ينقل على
 دابته الى ابي حنيفة وجرت دابته يوفي اياه في
 الفرض لا يفعل ذلك عند القدر يوفي اياه ولو
 صلى النافلة في القرى والوايت لا يجوز عند الخ
 ومردف وعند غيره لا يجوز واستقبال القبلة
 في ابتداء ما على الوايت ليس واجب خلا قال الشافعي
باب سجدة النبي سجدة التوبة سنة ورواية الحسن
 واجيد وهو يلزم في الزيادة والتقصان بعد التمام
 يسجد سجدتين لا يتشهد ويقيم عندها من ذلك حتى قبل التمام وعند مالك

في صلاة النفل
 لا يجوز الاستغدير
 في النافلة

ان كان نقصا في سجدة التمام وان كان ازيدا في سجدة التمام
 او ترك قرأت فاتحة الكتاب والقنوت والشهادة
 او تكبيرات العبدتين او جهر الامام فيما يخصه
 او خافت فيما يخصه وهو الامام لم يترك على ما في
 السجود فان لم يسجد الموتر وان سجد الموتر
 لم يلزم الامام ولا الموتر السجود ومن سجد
 الفعلة الاوطنة تذكر وهو الحال القعود اقرب الى
 مجلس وشهد وان كان الى حال القيام اقرب لم يعد
 ويسجد للسهر وان سجد عن الفعلة الاخيرة فقام
 الى الخامسة رجع الى الفعلة ما لم يسجد والغير
 الخامسة ويسجد السهر وان في الخامسة سجدة
 بطل فرضه وتحول صلوته بغيره وكان عليه ان يقم
 البها ركعة سادسة وان فعل في الرابعة قد
 التمس سجدته فام الى الخامسة ولم يسلم بطلتها

في صلاة النفل
 لا يجوز الاستغدير
 في النافلة

الفعلة او دعا الى الفعلة ما لم يسجد في الخامسة
 ويسلم وان في الخامسة سجدة ضم اليها ركعة اخرى
 وقدرت صلوته والركعتان له نافلتا ومن شك
 في صلوته فلم يبداه ثلاثا صلى اماربعا وذلك اول ما
 عرض له استأنف الصلوة فان كان اليك يعرض له
 كثيرا بى على غايظنه ان كان له ظن فان لم يكن له
 ظن بى على اليقين **باب صلاة المريض** المريض اذا لم
 يقدر على القيام صلى قاعدا يركع ويسجد فان لم يستطع
 الركوع والسجود يوفي عاده وجعل السجود اخفض من
 الركوع ولا يرفع على وجهه شيئا يسجد عليه فان لم يستطع
 القعود استلقى على ظهره وجعل رجله الى القبلة يوي
 بالركوع والسجود وان اضجع على جنبه او وجهه الى
 القبلة او وحي جاز فان لم يستطع ولا يقبل ولا يجابه

في صلاة النفل
 لا يجوز الاستغدير
 في النافلة

فان قدره الايام براسه اخر الصلوة ولا يوي بيمينه ولا يقطعه
 ولا يجابية فان قدر على القيام ولم يقدر على الركوع والسجود
 ويلزمه القيام وجزان يصلي قاعدا يوي اياه فان
 صلى الحج بعض صلوته قائما فحدث به من قبحها فاعدا
 يركع ويسجد ويوي اياه ان لم يستطع الركوع والسجود
 او شكليا ان لم يستطع القعود ومن صلى قاعدا يركع
 ويسجد بغيره منه صحح بى على صلوته قائما والحد
 الله يستقبلها ولا بى عليها وان صلى بعض صلواتها قاعدا
 قدر على الركوع والسجود استأنف الصلوة ومن صلى
 عليه خمس صلوة فادونها فبها اذا صلى فان
 فانتدب الالف اكثر من ذلك لم يقص **باب صلاة النداء**
 وسجود النداء في القراءة ثاربع عشر في اخرها
 وفي الرد والتخل وبى اسرا من زمزم والاولى

والقراة والتمتع والركعة والسجدة والركعة
 واذا السجدة اشرف واقرأ باسم ربك في السجود ولجبت هذه
 المواضع على القاري والسماع سواء قصد سماع القرآن
 او لم يقصد واذا نال الامام اية السجدة سجدها
 وسجد للمأموم معه واذا نال المأموم لم يسجد الامام
 ولا المأموم وان سمعوا فيهم في الصلوة اية سجدة من
 رجل ليس معهم في الصلوة لم يسجدوها في الصلوة
 وسجدوها بعد الصلوة وان سجدوها في الصلوة
 لم يحرمهم ولم يفسد الصلوة ومن نكث اية سجدة لم يفسد
 سجدها حتى دخل في الصلوة فتدوها وسجد لها
 اجزائه السجدة عن التلاوة ومن نكثها في غير
 الصلوة فسجد ثم دخل في الصلوة فتدوها وسجد لها
 ثانياً وتجزه السجدة الاولى من ركعة اية سجدة
 من الثانية

في الركعة والركعة والركعة والركعة

واحدة

واحدة في مجلس واحد اجزائه سجدة واحدة ومن
 اراد السجود كبر ولم يرفع يديه وسجدت كبر
 ورفع راسه ولا تشهد عليه ولا سلام **باب**
صلوة المسافر السفر الذي يتغير به الا
 حكاما يقصد الانسان موضعاً بينه وبين
 المقصد مسيرت ثلاثة ايام بسبيل اللابل وسوق
 الاقدام ولا يعتبر في ذلك السير في الماء وفرض
 المسافر عندئذ في كل صلاة رابعة ركعتان
 ولا يجوز له الزيادة عليها فان صلى اربعاً وقعد
 في الثانية مقدار التشهد اجزائه الركعتان
 عن فرض وكانت الاخرى له نافلة وان لم يقعد
 في الثانية فقلد التشهد وقام الى الثالثة فسد
 صلواته ومن خرج مسافراً صلى ركعتين اذا قام

في الركعة والركعة والركعة والركعة

في

بيوت مصر ولا يزال على حكم السفر حتى ينوي الإقامة في
 بلد خمسة عشر يوماً فصاعداً فليزله الا انما
 وان نوى الإقامة اقل من ذلك لم يتم ولو دخل بلداً لم
 ينوي ان يقيم فيه خمسة عشر يوماً وانما يقول عدا الحج
 او بعد غدا خرج حتى يبقى على ذلك سنين صلى ركعتين
 واذا دخل العسكر او للحرب فنوى الإقامة
 خمسة عشر يوماً لم يتم الصلوة واذا دخل المشرك
 في صلوة للقيم مع وفاء الوقت لم الصلوة وان دخل
 معه في الغلبة لم يجز صلاته خلفه واذا صلى المشرك
 بالمقيمين ركعتين سلم ثم دعا المقيمين صلواتهم
 ويستحب له اذا سلم ان يقول انما صلواتكم فانما هو
 سفر واذا دخل المسافر في صوم اتم الصلوة وانما ينوي
 الإقامة فيه ووطن كان له وطن فانتقل عنه واستوطن

غيره ثم سافر فدخل وطنه الاول لم يتم الصلوة و
 اذا نوى المسافر ان يقيم بمكة ومكة خمسة عشر يوماً
 لم يتم الصلوة ومن فاتته صلوة في السفر قضاه
 في كل ركعتين ولو فاتته صلوة في الحرم قضاه
 في السفر اربعاً والعاجي والمطيع فمن جعل الركعة
 في الحرم ركعتين **باب صلوة الجمعة** لا يصح الجمعة الا في مصر
 جامع او في مصلى المم ولا يجوز في القرى ولا يجوز
 اقامتها الا للسلطان او لمن امره السلطان ومن شرطها
 الوقت فتصح في وقت الظهر ولا يصح في وقت العصر ومن شرطها
 الخطبة قبل الصلوة وخطبة الامام خطبتين يفصل بينهما
 بينهما بقعدة ويخطب قائماً على المنبر فاذا قعد عن
 ذكر الله تعالى ارعنا في حنيضة رحمه الله وقال رحمه الله
 لا يدخل من ذكر طويل يسمى خطبة فان خطب فاعداً
 في العدة

في الركعة والركعة والركعة والركعة

بالتاس ركعتين كهيئة التافلة فكل ركعة ركوع
واحد ويطول القراءت فيهما ويجزئ عند وجبة
رحمة الله ولا يجزئ بعد دعائها حتى تنجلي
الشمس ويصلي بالناس الامام الذي يصلي بهم
يوم الجمعة فان لم يجمع صلوات الناس فرادا
وليس في خسوف القمر جماعة وانما يصلي كل واحد
بنفسه وليس في السجدة خطبة **باب الاستسقاء**
قال ابو حنيفة ليس في الاستسقاء
صلوة مستوفى في جماعة فان صلى الناس واحدا جاز
وانما الاستسقاء الدعاء والاستغفار وقال ابو
يوسف ومحمد يصلي الامام بالناس ركعتين يجهر
فيهما بالقرآن ثم يخطب ويستقبل القبلة بالدعاء
ويقلب الامام رداءه ولا يقلب القوم ارجلهم

منه

ولا يجزئ

ولا يجزئ اهل الذمة الاستسقاء **باب الاستسقاء**
رمضان يسبحان يجتمع الناس في شهر رمضان
يسبحون بعد العشاء فيصلي بهم امامهم خمس
تروحيات في كل تروحية تسليمان ويجلس
بين كل تروحية مقدار تروحية ثم يوتر بهم
ولا يصلي التروحية في غير شهر رمضان **باب الاستسقاء**
اذا اشتد الخوف جعل الامام الناس طائفتين طائفة
في وجه العدو وطائفة خلفه ويصلي هذه الطائفة
ثلاثة ركعة وسجدتين فاذا رفع راسه من السجدة
الثانية مضى هذه الطائفة الى وجه العدو
وجاءت ثالثة الى الخلف الطائفة فيصلي بهم الامام
وكعت وسجدتين وشهد وسلم ولم يسلموا
يذهبوا الى وجه العدو وجاءت الطائفة الاولى

منه

منه

الا وفضلوا واحدا ركعة وسجدتين بغير قراءت
وشهدوا وسلموا ومضوا الى وجه العدو وجاءت ثالثة
اخرى فقلوا ركعة وسجدتين بغير قراءت وشهدوا
سلموا فان كان الامام مقيما صلى بالطائفة الاولى ركعتين
وبالثانية ركعتين ويصلي بالطائفة الاولى ركعتين
من الغرب وبالثانية ركعة ولا يقانون في حال
الصلاة فان فعلوا ذلك بطلت صلواتهم وان
اشتد الخوف صلوا ركبا واحدا يومئذ بالركوع
والسجود الى اى جهة شاء واذا لم يقدر على التوجه
الى القبلة **باب الجنائز** اذا حضر الجليل وجه
القبيلة على سبعة الايمن ولحق الشهادتين فاذا ثاب
شأنه عليه وعنه نواصيته فاذا اراد غسله
وضعه على سريره وجعلوا على عورته خرقة

ونزعوا

ونزعوا ثيابه ووضوه للخلوة ولا يقتصص
يستسقون فيفيض الماء عليه ويجزئ سريه وثراؤه
الماء بالسترا والخض فان لم يكن فالماء القراح و
يفسل راسه ولحيته بالخطي ثم يصفع شقه الا
الايسر فيغسل بالماء والسدر حتى يبر الماء قد صلا
للايمان الى تحت عنقه ثم يصفع على شقه الايمن
فيغسل حتى يبر الماء قد وصل ما يلي تحت عنقه
يجلس ويسند اليه ويمسح بطنه مسحا رقيقا
فان خرج منه شئ غسله ولا يعيد غسله **باب الجنائز**
يشوب ويجعله فاكان لم يجعله الجنون على راسه
ولحيته والكافور على ما جده والسنة ان يكفن
الرجل ثلثة اثواب ازار وقصير ولفافة فان
اقتصروا على ثوبين جاز واذا ارادوا ثلثة اللفافة

منه

عليه ابتداء الجانب الايسر بالقوة عليه شتم باليمين
 فان خافوا ان ينشم الكفن عنه عقدت كل من المرات
 في خمسة اثواب ازار ومقصود جاز وخزفت
 وتربط بها ضوئ ثلثيها ولعاقفة فان انصرفوا على
 ثلاثة اثواب جاز ويكون الخافون القتيضت
 اللعاقفة ويجعل شعرها ضفرتين على صدرها
 يسرج شعر الميت ولا لحية ولا يقصر شعره
 ويحمر الاكفان قبل ان يدح فيجاءوا ترافا اذا فرغوا
 منه صلوا عليه واول الناس بالصلوة السطان
 ان حضرها فان لم يحضر فيستحب تقديم امام المي
 شتم الوالد فان صلى عليه غير الوالد والمستطاز اعاد
 الوالد فان صلى الوالد لم يحز ان يصلي احدا بعده
 فان حزن ولم يصلي عليه صلى على قبره ^{الميت} للثلاثة

ولا
 ان
 شتم

(ايام)

ايام والصلوة ان يكبر تكبيرة يجدها سقا عقيبها شيك
 يصلي على النبي م شريك تكبيرة يدعوا فيها لنفسه
 وللميت والمسلمين شتم يكبر تكبيرة رابعة ويسلم
 ولا يرفع يديه الا في تكبيرة الاولى ولا يصلي على ميت
 في مسجد جماعة ^{او} اذ لم تجز على سريره اخذوا بقوائمه
 الاربع ويمشون به مسرعين دون الخبز فاذا بلغوا
 الى حكمه قبره كره للناس ان يجلسوا قبل ان يوضع
 من اعناق الرجال ويجفروا القبر حتى يخلو ويخل الميت
 مما يلي القبلة فاذا وضع في الحفرة قال الذي يضعه وصفا
 يشهد الله وعلي عليه وسلم الله ويوجهه الى القبلة ^{وجعل}
 العقدة ويسوط للرجل عليه الاجر والخشب ولا يبار
 بالقصب شتم بها التراب عليه ويسم القبر ولا
 ولا يسطح ومن استهل بعد الولادة سمى وعسل

وصلى عليه وان لم يستهل ادرج في خرقه ولا يصلي
 عليه **باب الشهاد** الشهيد من قتل في الشهادة
 او وجد في معروفية المرحلة او قتل المسلمون
 ظلما ولم يحجب بقلته دية فيكفن ويصلى عليه
 ولا يقتل واذا استشهد الجنب بغير عتد الى حنيفة رحمه
 الله وكذلك الصبي وقال لا يفلان ولا يفل عن الشهيد
 ولا يترج ثيابه ويتبرع عنه الفرو والحف والخشع والسلاح
 ومن ارتك غسل والارتقاء ان ياكل او يشرب او يداك
 او يقيح خياضه من عليه وقت الصلوة وهو عقل او ينقل
 المعركة خياضه من قتل في حد او قصاص غسل وصلى عليه ومن
 قتل من البغاة او قطاع الطريق لم يصلى عليه **باب الصلوة**
الكعبة الصلوة في الكعبة جائزة فزنها ونفها
 فان صلى الامام جماعة فجعل بعضهم ^{ظهور} ظهره الى

الشهادة
 والشهادة
 والشهادة

جاز ومن جعل منتهى ظهره الى وجد الامام لم يجز
 واذا صلى الامام في المسجد الحرام عتق الناس حوله
 الكعبة وصلى صلوة الامام من كان منهم اقرب
 الى الكعبة من الامام جازت صلوة ماذا لم يكن
 في جانب الامام ومن صلى على ظهر الكعبة جازت صلوة
كتاب الزكاة الزكاة واجبة على الحر المسلم العاقل
 البالغ اذا ملك فضلا كاملا ملكا تاما وحال عليه الخلق
 وليس على مجنون ولا صبي ومكان زكاة ومن كان
 عليه دين محيط بما له زكاة عليه وان كان اكثر من
 الدين في الفاضل اذا بلغ نصابا وليس زكاة ولا تسكني
 وشباب البلد وانما المنزل ودواب الركوب وعبيد
 الخدم مستسرح لا تستأثر زكاة ولا يجوز ادعاء
 الزكاة الابنية مقارنة للاداء او مقارنة للعرض

الزكاة
 الزكاة
 الزكاة

الامام

مقدار الواجب ومن يصدق جميع ماله لا ينوي الزكاة
سقط فرضها عنه **باب الزكاة الاصل** الزكاة الاصل
ليس في اقل من عشرة ودر من الاصل صدقة فاذا بلغت
عشرة وحال عليها الحول ففيها شاة المئتين
فاذا كانت عشرة ففيها شاة اربعة عشر فاقط
كانت خمس عشرة ففيها ثلاث شيات المئتين
وعشرة فاذا كانت عشرين ففيها اربع شيات
اربع وعشرين فاذا بلغت خمسين وعشرين ففيها
بنت مخاض الخمسين وثلاثين فاذا كانت ستا وثلاثين
ففيها بنت لبون الخمسين واربعين فاذا بلغت ستا
واربعين ففيها حقة المئتين فاذا كانت احدى
وستين ففيها منعة المئتين فاذا كانت ستا
وسبعين ففيها بنت لبون المئتين فاذا كانت

في شاة

في الزكاة المئتين

احدى

احدى ففيها حقان المائتين وعشرين شاة
الفريضة فيكون في الخمسة شاة مع الحقين وفي
العشر شاة وفي خمس عشرة ثلاث شاة وفي
خمس وعشرين بنت مخاض المائتين وخمسين
فيكون فيها ثلاث حقان شاة بنت بنت الفريضة
فيكون في الخمسة شاة مع ثلاث حقان وفي العشر
شاة وفي عشرين بنت مخاض وفي عشرين بنت
عشر ثلاث شيات وفي العشرين اربع شيات وفي
خمس وعشرين بنت مخاض وفي ستين وثلاثين بنت
لبون فاذا بلغت مائة وستين ففيها اربع
حقان المائتين شاة بنت بنت الفريضة ابدان
ففي الخمسين اربع مائتين وخمسين فيكون في الخمسة
شاة مع ثلاث حقان وفي العشر شاة وفي عشرين

هذا البعت والعرض سواء **باب صدقة**
البقر ليس في اقل من ثلاثين سائمة من البقر
صدقة فاذا كانت ثلاثين سائمة وحال عليها
الحول ففيها سبع او تبعة واربعة مئة
او مئتين فاذا زاد على الاربين وجب الزيادة بقلة
ذلك اثنان عند ابي حنيفة رحمه الله ففي الواحد
ربع عشرة مئة وفي الاثنين نصف عشرة
مئة وفي الثلاثة ثلث اربعة عشر مئة
وقال ابو ايوسف ومحمد رحمهما الله لا شيء في الزيادة
حتى يبلغ ستين فيكون تبعة او تبعة
وفي سبعين مئة وتبعة وفي ثمانين مئتان
وفي تسعين ثلاثا تبعة وفي المائة تبعة
ومئة وعلى هذا يتغير الفرض في كل عشرة من

تبيع المئتين الى البيع والجوامس والبقر سواء
باب صدقة العجم ليس في اقل من اربعين
شاة صدقة فاذا كانت اربعين سائمة وحال
عليها الحول ففيها شاة المائتين وعشرين
فاذا زادت واحدة ففيها شاة المائتين فاذا
زادت واحدة ففيها ثلاث شيات فاذا بلغت
اربعمائة ففيها اربع شيات شاة في كل مائة شاة
والضمان والمعرض سواء **باب الزكاة للخيول** اذا كانت
الخيول سائمة ركوزا وان انا او انا منفردة ففرضها
بالخيول ان شاة اعطى من كل فرد دينار او شاة
واعطى من كل مائة درهم خمسة دراهم وليس في ذكورها
منفردة ركوز عند ابي حنيفة رحمه الله وقال
ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا زكاة في الخيل ولا

شئ في البقال والحبر الا ان تكون التجارة وليس في
الفضادة والحلاوة ^{منه} والعجول صدقة عند الحنفية
ومحمد رحمهما الله لان زكوة معها كبار وقال ابو يوسف
رحمه الله فيها واحدة منها ومن وجب عليه سن
ولم يوجد اخذ المصدق اعلا معها ورد الفضل او
اخذ منها واخذ الفضل ويجوز دفع القيمة في
الزكوة وليس في العوامل والحوامل والعلوفة صدقة
ولا ياخذ المصدق خبز المال والرزق ولا ياخذ الوسط
ومما كان له نصاب فاستفاد في اشغال الحول من جنسه
نصفه والماله زكوة السائمة التي تكتفي بالرعي في اكثر
حولها فان اعلمها صاحبها نصف الحول واكثر
فله زكوة فيها والركوة عند ابو حنيفة وابي يوسف
رحمهما الله في النصاب ونسب العتق وقال محمد

محمد

رحمه الله جميعا فيها واجب واذا هلك المال بعد
وجوب الزكوة سقطت وان قدم الزكوة على الحول
وهو مالك للنصاب **باب زكوة الفضة**
ليس فيما دونه ما قد ربح صدقة فاذا كانت مائتي
درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم ولا شيء
في الزيادة حتى تبلغ اربعين درهما فيكون فيها
درهم بشرط ان يكون اربعين درهم وقال ابو يوسف
ومحمد رحمهما الله ما زاد على المائتين فزكوة بحسب
واذا كان الغالب على الورق والفضة فهو في الحكم الفضة
واذا كان الغالب عليه الفس فهو في حكم العروض
يعتبر ان تبلغ قيمتها نصابا **باب زكوة الذهب**
ليس فيما دون عشرين مثقالا صدقة فاذا كانت
عشرين وحال عليها الحول ففيها نصف مثقال

نحو

الفارغ من الزكوة

شتر في كل اربعة مثاقيل قيراطان وليس فيما دون
اربعة مثاقيل صدقة عند ابو حنيفة رحمه الله
وقال محمد بن الحسن ^{في الزيادة} في نصاب الذهب والفضة
والاواني المتخذة منها ^{الزكوة} **باب زكوة الورق** الزكوة
لجنة في من التجارة كاشنة ما كانت اذا بلغت قيمتها نصف
من الورق او الذهب يقومها بما هو انفع للمساكين والفقراء
منها واذا كان النصاب كاملا في طرف الحول فنقصا
فيما بين ذلك لا يسقط الزكوة ويقوم بقيمة المخرج
الى الذهب والفضة بالقيمة حتى يتم النصاب
عند ابو حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد
رحمهما الله لا يضم الذهب الفضة بالقيمة
بل يضم بالاجزاء والله اعلم **باب زكوة**
الزروع والثمار قال ابو حنيفة رحمه الله في قليل

نحو

ما اخرجته

ما اخرجته الارض وكثير العشر **باب زكوة**
سقي سبي او سقته السماء ^{سقي} اللخبط والقصب
والعشيش وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله
لا يجب العشر الا فيما له مشقة بقيه اذا بلغ خمسة
الوسق ^{لكنه} وسقستون صاعا بصاع النبي عليه السلام
وليس في الخضراوات عندها عشر وما سقي بغرب
او دالية او سانية ففيه نصف العشر في القلوب
وقال ابو يوسف رحمه الله فيما لا يوق كالزعفران
والقطن يجب فيها العشر اذا بلغت قيمته خمس
او سق من اذن ما يدخل تحت الوسق وقال محمد رحمه
الله يجب العشر اذا بلغ الخارج خمسة امثال من اعله
ما يقدر به نوعه فان اعتبر في القطن خمسة اجمال
كل حمل ثمانية من حقه الزعفران خمسة امثال

وفي الغل العشر اذا اخذ من ارض قال او اكثر
وقال ابو يوسف لا شيء فيه حتى يبلغ عشرة
ارطال وقال محمد بن عيسى اخراق والفرق ستة
وثلاثون رطلا وليس في الخارج من ارض الخراج
عشر **باب من يجوز دفع الصدقة من الجوز**
قال الله عز وجل **انما الصدقات للفقراء والمساكين**
الاية وهذه ثمانية اصناف قد سقط منها
المولفة قلوبهم لاننا لا نعز واجل اعتر الاسلام
واغنى عنهم والمفقر من له ادنى شيء والمساكين
من لا شيء له وقيل على العكس والعامل ومن يدفع
اليه الامام ان يعمل بقدر عمله وفي الرقاب ما يباعه
المكاتبون في فك رقابهم والغادم من لزمه دين
وفي سبيل الله منقطع العزات وابن السبيل من

له مال

له مال ووطنه وهو في مكان لا شيء فيه فهذه هي
الزكاة وللمالك ان يدفع الكل واحد منهم وله ان يقسم
على صنف واحد منهم جاز ولا يجوز ان يدفع الزكاة
الخذل ولا يبيعي منها مسجدا ولا سفينة ولا قطار
ولا يشترى بها رقية يعتق ولا يدفع الخبي ولا يدفع
المزك زكوة الابيه وجدة وانا علة ولا الولده
وولده سفل ولا الامه وامه وامه وان علت والام
ولده ولا الى امرائه ولا تدفع المرات الى زوجها
عند ابو حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما
تدفع اليه ولا يدفع الى كتابه ولا مملوكه ولا مملوك
غير اذا كان صغيرا ولا يدفع الى بني هاشم وهم آلى
والعباس والجعفر والاعقب والهارث بن عبد الله
المطلب ومولسهم وقال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى

ان يدفع الزكاة الى رجل بطنه فقير يشد انه غنى وهاشي
او كافرا ودفع الظلمة الى فقير اشبه بان انه ابوه او ابنه
فلا اعادت عليه وقال ابو يوسف رحمه الله لا يجوز ولو
دفع الى شخص شريكتين انتة عبدا او كتابه لم يجوز
في قولهم جميعا ولا يجوز دفع الزكاة الى من يملك ثلثا
من اموال كان ويجوز دفعها الى من يملك اقل من ثلثا
وان كان صحيحا مكسبا ويكره نقل الزكاة من بلد الى بلد
اخر وانما يفرق صدقة كل قوم فيهم الا ان ينقلها
الانسان الى امرائه ولا قوم هم احوج من اهل بلدة
باب صدقة الفطر صدقة الفطر واجبة على
المسلم اذا كان مالكا المقدار النصاب فاضلا عن
مسكنه وثيابه واثائه وفرسه وساحه وعبيده
للخدمة يخرج ذلك عن نفسه وعذا ولادة الصغار

وعن مالك

عن مالك ولا يدي عن زبيدة وابن ابي عمير
وان كانا في عيال لا يخرج عن كتابه ولا عن ملكه
للجماعة والعبد من شيكين لا فطر على كثر واحد منهما
يو المسلم عن عبده الكافر والنظر في فطر من برأوا
من ترويض يلب او شعير والصاع عند ابي حنيفة ومحمد ثمانية
ارطال وثلث رطل عشرين اشبارا بالعراق وقال ابو يوسف
سفر خمس ارطال وثلث رطل وجود الفطر يتعلق
بطلوع الف من يوم الفطر ان مات قبل ذلك لم يجز فطرته
ومن اسلم ولد له بعد طلوع الفطر لم يجز فطرته ولا كتبه
ان يخرج الانسان الفطر قبل الزوج الى المصلي فان قد
مها قبل يوم الفطر جاز وان اخرها من يوم الفطر
لم تقط عليهم وكان عليهم ارضاها **باب الصوم**
الصوم فريضة واجب وقيل فالا واجب فريضة منه ما يغتفر

كذا في نسخة ابن ابي عمير
فكان مجموع الدين اربعين
درهم

برمات الصوم رمضان والنذر القين وهو ان يقول على
 ان اصوم هذا او اصوم هذا الشهر فنجو من صومه بنية
 من الليل وان لم ينوي حتى أصبح اجزأت النية فيما بينه
 وبين الزوال والضرب الثاني ما ثبت في الذمة كقضاء
 رمضان والنذر المطلق وصوم الكفارة فلا يجوز
 لا بنية من الليل وكذلك صوم الظهار والتعار كل
 يجوز بنية قبل الزوال وينبغي للناس ان ياتوا بالتمسك
 في التاسع والعشرون من شعبان فان راو صاموا وان
 علم عليهم كلوا حتى شعبان ثلاثين يوما صاموا
 من روزه لرمضان وصومه صام وان لم يقبل شهاده
 وان كان في التعماد علة قبل شهادة الا لم
 بشهادة الواحد في حقيقته الا رسا مع
 شهاده واحد

الواحد

الواحد العدل في رايته الهل لرجل كان وامرأت حرا كان
 او عبدا فان لم يكن بالسماح له لم يقبل الا امام الشهادة
 حتى يراه جمع كثير يقع العلم بخبرهم ووقت الصوم
 من حين طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس والصوم
 هو الامساك عن الاكل والشرب والجماع بها راع
 النية بوصف الطهارت من الحيض والنفس
 فان اكل الصائم او شرب جامع ناسيا لم يفطر ولا
 قضاء عليه ولا كفارة عليه فان نام فاحتمل او نظر
 الى امرات فانزل او دهن او اصبحم او اكحل او
 قبل ولمس لم يفطر فانزل بقبله ولمس وافعله
 القضاء ولا كفارة عليه ولا باس بالقبلة اذا
 من على نفسه ويكره ان لم يامن وان ذرعه القى
 لم يفطر فان استقاعا مدام فاه فعليه القضاء

ومن ابتلع الحشا والعدس فطر ولكن لا كفارة عليه
 ومن جامع عمدا في احد السبيلين واكله او شرب
 مما يتغذى به او يتداوى به فعليه القضاء والكفارة
 مثل كفارة الظهار ومن جامع فيها فيما دون الفرج
 فانزل عليه القضاء ولا كفارة عليه وليس في افشا
 صوم غير رمضان كفارة ومن احتضن واستعط انفه
 او فطر في اذنه او دأوى خافقه او امة بدواء طب
 فوصل الاجوفه او دماغه اقطر عنده في حقيقته رحمه الله
 وقال ابو يوسف انه ان يفطره ومزاق شيلا بفه لم
 يفطره ويكره له ذلك ويكره للمرات ان تمضغ لصبيها
 الطعام اذا كانها منه بد ومنع العلك لا يفطر الصائم
 ويكره ومن كان مريض في رمضان يخاف ان صام ازداد
 مرضه افطر وقضاء وان كان مسافرا الا يستحب

بالصوم

بالصوم افضل وان افطر وقضاهما وان مات المريض
 او المسافر وعا على ما لم يلزمهما القضاء وان صح
 المريض او قام المسافر بشermanا لزمهما القضاء بقصد
 الصحة والاقامة وقضاء رمضان ان شافرقه وان شأ
 تابعه فاخره حتى دخل رمضان اخر صام رمضان الشا
 وقضى الاول بعد ولا فدية عليه والحامل الموضع اذا
 خافت على ولديها افطرتا وقضتا ولا فدية عليها و
 الشيخ الثاني الذي لا يقدر على الصيام يفطر ويطعم
 لكل يوم مسكينا كما يفطر في الكفارة ومن مات
 فعليه قضاء رمضان فاوصى به للمم عند ولته كل
 يوم مسكينا نصف صاع ومن برا وصاع من مقرر او غيرها
 ومن دخل في صوم التطوع او في صلاة التطوع لم يشرها
 قضاها واذ بلغ المصبي الاسلام الكافر في رمضان

امسك ببقية يومها وصام ما بعده ولم يقضها يومها
ولما مضى ومن اغما عليها في رمضان لم يقض اليوم
الذي حدث فيه الاغما وقضى ما بعده فاذا افان الحن
في بعض رمضان قضى ما مضى منه واذا حاضت المرأة
او نفست افطرت وقضت واذا قدم المسافر افطرت
الحائض في بعض النهار ومسكا عن الطعام والشراب
بقيت يومها وقضا ذلك اليوم ومن سحر وهو نفل
ان الشمس لم تغرب قضى ذلك اليوم والاكثارة عليه
ومن رأى هلال الفطر وحده لم يفطر واذا كان بالسما
علة لم يقبل في هلال الفطر الاشادة رجلين او رجل
امرأتان وان لم تكن بالسما علة لم يقبل الا الشهادة
جماعة يقع العلم بخبرهم **باب الاعتكاف** الاعتكاف
مستحب وهو اللبث في المسجد مع الصوم ونيت

الاعتكاف

الاعتكاف ويجزى على المعتكف الوضوء والمسهة والنبلة
ولا يخرج من المسجد الا حاجة الانسان والجمعة ولا
باش ان يبيع ويشتري في المسجد من غير ان يحضر السعة
ويكره احضار السالع ولا ينكح الاخير ويكره له القم
وان جامع المعتكف ليلة او نهارا عامدا او ناسيا بطل
اعتكافه ومن وجب على نفسه اعتكاف ايام لزمه اعتكا
لباليها وكانت متتابعة وان كان لم يشترط التتابع
ولا يعتكف المرأة الا في مسجد بليت **كتاب الحج**
الحج واجب على الاحرار البالغين المسلمين العقلاء
الاصحاء واذا قدروا على الزاولة فاضلا على المسكن
وما لا بد منه وعن نفقة عياله من حين خروجه
الحج عوده وكان الطريق امانا ويعتبر في المرات
ان يكون لها محرمتان بها او زوج ولا يجوز لها ان تخرج

بغيرها اذا كان بينها وبين مكنت ثلث ايام و
المواقيت التي لا يجوز ان يتجاوزها الانسان الا نحوها
لاهل المدينة ذوالخليفة ولاهل العراق ذات عرق
ولاهل الشام الحجة ولاهل الجند قرن ولاهل اليمن
يحلهم وان قدم الاحرام على هذه المواقيت جاز فوقته الحل
ومن كان بمكة فمقاتته في الحج ومن كان داخل الميقات
الحرام في العت الحلال واذا اراد الاحرام اعتسل او
توضا والغسل افضل وليس في بين جد بدني وغسلين
ازار ورجاه ومس طيبا ان كاله وصلى ركعتين وقال اللهم اني
اريد الحج فيسره وتقبله متقيا بقلبي عقب صلواته فان
كان منفردا بالحج نوى بتلبية الحج والتلبية ان يقول ليك
الله ليبيك ليبيك لا شريك لك ليبيك ان الحمد والمنة
لك والملا لا شريك لك ولا ينبغي ان يخل مشي من هذه اكمل

فان زاد

فان زاد فيها جارا فاذا البقي فقد احرم فليتق ما هي الله
عز وجل عند من الرقت والعنوق والجدال ولا يقتل
صيلا ولا يشيره اليه ولا يلد عليه ولا يلبس قيصا
ولا سراويل او عمامة ولا قلنسوة ولا قبا ولا خفين الا ان
لا يجد العلين فيقطعها اسفل من الكعبين ولا يغطي راسه
ولا وجهه ولا يستر طيبا ولا يخلق راسه ولا شعر
بلته ولا يعلم افكاره ولا يقص من لحيشته ولا يلبس
ثوبا مصوغا بورس ولا زعفر ولا عطر الا ان يكون
غسلا لا ينقض ولا باس بان يغتسل ويلبس الحمام
يستفضل بالبيت والحمل ويشد في وسطه الحميان
ولا يغسل راسه ولحيته بالخطي ويلبس من التلبية
للفروضات وكلما علا شرفا او هبط واديا الفج
ركبا وبالا سحار يرفع صوته بالتلبية فاذا دخل

مكة ابتداء بالسجدة الحرام فاذا عاين البير كبر وهل
ثم ابتداء بالجر اسود فاستقبله وكبر ورفع يديه
واستلمه وقبله انا استطاع من غير ان يؤذي مسلما
ثم اخذ عن يمينه مما يلي الباب وقدا استطاع برأيه
قبل ذلك فيطوف بالبيت سبعة اسواط يجعل طوافه
من وراء الحطيم ويرمل في الاشواط الثلاثة الاولى ^{يعني}
فيما بقي على هيئة ويسلم الحجر كلما مر به انا استطاع ويحتم
بالاسلام الطواف ثم ياتي بالمقام فيصل عند ركعتين
او حيث تيسر من المسجد وهو الطواف المتدوم وهو سنة
وليس بواجب وليس على اصل مكة طواف القدوم ثم يخرج
الى الصفا ويضعه عليه ويستقبل البيت ويكبر ويحمله
ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله بحاجته ^{في} فيط
محط المروة ويمشي على منبته فاذا بلغ الى بطن الوادي سعى

مكة

بين الميادين

بين الميادين الاضطرار من سعيها ثم يمضي على منبته حتى ياتي
المروة فيصعد عليها ويفعل كما فعل على الصفا ثم
واحد فيطوف سبعة اشواط يبتدى بالصفا ويحتم
بالمروة ثم يقيم بمكة حراما يطوف بالبيت كما قبله
فاذا كان قبل يوم التروية بيوم يخطب الامام خطبة
يعلم الناس فيها الخروج الى منى والصلوة بعرفة
والوقوف والافاضة فاذا صلى الحجر يوم التروية
بمكة خرج الى منى فقام لها حتى صلى الحجر يوم عرفة
ثم يتوجه الى عرفات فيقيم بها فاذا زالت الشمس
من يوم عرفة صلى الامام بالناس الظهر والعصر ^{بين} بين
فيخطب خطبته يعلم الناس فيها الوقوف بعرفة
والنزول في رمي الجاد والخروج وطواف الزيارة ^{يصل} يصل
في الظهر والعصر في وقت الظهر باذان واقاميل

ومن صلى في رحله وحده صلى كل واحد منهما في وقتها
عند ما حنيفه رحمه الله وقال ابو يوسف محمد
رحمهما الله يجع بينهما المنفر ثم يتوجه الى ^{قف} المروة
فيقف بقرب الجبل وعرفات كلها موقف الا بطن
عرفه ويبقى الامام ان يقف بعرفة على رحلت ^{ويعلم} ويعلم الناس
المناسك ويستحب ان يغتسل قبل الوقوف بعرفة و
يجتهد في الدعاء فاذا غربت الشمس افاض الامام ^س والناس
معه على هيئة ثم حتى ياتوا من لغت فببيتها ويستحب
ان ينزل بقرب الجبال الذي عليه الميمنة يقال له قزم ويصلي
الامام بالناس المغرب والعشاء في وقت العشاء باذان
واقامة ومن صلى المغرب في الطريق لم يجز عند اوجنة
ومحمد هما الله ويعاد قبل طوع الحجر فاذا طلع الفجر صلى
الامام بالناس الفجر بفلس ثم وقف الامام ووقف

الناس معه

الناس معه فدعا المزدلفة كلها موقف الا وادي
محسّر ثم يفيض الامام من مزدلفة قبل طلوع الشمس
والناس معه حتى ياتوا منا فيبيتها ثم حجر العقبه
فريمها من بطن الوادي سبع حصيا مثل اخي الخوذ
يكبر مع كل حصا ولا يعتد عندها ويقطع التلبية
مع اول حصا ثم يدخ انا حب ثم يحلق او يقصر
والحلق افضل وقد حل له كل شيء الا النساء ثم ياتي
مكة من يوم ذلك او من الغدا ومن بعد غد فيطوف
بالبيت طواف الزيارة سبعة اشواط فان كان سعي
بين الصفا والمروة عقيب طواف القدوم لم يرمل
في هذا الطواف ولا سعى عليه وان لم يكن قد سعى
رمل في هذا الطواف سعى بعد على ما بيناه ويجل
له النساء وهذا الطواف هو المفروض في الحج ويكره

القول المفرد

تأخيره عن هذه ايام فان اخره عنها الزمه ربه عند
الحنيفة رحمه الله ثم يعود الى مناف يقيم بها
واذا زالت الشمس من اليوم الثاني من يوم النحر
رمى الجمار الثالثة يبتدىء بالتي على المسجد فيرميها
ب سبع حصيات يكبر مع كل حصاة ويقف عندها و
يدعو الله ويرمي التي يليها مثل ذلك ويقف عند
ثم يرمي حجرة العقبة كذلك ولا يقف عندها فاذا
كان من الغد رمى الجمار الثالث بعد زوال الشمس
كذلك فاذا اراد ان يتجمل النفس الى مكة فان اراد
يقوم رمى الجمار الثالث اليوم الرابع بعد زوال الشمس
فان قدم الرمي في هذا اليوم قبل الزوال بعد طلوع
الفجر جاز عند الحنيفة رحمه الله ويكره ان يبتدأ
الانسان ثلث الى مكة ويقوم حتى يرمى فاذا نفر الى مكة

نزل بالحصب

نزل بالحصب ثم طاف بالبيت سبعة اشواط لا يرمي
فيها وهذا الطواف الصدر وهو واجب الاعلى اهل
مكة ثم يعود الى اهله فان لم يدخل الحرم مكة وتوجه
الى عرفاة ووقف بها على ما قدمناه سقط عنه طواف
القدوم ولا شيء عليه لتركه ومن ادركا الوقوف في
ما بين زوال الشمس من عرفة الم طلوع الفجر من يوم
الغرفة قد ادركا الحج ومن اجاز بعرفة وهو نائم او
مغمى عليه او لم يعلم انها عرفة اجزاء ذلك عن الوقوف
والمرأه في جميع ذلك كالرجل غير انها لا تكشف رأسها
وتكشف وجهها ولا ترفع صوتها بالنسبة ولا ترمي
في الطواف ولا تسعى بين الميدين ولا تحلق ولكن يقتصر
باب القران القران عندنا افضل من التمتع والافراد
ذواصفة القران ان يهل بالعمرة والحج معاً من الليقات

ويقول عقيب الصلوة **اللهم اني اريد العمرة والحج فيرمي**
او يقتل بها معنى فاذا دخل مكة ابتداء فطاف بالبيت
سبعة اشواط يرمي في الثالثة الاولى منها ويسعى بها
بين الصفا والمروة وهذه افعال العمرة ثم يطوف بعد
النبي طواف القدوم ويسعى بين الصفا والمروة كما
بنياء في المفرد فاذا رمى الجمره يوم الفرج شات
او بقرة او بدنة او سبع بدنة فيلزم القران فانه
يجد ميام ثلاثة ايام في الحج اضرها يوم عرفة فان
قاة الصوم حتى ياتي يوم النحر لا يجزيه الا الدم ثم
يصوم سبعة ايام اذا رجع الى اهله ولو صامها
بمكة بعد فزاعه من الحج اجزاء الفارة اذ لم يدخل
مكة بل توجه الى عرفاة فقل صار زافضا للعمرة
بالوقوف وسقط عندهم القران ولم يدم ربه

العمرة

العمرة وعليه قضاؤها **باب التمتع** التمتع افضل
من الافراد عندنا والتمتع على نوعين مضاعف سيوف
الهدى ومضاعف لم يسق الهدى وصف التمتع ان
يبتدىء من الليقات فيحرم بالعمرة ويدخل مكة
فيطوفها ويسعى ويحلقوا ويقصر وقد حل من
عمرته ويقطع النسبة اذا ابتدأ بالطواف ويقيم
بمكة حلالا فاذا كان يوم النحر وويه احرم بالحج من
المسجد وفعل مثل ما يفعل الحاج المفرد عليه دم
التمتع فانه لم يجد صام ثلاثة ايام ايام في الحج
وسبعة اذا رجع الى اهله واذا اراد التمتع ان
يسوق الهدى احرم وساق هديه فان كانت بدنة
قلدها بنعل او مزادة ويشعرها عند ابي يوسف
ومحمد رهما الله وهو ان يشق سنامها من الجانب

الايمان والايثار ولا يشعر عند بحقيقة رحمه الله
فاذا دخل مكة طاف وسعى ولم يتحلل حتى يحرم بالحج
يوم التروية ولو قدم الاحرام قبله جاز وعليه
دم فاذا اطلق يوم النحر فقل حل من الاحرام من وليس
لاهل مكة تمتع ولا حرازا وانما الاضداد لعم خاصة
التمتع اذا رجع الى بلدته بعد فراغه من العمرة ولو يكن
ساقا الهدى بطل تمتعه ومن احرم بالعمرة قبل اشهر
الحج وطاف بها اقل اربعة اشواط ثم دخل اشهر
الحج فتم بها واحرم بالحج كان تمتعا وان طاف للعمرة قبل
اشهر الحج اربعة اشواط فصاعدا فخرج من عامه
ذلك لا يكون تمتعا شوال وذو القعدة وعشر من
ذ الحجة فان قدم الاحرام بالحج عليها جاز احرامه
وانتدحه واذا حاض المراءى عند الميقات اغتسل

واحرمت

واحرمت وصنعت مثل ما يصنع الحاج غير انها
لا تنطوف بالبديت حتى تطهر وان حاضت بعد الوقوف
وطاف الزيارة انصرفه من مكة وثني عليها التركا لو
الصدى **باب الجنائزات** اذا تطيب المحرم فعليه
الكتفارة فان طيب عضوا كاملا فجازاد فعليه دم وان
كان اقل من ذلك فعليه صدقة ولو حلق راسه
فصاعدا فعليه دم وان كان اقل من ذلك فعليه صدقة
ولو حلق فواضع الحاجه فعليه دم عند بحقيقة
رحمه الله وقال عليه صدقة ولو قصر اضا في يديه او
اورجليه فعليه دم ولو قصر يدا او رجلا واحدا فعليه
دم ولو قصر اقل من خمسة اظافر فعليه صدقة وان
قصر خمسة اظافر من عرقه من يديه او رجليه فعليه
صدقة عندها وقال محمد رحمه الله دم ولو لبس

واحرمت

مخطا او تطيب او خلق لعذر فهو غير ان شاء نبح
شاة واحدة وان شاء تصدت بثلاثة اصوع من
طعام على ستة مساكين واة شاء صام ثلاثة ايام
ومن قبل او لم يشعوه فعليه دم ومن جامع قبل
الوقوف بعرفة في احد السيلين فسد حجه وعليه شاة
ويغفر في الحج كالذي لو يفسد وعليه القضاء وليس
عليه ان يفارق امراته في القضاء اذا حج بها ولو جامع
بعد الوقوف بعرفة لم يفسد حجة وعليه بدنة ومن
جامع بعد الحق فعليه شاة ولو جامعها في العمرة قبل
ان يطوف بالبيت اربعة اشواط افسدها وعليه شاة
ومضى فيها كالذي لم يفسد وعليه القضاء وان
جامعها بعد ما طاف اربعة اشواط لم يفسدها
وعليه شاة ومن جامع ناسيا كان كمن جامع عامدا

ومن طاف

ومن طاف طواف القدوم محدثا فعليه صدقة ومن
طاف طواف الزيارة محدثا فعليه شاة وان كان نجسا
فعليه بدنة والافضل ان يبيد الطواف ما دام بمكة
ولا يخرج عليه ولو طاف طواف الصدرة محدثا فعليه
صدقة ولو طافها نجسا فعليه شاة ولو تركا من طواف
الزيارة ثلاثة اشواط فمادونها فعليه شاة ومن
تركها منها اربعة اشواط بقى محرما حتى يطوفها ولو
تركها ثلاثة اشواط من طواف الصدرة فعليه صدقة
ولو تركا الطواف كله او تركا اربعة اشواط منه
فعليه شاة ومن تركا السعي فحجه نام وعليه شاة
ومن تركا الوقوف بمنى دلتة فعليه دم ومن افاض
من عرفة قبل الامام فعليه دم ومن تركا رمي الجمار
الثلاث في الايام كلها فعليه ومن تركا رمي بوي

ومن طاف

واحد منه فعليه صدقة ومن ترك ربحي احدى الجماد
الثلاث فعليه صدقة ومن ترك ربحي حرة العقبة في يوم
الغرة فعليه دم ومن اخر الخلق من ايام الغرة فعليه دم
عدا بن حنيفة رحمه الله وكذلك اذا اخر طواف الزيارة
ومن قتل الحرم صيدا او ذل عليه من قتله فعليه الجزاء
وكسوي في ذلك العام والناهي والمبتدئ والعابد
والجرا عند بن حنيفة وابو يوسف فجهما الله ان يقوم
الصيد في المكان الذي قتله فيه او في اقر بالمواقع
وان كان في برية يقومه ذوا عدله فهو فخر بالقيمة
ان شئ ابتاع بها هديا فيذبحه اذ بلغت قيمته هديا
وان شئ اشترى بها طعاما وتصدق بها على مسكين نصف
صاع من بر وصاع من تمر او شعير وان شاء صام عن كل
نصف صاع بر يوما وعن كل صاع من شعير يوما فان

فقتل

فقتل منه اقل من نصف صاع فهو غير ان شئ انصرفت
به وان شئ صام عنه يوما كاملا وقال الحمد لله الله
يجب في الصيد النظيف فيماله نظير في البطي شاة وفي
الضبع شاة وفي الاربع عناق وفي البربع جفرة وفي
السباع بدنة ومن جرح صيدا او ثقت شعرا او قطع
عضوا منه ضمن ما نقص منه ولو نتفد يشبه او كسر
قوائم حتى خرجت عن خيل الامتناع فعليه قيمته
ومن كسر ريش صيدا فعليه قيمته ولو خرج منه فرخ
ميت فعليه قيمته حيا وليس عليه في قتل الغراب
والخداش والزيب والحية والعقرب والعاره جوار
وليس عليه في قتل البعوض والبراغيث والفراسخ
ومن قتل فكة تصدق بما شاء وعنده خبزا من جرادة
ولو قتل صيدا كالسباع ونحوها فعليه الجزاء ولا يشترط

قيمته بقيمت شاة ولو صال السبع على محرم فقتله فلا
شئ عليه ولو اضطر في اكل صيد فقتله فعليه الجزاء
ولا بأس بان يذبح الشاة والبقر والغنم والذئب
او البطل الكسكرو ولو قتلها ما مسرولا او ظليما
نسا فعليه الجزاء ولو قتل المحرم صيدا فهو ميتة لا
يجل اكله ولا بأس بان ياكل المحرم من صيدا اصطاده الحلال
او ذبحه اذا لم يذبح المحرم عليه ولا امره بصيده وفي
صيد الحرم اذا اضبحه الجلال الجزاء وان قطع حنث
الحرم او الشجر الذي ليس بموكل ولا هو مما ينبت
الناس فعليه قيمته وطرسى فعله القارن مما
ذكرنا ان فيه على المفرد دم فعليه دمان دم
لجعة ودم لعمرته الا ان تجاوز المقات من غير
شئ يحرم بالعمرة والحج فيلزم دم واحد واذا اشتركا

الحرمات

الحرمات في قتل صيد فكل واحد منها الجزاء او كماله
واذا اشترك الحلالان في قتل صيد الحرم فعليه ما جزا
واحد واذا باغ المحرم صيدا او تاعده فالبيع بالحل **باب**
الاحيصار اذا احصر المحرم بعدد او صابه مرض نعه
من الحل جازله الخلل وقيل له ابعت شاة تلذخ في الحرم
واحد من حملها يوما بعينه يذبحها فيه ثم يخلد
واذا كان قارنا بعث برعين ولا يجوز دم الاحصار
الا في الحرم ويجوز ذبحه قبل يوم الضر عند بن حنيفة
رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا يجوز
الذبح للحصر بالخ الا في يوم الضر وبور المحصر بالعمرة
ان يذبح موشاة والمحصر بالخ اذا اخلل فعليه جفوة
وعلى المحصر بالعمرة القفار على القارن جعة وعمرتان واذا
بعث المحصر هديا وراعه ان يذبحوه في يوم بعينه

شمال الاحصار فان قدر اذراك الهدى ون الح
خلاف وان قدر على ادراك الهدى والح لم يجز له الخلف
ولزمه المضى وان قدر على ادراك الحج دون الهدى
جاز له الخلف احسانا ومن احصى بركة وهو ممنوع
من الوقوف وطواف الزيارة كما محرم واقدرا ^{احدا}
فليس بحرم **باب النفقات** ومن احرم بالحج وفاته
الوقوف بعرفة حتى يطلع الفجر من يوم التروية
فانه الحج وعليه ان يطوف ويسعى ويحلق ويقضى
الحج من قابل ولادم عليه والعمره لا تقوى وفي جائزة
في جميع السنة الا في خمسة ايام يكره فعلها فيها يوم
عرفة ويوم النحر وايام التشريق والعمره سنة وفي
الاحرام والطواف والسعي ثم يحلق **باب الهدى**
الهدى اياه شفا وهو من ثلاثة انواع الابل والبقر

والغنم

والغنم يجزى في ذلك الشيء فصاعدا لمن الظان
فان الجذوى منه يجزى ولا يجزى في الهدى ومقطوع
الاذن ولا مقطوع الذنب واليد والرجل ولا الذاهبة
العين ولا العظم ولا العرجا التي لا تنشق الا المنسك والثاء
جائزة في كل شيء الا في موضعين من طوافات
الزيارة جنباً من جامع بعد الوقوف بعرفة فانه
لا يجوز لابدنة والبدنة والبصرة يجوز كل واحدة
منها عن سبعة اذا كان كل واحد من الشركاء يريد
القربة فان كان اراد احدهم بصيبه للحر لم يجز
للباقين ويجوز الاكل من هدى التطوع والمنعة
والقران ولا يجوز الا من بنيه الهدى ولا يجوز زج
هدى التطوع والمنعة والقران الا في يوم النحر
ويجوز رقيقه الهدايا اي وقت شاء ولا يجوز زج

او اكثر

الهدايا الا في الحرم ويجوز ان يتصدق على مساكين
الحرم وغيرهم ولا يجب التعريف بالهدايا والافضل
في البدن النحر وفي البقر والغنم والذبح والاول
ان يتولى الانسان ذبحها بنفسه اذا كان يحسن
ذلك ويتصدق بجلدها وخطامها ولا يعطى اجرة
لزيادة منها ومن ساق بللثة فاضطر الى ركوبها
ركبها وان كان لها لبن لم يحلبها وينضح مرقها
بالماء البارد حتى ينقطع اللبن ومن ساق هديا فعليه
فان كان تطوعا فليس عليه غير مقامه وان كان
واجبا فعليه ان يقيم غيره وان اصابه عيب
كثير فام غيره مقامه وضع بالمعيب ماشا وان
عطب في الطريق فان كانت تطوعا غير ما
صغ نعلها بدمها وضرب بها صغيتها ولم ياكل

منها هو

منها هو ولا غيره من الاغنياء وان كانت واجبة
افام غير ما مقامها وضع بها ماشا ويقدر هدى
التطوع والمنعة والقران ولا يقدر هدى الاحصاد
ولادم الجنائيات **كتاب البيع** البيع بيعت
بالايجاب والقبول اذا كانا بلفظ الماضي نحو ان يقول
احدهما بعث والاخر يقول اشتريت فاذا وجب
احدهما فدين البيع فالآخر بالخيار ان شاء قبل في
المسجد وان شارد وايبها فام عن المجلس قبل القبول
بطل الايجاب فاذا حصل الايجاب والعقد لزم البيع
ولا خيار ولو اخلعتها الا من عيبا وعدم رواية
والاعراض المشار اليها لا يحتاج الى معرفة مقدار
صاغة حوجوا ز البيع والامان المطلق لا تنع
الا ان تكون معلومة القدر والصفة ويجوز البيع

ع

بشئ حال وموكل اذا كان الاجل معلوما ومن اطلق
 الثمن في البيع كان على غالب نقد البذل فان كانت
 النقود مختلفة فالبيع فاسدا الا ان يبين احد الجود
 بيع الطعام والحبوب مكانة ومجازفة وبابا ببيع
 لا يعرف مقداره ومن باع صبرة طعام كل فقيز بدراهم
 جازا البيع في فقيز واحد عند احدى حنيفة رحمه الله
 الا ان يسمى جملة ففراضا وقال البيهقي جاز في جميعها
 ومن باع نطع غنم كل شاة بدراهم فالبيع فاسد في
 جميعها وكذلك من باع ثوبا مزارعة كل ذراع بدراهم
 ولم يسم جملة الذرعان لم يجز ومن ابتاع حرة طعام
 على انها مائة ذراع بمائة درهم كل ذراع بدراهم
 فوجد ان من المشتري بالخيار ان شاء اخذها بجملة
 الثمن وان شاء تركها وان شاء وجدها اكثر من الزن

الذي

الذي سماه فهو للمشتري ولأخبار البايع وان قال
 بتركها على انها مائة ذراع بمائة درهم كل ذراع بدراهم
 فوجد انها قصة فهو بالخيار ان شاء اخذها بجملة
 من الثمن وان شاء تركها وان وجدها زائدة كان المشتري
 بالخيار ان شاء اخذ الجميع كل ذراع بدراهم وان شاء ضاع
 البيع وان قال بعتك هذه الرزمة على انها عشرة
 اقواب بمائة درهم كل درهم بعشرة فان وجدها ثمانية
 قصة جازا البيع بجملة وان وجدها زائدة
 فالبيع فاسد ومن باع دارا حل بنا وها في البيع
 وان لم يسمه ومن باع ارصا دخل ما فيها من القل وال
 والشجر وان لم يسمه ولا يدخل الدرع في بيع الارض
 الا بالتسمية ومن باع نخلا او شجرا فيه شرف فثمنه
 للبايع الا ان يشرط الميثاق ويقال للبايع اظفها او لم

المبيع اليه ومن باع شرة لم يربح صلاحها او قديدا
 صلاحها جازا البيع ووجب على المشتري قطعها في
 الحال فان شرط تركها على القل فسد البيع ولا يجوز ان
 يبيع شرة وليستثنى منها الرطال معلومة ويجوز بيع
 الخنطة في سبلها والباقي في قشره ومن باع دارا دخل
 مفاتيح اغلاقها في البيع وان يسمه واجرة الكيال
 وناهد الثمن في البايع واجرة وزان الثمن على المشتري
 ومن باع سلعة بثمن مثل المشتري ادفع الثمن اولا
 فاذا دفع قبل للبايع سلم المبيع ومن باع سلعة ثمن
 او ثمن بثمن قيل لها سلم معا والله اعلم **باب خيار**
الشرط خيار الشرط جائز في البيع البايع و
 المشتري ثلاثة ايام فادونها ولا يجوز اكثر من ذلك
 عند احدى حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد جميعا

الله

الله يجوز اذا سمي مدة معلومة وخيار البايع يمنع
 خروج المبيع من ملك البايع الا ان المشتري لا يملكه
 عند احدى حنيفة رحمه الله وعندهما يملكه فان هلك في
 يده هلك بالثمن وكذلك ان دخل عيب ومن شرط
 له الخيار قوله ان يفسح في مدة الخيار وله ان يجبر
 فان اجاره بعبر حضرة صاحبه جاز وان ضاع لم يجز
 الا ان يكون الاخر حاضرا وادامات حوله الخيار بطول
 خياره ولم ينقل الا ورثته ومن باع عبدا على انه
 خيارا وكان يورثه ذلك فالمشتري بالخيار ان
 شاء اخذ الجميع الثمن وان شاء ترك **باب خيار**
الرقبة ومن اشترى مالم يره فالبيع جائز وله
 الخيار اذا رآه ان شاء اخذه وان شاء رده ومن باع
 مالم يره فلا خيار له وان نظر الى وجه الصبرة
 او الى ظاهر الثوب مصويا او الى وجه الجارية او الى



وجه الدابة. وكلها فلا خيار له وان باع من الدار
فلا خيار له وان لم يشاهد بيوتها وبيع الاعين
جائز وله الخيار اذا اشترى ويستقط حيا ويقت
البيع اذ كان يعرف بالحسن وبشبهه اذ كان يعرف
بالشم وبالدوق اذ كان يعرف بالدوق ولا يست
خياره في العقار حتى يوصف له ومن باع ملك
غيره فالملك بالخيار ان شا جاز البيع وان شا فسخ
الاجازة اذ كان المعقود عليه باقيا والمتعاقدان
جماعهما ومن احدث الثوبين فاشترى هما اثر في الاثر
جاز له ان يرد هما ومن مات وله خيار الزوية بطل
خياره ولم ينتقل الثور شته ومن راي ثوبا واشترى به
امدة فان كان على الصفة التي لا خيار له وان وجد
فله الخيار **باب اختيار العيوب** اذطلع المشتري على عيب

في البيع

في البيع فهو بالخيار ان شا اخذه بجميع الثمن وان شا
رده وليس له ان يسكه وبأخذ النقصان وكل ما
اوجب نقصان الثمن في عادة التجار فهو عيب في
الاباق والبولة في الفراش والسرقة عيب في المعفر
مال يبلغ فاذا بلغ فليس ذلك بعيب حتى يعادون
بعد البلوغ والجون عيب في الصغير ايدا والجوالد
عيب في الجارية وليس بعيب في الغلام الا ان يكون
مذاه والزنا وولد الزنا عيب في الجارية دون
الغلام فاذا حدث في البيع عند المشتري عيب
اطلع على عيب كان عند البائع فله ان يرجع بنقصان
العيوب ولا يرد البيع الا ان يرضى البائع ان يأخذه
بعينه فان قطع المشتري الثوبا وخاطه او
اولس السويق بمن يرضى اطلع على عيب رجع بنقصانه

والنيتاج ولا الصوف على ظهر الغنم ولا ذراع من ثوب
ولا جذع في سقف ولا ضرب من الفانص ولا بيع الزانية
وصوبع الثمر على النخل بخروصه غرا ولا يجوز البيع
بالقار الحجر والملاسة ولا يجوز بيع ثوب من ثوبين
ومن باع عبدا على ان يعتقه المشتري او يبتد او يكت
انامة على ان يتولدها فالبيع فاسد وكذلك لو
باع عبدا على ان يستخرجه البائع شهر او دار على ان
يسكنها او على ان يقرضه المشتري ردها او على ان
يبدله مدينية ومن باع عينا على ان يسلمها الى
الشهر فالبيع فاسد ومن باع جارية الاجلها
فسد البيع ومن اشترى ثوبا على ان يقطع البائع
او يخيظه فبطل او قباه او غلا على ان يحدوها
وبشركها فالبيع فاسد فالبيع الى اليوم والبيع

والنيتاج

فان اعتقه على مال لم يرجع بشئ فان قتل المشتري
العبدا وكان طعاما فاكله لم يرجع عليه بشئ
في قول ابو حنيفة رحمه الله وقال يرجع بنقصانه
ومن باع عبدا فباعه المشتري فان رده عليه بعيب
فان قبل يقضاه القاضي فله ان يرد على بايعه الاول
وان قبله بغير قضاء القاضي فليس له ان يرد ومن
اشترى عبدا او شرط البرات من كل عيب فليس له
ان يرد به عيب وان لم يستم العيوب **باب البيع**
الفاسد اذا كان احد العوضين او كلاهما محرما او محرما
فالبيع فاسد كالبيع بالميث او بالدم او بالخمر او
بالخمر وكذلك اذا كان غير مملوك كالخمر وبيع امر الولد
والمدبر والمكاتب فاسد ولا يجوز بيع السمك قبل
ان يصطاد ولا بيع الطير في الهواء ولا يجوز بيع الخيل

جان وصوم النصارى وفطر اليهود اذا لم يعرف
المتبايعان ذلك فاسد ولا يجوز البيع الى الحصاد
والدياس والقطاف وقدم الحاج فان تراخى فيها
باسقاط الاجل قبل ان ياخذ الناس في الحصاد والدياس
وقبل قدوم الحاج جاز البيع واذا ابتض المشتري
المبيع في المبيع الفاسد بما مر البايع وفي العتدة عوضا
كل واحد منهما مال ملك المبيع ولم يمتد فتمتة وكل
واحد من المتعاقدين فضحة فان راعه المشتري نفذ
بيعه ومن جمع حر وعبد وبين شاة ذكينة وبينة
بطل البيع بينهما فان جمع بين عبدا ومدبرا وبين
عبده وعبد غيره صح البيع في العبد بحصته
من الثمن ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن الغش وعن السوم على غيره وعن تلقى الجاب

وبيع

وبيع الحاضر لبادي والبيع عند اذان الجمعة وكل
ذلك يكره ولا يفسد به البيع ومن ملك مملوكين
صغيرين احدهما ذر وحرم محرم عن الاخر لم
يفرق بينهما وكذلك ان كان احدهما كسرا
ولاخر صغيرا فان فرق بينهما كره له ذلك
وجاز البيع وان كانا كبيرين فلا بأس بالتفريق
بينهما **باب افالة** الافالة جافرة في البيع
بمثل الثمن الاول فان شرط اكثر منه او اقل فالشرط
باطل ويؤد مثلك الثمن الاول وهي تسخ في حق
المتعاقدين بيع جديد في حق غيرها عند ابي حنيفة
رحمة الله وهلاك الثمن لا يمنع صحة الافالة
وهلاك المبيع يمنع صحتها وان هلك بعض المبيع
جاز الافالة في باقيه **باب المراجعة والتولية**

المراجعة نقل مملكته بالعقد الاول بالثمن الاول
مع زيادة ربح والتولية نقل مملكته بالعقد الاول
بالثمن الاول من غير زيادة ربح ولا تضع المراجعة
والتولية حتى يكونا عوضا محاله مثل ويجوز ان
يصنف المداير المال اجرة القصاد والصبيع والظلال
والقتل واجرة حمل الطعام ويقول قام على يكلنا
ولا يقولوا اغتربته بكذا فان اطلع المشتري على
خيانة في المراجعة فهو بالخيار عند ابي حنيفة
رحمة الله ان شاء اخذه بجميع الثمن وان شاء
رده وان اطلع على خيانة في التولية استغنى
من الثمن وقال ابو يوسف رحمه الله يحط فيها وقال
ابو محمد رحمه الله لا يحط فيها ومن اشترى شاة
مما ينقل ويجوز له بيعه حتى يقبضه

ويجوز

ويجوز بيع العقار قبل القبض عند ابي حنيفة وابي
يوسف رحمه الله لا يجوز ومن اشترى مكيلا مكاييله
او موزنا موارنة فاكمله او اترسه ثم باعه
بمكاييله او موارنة لم يجز للمشتري منه ان يبيعه
ولا ان ياكله حتى يعيد الكيل والوزن والتصرف
فالثمن قبل القبض جائز ويجوز للمشتري ان يزيد البايع
في الثمن والبايع ان يزيد في البيع ويجوز ان يحط من
الثمن ويتعلق الاستحقاق بجميع ذلك ومن باع بمن
حال لم يجز له ان يعلو ما صار مؤجلا وكل دين حال
اذ اجله صاحبه اجل معلوم صار مؤجلا الا العرق
فان تأجيله لا يمنع **باب الرجوع** الرجوع محرم في كل كيل
او موزن وان ابيع بحسنه متفاضلا فالعلة الكيل في البيع
والوزن في الجبس فاذا بيع الكيل او الموزن بحسنه متفاضلا

البيع وان تفاضلا لم يجز البيع ولا يجوز بيع الجيد
بالردي عما فيه الرتبوا الامثلا بمثل فاذا اعدم
الوصفان الجنس والمعنى المضموم اليه حل التفاضل
والنساء واذا وجد احرم التفاضل والنساء واذا
وجد احدهما وعدم الاخر حل التفاضل وحرم النساء
وكل شيء نص رسول الله صلى الله عليه وسلم على تحريم
التفاضل فيه كيانا فهو مكمل ابدان وترك التام لكل
فيه مثل الحنطة والشعير والقر والمسلع وكل مانع
على تحريم التفاضل فيه وزنا فهو موزون ابدان مثل
الذهب والفضة وما لم ينص عليه فهو محمول على عادة
الناس مثل الجوزقة والتسمم وعقد القرع ما وقع
على جنس الامان يعتبر فيه قبض عوضه في المجلس
وما سواه مما فيه الربا يعتبر فيه التعيين ولا يعتبر

فيه

فيه التفاضل ولا يجوز بيع الحنطة بالذيق ولا بالسويق
ويجوز بيع اللحم بالحيوان عندا خفيفة وادوية
رحمها الله وقال محمد رحمه الله لا يجوز حتى يكون اللحم
اكثر في الحيوان فيكون اللحم بمثله والزيادة في
مقابلة الاطراف ويجوز بيع الرطب بالتمر مثله والعنب
بالزبيب ولا يجوز بيع الزيتون بالزيت والتسمم
بالشج حتى يكون الزيت والشج اكثرهما في الزيتون
والتسمم فيكون الدهن بمثله والزيادة بالبخير ويجوز
بيع اللبان المختلفة بعضها ببعض متفاضلا
وكذلك البان والبقرة والغنم بعضها ببعض وظل
الدقل بخلاف العنب ويجوز بيع الخبز بالحنطة والذيق
متفاضلا ولا ربوا بين المولى وعبد ولا بين المسلم
والخمر في دار الحرب **باب السلم** السلم نزع الميكالات

والموزونات والمعدودات التي لا يتفوت كالجوز
والبيض وفي المذوعات ولا يجوز السلم في الحيوان
ولا في الاطراف ولا في الجلود عددا ولا في الخطب خروفا
ولا في الرطبة جونا ولا يجوز السلم حتى يكون المسلم
فيه موجودا من حين العقد الى حين المحل ولا يبيع
السلم بمكالم رجل بعينه وبذراع رجل بعينه ولا في
طعام قريبة بعينها ولا يصح السلم عندا خفيفة
رحمه الله لا يسدع شرايط تذكر في العقد جنس
معلوم ونوع معلوم وصفة معلوم ومقدار
معلوم واجل معلوم ومعرفة مقدار راس المال اذا
كان مما يتعلق العقد على مقداره كالمكمل والموزون
والمعدود وتسوية المكان الذي يوفيه اذا
كان له حمل ومؤنة فيه وقال لا يحتاج

التسمية

التسمية راس المال اذا كان معلوما ولا ان كان التسليم
ويتم في موضع العقد ولا يصح السلم حتى يقبض
راس المال قبل ان يفارقه من المجلس ولا يجوز التفرق
في راس المال ولا في السلم فيه قبل قبضه ولا يجوز
الشركة ولا التولية في السلم فيه قبل قبضه
ويجوز السلم في الثياب اذا بين طولها وعرضها ورقعة
ولا يجوز السلم في الجواهر ولا في الخمر ولا باش
بالسلم في الثياب والاجرا اذا سمي ثوبا معلوما او ثوبا
ما يمكن ضبط صفة ومعرفة مقداره جاز السلم
فيه ولا يضبط صفة ولا يعرف مقداره لا يجوز
السلم فيه ويجوز بيع الكلب والفرد والسباع
ولا يجوز بيع الخمر والخنزير ولا يجوز بيع دود
القر الا ان يكون مع القر ولا النحل الا مع الكوارات

واهل الذمة في البياعات كالمسلمين الا في
الخمر والخنزير فان عقدهم على الخمر كعقد المسلم على
الخمر وعقده الخنزير كعقد المسلمين على الشاة **كتاب**
المصرف ^{من} الصرف هو البيع اذا كان كل واحد من العوضين
من جنس الاثما فان باع فضة بفضة او ذهب
بذهب لم يجز الا مثلا بمثل وان اختلفا في الجودة
والصباغة ولا بد من قبض العوضين قبل الاتقان
وان باع الذهب بالفضة جاز التفاضل فيه
ووجب التقابض فان افرقا في الصرف قبل
قبض العوضين او احدهما بطل العقد ولا يجوز
التصرف في ثمن الصرف قبل قبضه ويجوز بيع
الذهب بالفضة بحاز فستدكر بشرط القبض
وقد باع سيفا على بمائة درهم وحلية حموه

درهم

درهما للدفع من ثمنه خمسين جاز البيع وكان
المقبوض من حصّة الفضة وان يمين ذلك وكذلك
اذا قال اخذها ذه الحنين من ثمنها فان لم يتقابضا
حتى افرقا بطل العقد في الحلية والسيف جميعا
اذا كان لا يتخلص الا بضر وان كان يتخلص بغير
ضرر جاز البيع في السيف وبطل في الحلية ومن
باع اناة فضة ثم افرقا وقد قبض بعض ثمنه
بطله البيع فيما لم يقبض وصح فيما قبض وكان
الا ثام شرا كايديهم وان استحق بعض الاثاء كان
المشترى بالخيار ان شاء اخذ الباقي بحصة
واشأ رده وان باع قطعة نقرة فاستحق بعضا
اخذ ما بقي بحصته ولا خيار له ومن باع درهمين
ودينارا بدرهم ودينارين جاز البيع وجعل كل

عند ابو حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله في ثمنها

لم يجز

لم يجز البيع حتى يعينها واذا باع بالفلوس الشاة
ثم كسدة بطل البيع عند ابو حنيفة رحمه الله
وقالا ابو يوسف رحمه الله قيمتها يوم البيع
ومن اشترى شيئا بنصف درهم من الفلوس
ومن اعطى الصير في درهم وقال اعطني بنصفه
فلوسا ونصفه نصف الا حبة فنسد البيع في
المبيع عند ابو حنيفة رحمه الله وقال الاجاز البيع في
الفلوس وبطل فيما بقي عندها وعلى ياس قوله ان
حنيفة رحمه الله **كتاب الرهن** الرهن ينقذ بال
الاجاب والقبول ويتم بالقبض فاذا قبض الرهن
محوزا مفرقا متميزا ثم العقد فيه وما لم يقبضه فالرهن
بالخيار ان شاء سلمه وان رجع على الرهن فاذا سلمه
اليه وقبضه دخل في ضمانه ولا يصح الرهن الا بدين

مضمون وهو مضمون بالاقول من قيمته ومن
الدين فاذا هلك في يد المرتضى وقيمته والدين
سواء صار المرتضى مستوفيا الدين حكما وان كانت
قيمة الرهن اكثر من الفضل امانة وان كانت اقل
اسقط من الدين بقدرها وجع المرتضى بالفضل
ولا يجوز رهن المشاع ولا رهن عثرة على رأس
القتل ولا رهن دون التخل ولا زرع في الارض
دون الارض ولا يجوز رهن التخل والارض من دونها
ولا يصح الرهن بالامانات كالورايح والمضاريح
ومال الشك وبصح الرهن برأس مال السلم
ومن الصرف والسلم فيه فاهلك في مجلس العقد
قبل الافتراق ثم الصرف والسلم وصار المرتضى
مستوفيا حقه وادانفقا على وضع الرهن

على

على يد عدل جاز وليس الرهن ولا الراهن اخذه من
يده فان هلك في يده هلك في ضمان المرتضى ويجوز
الدراهم والدينارين والمكيل والموزون فارهن
بجنسها فان هلك بثلثها من الدين وان اختلفا
في الجودت ومن كان له دين على غيره فاخذ منه
مثل دينه فانفقته ثم علم ان كان زبوا فافله
له عند ابى حنيفة رحمه الله برد مثل الزبوف
وبرجع بالحياد ومن رهن عبدين بالف درهم ففقد
حصته احدهما لم يكن له ان يقضيه حتى يرد
باق الدين واذا وكل الراهن الرهن او العلة او
غيرها بيع الرهن عند حلول الدين قالوا كالت
جائزة فانشطت الوكالت في عقد الرهن فليس
الراهن عزله عنها فان عزله لم يغزل وان مات

الراهن لم يغزل والمرهن ان يطالب الراهن بدينه
ويجيبه به وان كان الراهن في يده وليس له
ان يكسبه من بيعه حتى يقضيه الدين من غنمه
قذا قضى الدين قيل له سلم الرهن اليه واذا باع
الراهن الرهن بغير اذن المرتضى فالبيع موقوف
فان اجازة المرتضى جاز البيع وان رده بطل البيع
وان قضاه الراهن دينه جاز البيع وان اعتق
الراهن عبد الرهن عقد عتقه فان كان الدين
حالا طوب باداء الدين وان كان مؤجلا اخذ
منه قيمته العبد فجعلت رهنا مكانه حتى
يحل الدين وان كان الراهن معسرا استسقى
العبد في قيمته فيمضي به الدين وكذلك ان
استهلك الراهن الرهن وان استهلك احبتي

فالمرتضى

فالرهن هو الخضم في تضمينه وبأخذ القيمة منه
ويكون رهنا في يده وجنابته الرهن على
الراهن مضمونة وجنابته الرهن عليه
يسقط من الدين بقدرها وجنابته الرهن
على الراهن والمرتهن وعلى ما لها صدر واجرت الدين
الذي يحفظ فيه الرهن على المرتضى واجرة الداء
على الرهن ونفقة الراهن على الراهن وماؤه
الراهن ويكون رهنا مع الاصل فان هلك هلك
بغير شيء فان هلك الاصل وبقي النماء افنكه الراهن
خصة ينقسم الدين على قيمته الراهن يوم القبض
وقيمة النماء يوم الفك او فا اصاب الاصل سقط
من الدين وما اصاب النماء افنكه الراهن به
ويجوز الزيادات في الرهن ولا يجوز الزيادات

في الدين عندا حنيفة ومحمد رهما الله وقال ابو
يوسف رحمه الله يجوز ولا يصير الرهن رهنا
لها واذا رهن عينا واحدة عند جلين يدين
لكل واحد منهما جازء وجميعها رهن عند
كل واحد منهما والمضمون على كل واحد منهما
حصة دينه منها فان قضى احدهما دينه
كانت كلها رهنا في يد الاخر حتى يستوفي دينه
ومن باع عبدا على ان يرمته المشتري بالمثل شيئا
بعينه فامتنع المشتري من تسليم الرهن لم يجز
عليه وكان الباع بالخيار ان شاء رخص بترك الرهن
وان شاء فسخ البيع الا ان يدفع المشتري المثل
حالا او يدفع قيمته الرهن رهنا والمرهن ان
يحفظ الرهن بنفسه وزوجته وولده وخاد

الذي

الذي في ماله وان حفظه بغير من هو عيال
او اودعه من واذا تعدى المرهن في الرهن ضمنه
ضمان الغصب بجميع قيمته واذا اعار المرهن
الرهن للراهن فقصه خرج من ضمان المرهن فان
هلك في يد الراهن هلك بغير شيء والمرهن
ان يسترجعه من يده فاذا اضر عاد الضمان
واذا مات الراهن باع وصيته الرهن وقضى
الدين وان لم يكن له وصي نصب القاضي له وصيا
واضربه بديعه **كتاب الجحش** ^{في الجحش} الاسباب الموجبة للجحش
ثلاثة الصغر والرق والجنون ولا يجوز تصرف
الصغير الا باذن وليه ولا تصرف العبد الا باذن
سيده ولا يجوز تصرف المجنون المغلوب محال ومن
باع من هاء ولا شيئا واشتراه وهو يعقل البيع

ويقصده فالولد بالخيار ان شاء اجازة (ان كان فيه
مصلحة وان شاء فسخه وهذه والمعاني الثلاثة
توجب الجحش في الاقوال دون الافعال والقبض
والجنون لا يصح عقودها ولا اقرارها ولا يقع
طلاقها وعناقها وان تلقا شيئا الرمة ضمانه
واما العبد فاقضاه نافذة في حق نفسه غيرنا
فدفعه حق مولاه فان اقر بما لزمه بعد الحرية ولم
يلزمه في الحال فان اقر بعدا وقصاص لزمه في
الحال وينفذ طلاقه وقال ابو حنيفة رحمه الله لا
يجز على السفينة اذا كان عاقلا بالفاخر او تصرفه
في مال جائز وان كان مبرزا مفسدا ينلمت ماله
فيما لا غرض لوليه ولا مصلحة الا انه اذا بلغ القلام
غير رشيد لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ خنسا

وعشرين

وعشرين سنة فأتصرف فيه قبل ذلك تعدى تصرفه فاذا
بلغ خنسا وعشرين سنة سلم اليه ماله وان لم
يونس منه الرشد وقال ابو يوسف ومحمد رهما
الله يجز على السفينة ويمنع من التصرف في ماله فان
باع لم ينفذ بيعه وان كان مصلحة اجازة الحاكم
وان اعتق عبدا نفذ عتقه وكان على العبد ان
يسعى في قيمته وان تزوج امرأة جاز نكاحه وان
سرق ما ماله اجاز منه مقدار مهر مثلها وبطل الفضل
قالا فمن بلغ غير رشيد لا يدفع اليه ماله اليه ابد الحق
يونس منه الرشد ولا يجوز تصرفه فيه ويجز الزكوة
من مال السفينة وينفق من ماله على اولاده وزوجته
ومن يجب عليه نفقة من ذم وعار حاميها فان اراد
حجة الاسلام لم يمنع ولا يسلم القاضي النفقة اليه

ويسلها الوثقة من الحاج ينقصها عليه في طريق
الحج فان عرض ووصي يوصيها في الغرب وابواب
الخبر جاز ذلك في ثلاث ماله وبلوغ الغلام بالاخت
والاحبال ولا يزال اذا وطي واذا لم يوجد ذلك الخفي
يتم له ثمانية عشرة سنة عند ابو حنيفة رحمه الله
وبلوغ الجارية بالخيف والاصنام والحيل فاذا لم
يوجد ذلك خفي يتم لها سبعة عشرة سنة عند ابو حنيفة
رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله اذا اتم
للغلام والجارية خمس عشرة سنة فقد بلغا واذا
رهق الغلام او الجارية واشكل امرها في البلوغ
فقالا قد بلغنا فليقول قولهما واحكامهما احكام
البالغين وقال ابو حنيفة رحمه الله لا ايجز في
الدين اذا اوحيت الديوت على رجال وطلب

غرماء

غرماء وجبته والحج عليه حبس ولم يجز عليه
وان كان له مال لم يتصرف فيه الحاكم ولكنه
يجب ابداء حتى يبيعه في دينه فان كان له
دراهم ودينه دراهم قضاهما القاض بغير
امره وان كان دينه دراهم وله دنانير باعها
القاض في دينه وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما
الله اذا اطلب غداء المفلس الحج عليه حجر القاض
عليه ومنعه من البيع والشراء والتصرف واقر
حق لا يميز الغرماء وباع ماله ان امتنع المفلس من
بيعه وتسم ثمنه بين غرمائه بالحصص فان اقر
في حال الجرا ياتر ائزمه ذلك بعد قضاء الديون
وينفق على المفلس من ماله وعلى زوجته وعلى
اولاده الصغار وزوجار حاته وان لم يعرف

المفلس مال وطلب غرماء حبه وهو يقول الامال
لحبسه الحاكم في كل دين ائزمه بدلا عن ماله
حصل في يده كمن البيع وبدا الغرض والتزمه وكذا
كل دين التزمه بعقد كالمهر والكفالة ولا يجبه
وفينا سورة ذلك كعوض المغصوب والمستهلل وارش
الجنات لان يقوم البينة بان له مالا حبسه القاض
شهرين او ثلاثة اشهر سال من حاله فان لم يتكف
له مال خلى سبيله وكذلك اذا قال البينة ان لا مال
له ولا يخول بدينه وبين غرمائه بعد خروجه
من الحبس وكريلا زموه ولا يمنعونه من التمرن
والسفر وياخذونه فضل كسبه ويقسم بينهم
بالحصص وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله
اذا فليس الحاكم بدينه وبين غرمائه لان يفيموا

البينة

البينة انه قد حصل له مال ولا يجز على الفاسق
اذا كان مصلحا لاله والفسق الاصل والطاري سواء
ومن افلس وعنده متاع لرجل بعينه ابتاع منه
فصاحب المتاع اسوة للغرماء فيه **كتاب المال**
قرار واذا اقر المالبغ العاقل بدين لزمه اقرار
بمجهول اذا كان اقرب او معلوما وبنا له بين
المجهول فان قال فلان على شئ لزمه ان يبين ماله
قيمة والقول فيه قوله مع يمينه اذا ادعى المقر له
اكثر من ذلك وان قال له على مال المرجع اليه بانه اليه
ويقبل قوله في القليل والكثير فان قال له على مال عظيم
لم يصدق في اقل من مائة درهم وان قال فلان على
دراهم كثير لم يصدق في اقل من عشرة دراهم وان
قال طعم في ثلاثة دراهم ان يبين اكثر من مائة وان

قال كذا وكذا درهم لم يصدق في اقل عشرة درهما
قال كذا وكذا درهم لم يصدق في اقل من احد
عشرين درهما فان قال له على فقد اقربين وان
قال عندنا وفيه هو اقرار بامانة في يده وان قال
له لرجل في عليك الف فقال انزها او انتقدها
او اجلني بها او قد قضيتكها هذا اقرار ومن اقتر
بدين موجه فصدقه المقر له في الدين وكذبه
في الاجل لزمه الدين حالا ويتخلف المقر له على
في الاجل ومن اقتر واستثنى متصلة باقراره مع الاستثناء
ولزمه الباقي سواء استثنى الاقل واكثر وان استثنى
لجميع الزمه الاقرار وبطل الاستثناء وان قال
له على مائة درهم الا دينارا والقفيز حنطة
لزمه مائة درهم الا قيمة الدينار او قيمة

القفيز

القفيز وان قال له على مائة ودرهم فالمائة درهم
ولو قال مائة وثوب لزمه ثوب واحد والمزج
في تفسير المائة اليه ومن اقترجوا وقال ان شاء
الله متصلة باقراره لم يلزمه الاقرار ومن اقترجوا
الخيار لنفسه لزمه الاقرار وبطل الخيار ومن
اقترجوا واستثنى بناءها فله المقر له الدار والبناء
وان قال ببناء هذه الدار له والعرضه لفلان
فهو كما قال ومن اقترجوا في قوصرة لزمه القوصرة
والقوصرة ومن اقترجوا في اصطيال لزمه
الدابة خاصة وان قال غصبة ثوبا في منديل
لزماه جميعا وان قال له على ثوب في ثوب لزماه
جميعا وان قال على ثوب في عشرة اثواب لم يلزمه
عندنا حنيفة واخي يوسف رحمه الله الا ثوبا واحدا

وقال محمد رحمه الله يلزمه احدى عشرين ثوبا ومن
اقتر بغير ثوب وجاء بثوب بعيب فالقول
قوله فيه وكذلك لو اقترجوا غصبا وقال
ثوب وان قال على خمسة في خمسة يريد الف
والخمس لزمه خمسة واحدة وان اردت خمسة
مع خمسة لزمه عشرة وان له على من درهم
فان قال له على من درهم العشرة لزمته تسعة
دراهم عندنا حنيفة رحمه الله يلزمه الابتداء
وما بعده ويسقط الغاية وقال ابو يوسف محمد
رحمهما الله لزمه العشرة كلها واذا قال له على الف
درهم من ثمن عبد اشتريته منه فان ذكر عبدا
بعينه قبل المقر له ان شئت فسمه العبد وخذ
الالف والا فلا شيء لك عليه وان قال من ثمن عبد

وله

ولم يعينه لزمه الالف عندنا حنيفة رحمه الله ولو
قال له على الف درهم من ثمن خمر او خنزير لزمه الالف
ولم يقبل تفسيره ولو قال له على الف من ثمن متاع
او زيوت وقال المقر له جيا دلزمه للبياد في
قولنا حنيفة رحمه الله ومن اقتر بغيره يخاتم
فله الحلقة والفض ومن اقر له يسير فله الفض
والخمس والتمثيل وان اقترج له العبدان الكسوة
وان قال لهما فله الف على الف فان قال قد اوصيه
له فله اوصيات ابوه فورثه فالاقراء صحيح
فان اقرهم الاقرار لم يقع عندنا حنيفة واخي يوسف
رحمهما الله وان اقترج لاجارية او حلة لرجل
صح الاقرار ولزمه واذا اقر الرجل في مرض موته
بدينون وعليه دينون في صحته ودينون لزمه

في مرضه باسباب معلومة فدين الصحة وبدن
المعروفة بالاسباب مقدم فاذا قضيت وفصل
شئ يصرف اما اقربه في حاله المرض وان لم
يكن عليه ديون في صحة جاز اقاربه وكان المقرب
له او من الورثة واقرار المريض لو ارثه بالطل
الا ان يصدق فيه بقتية الورثة ومن اقر
لاجنب في مرضه ثم قال هو اني ثبت نسبه وبطل
اقرار له ولو اقر لاجنبية ثم تزوجها لم يبطل اقرارها
ومن طلق زوجته في مرضه ثلاثا ثم اقر لها بدين
او اوصى بوصية ومات قبل مضي العدة فلها الاقل
من الدين ومثلها منه ومن اقر لفلان مائة مثله
وليس له نسب معروف انه ابنه وصدقه الفلام
ثبت نسبه وان كان مريضا ويشاركه الورثة في الميراث
ويجوز

ويجوز اقرار الرجل بالوالدين والولد الزوجة والموت
ويقبل اقرار الميراث بالوالدين والزوج والموت ولا
يقبل بالولد الا ان يصدقها الزوج او تشهد
بولادتها ومن اقرب بنسب غير الوالد والولد
مثل الاخ والعلم لم يقبل اقاربه في النسب فان كان
له وارث معروف قريب او بعيد فهو اولى
بالميراث من المقتله فان لم يكن له وارث معروف
استحق المقتله ميراث ومن مات ابوه فاقترخ
لميراثه نسب احب اليه ويشاركه في الميراث
كتاب الاجارة الاجارة عقد يرد على المنافع بعض
ولا تصح حتى تكون المنافع معلومة وما جاز ان
يكون اجرة والمنافع تارة تصير معلومة بالمدة
كاستيجار الدور للسكنى والارضين للزراعة فنصح

كتاب الاجارة

العقد على مدة معلومة او قسمة كانت وتارة
تصير معلومة بالعمل والتسمية كمن استاجر رجلا
على صبح ثوب او ضيطة او استاجر دابة ليجل
عليها مقدارا معلوما او يركبها مسافة معينة
وتارة تصير معلومة بالعينين والاشارة كمن
استاجر رجلا لينقله هذا الطعام الى موضع معلوم
ويجوز استيجار الاراضى للزراعة ولا يصح العقد
حتى يسمى ما يزرع فيها او يقول على ان يزرع فيها
ماشاء ويجوز ان يستاجر الساحة ليجل عليها
او ليقف فيها نخلة او شجرة فاذا نقصت مدة الاجارة
لزمه ان يقلع البناء والفرس ويسلمها فارغة
الاختار صاحب الارض ان يعجز زمانه في
ذلك مقلوما فيملكه ويرضى بتركه على حاله
فيكون

فيكون البناء لهذا والارض لهذا ويجوز استيجار
الدواب للركوب والحمل فان اطلق الركوب جاز ان
يركبها من وكذلك ان استاجر ثوبا للباس واللق
فان قال على ان يركبها فلا يركبها غيره لان
ضامنا ان عطيت الدابة تلف الثوب وكذلك
كل ما يختلف باختلاف المستعملين فاما العقار
فلا يختلف باختلاف المستعملين فان شرط
سكنى واحد بعينه فله ان يسكن غير وان سمي
نوعا وقد ايجله على الدابة مثله ان يقول خمسة
افقره من الخطة فله ان يجل ما هو مثل الخطة
في الضرر واقل كالشعير والسمسم وليس ان يجل
ما هو من الخطة كالحديد وان استجرها
لجل عليها قطنا سمها فليس له ان يجل مثل وزنه

فيكون

حديدا وان استاجرها ليركبها وحده فارد
معه رجلا فعطبت ظن نصف قيمتها ولا يعتد
بالثقل وان استاجرها ليحمل عليها مقدار من الخلف
فحل اكثر منه فعطبت ظن ما زاد الثقل به وان
كبح الدابة بلجامها او ضربها فعطبت ظن
عنداني حذيفة رحمه الله والاجراء على ضربين
اجير مشترك واجير خاص لاجير فالمشركا من
يستحق الاجرة حتى يعمل كالصباغ والعقاد
والمنازع امانته في يده ان هلك لم يضمن
عنداني حذيفة رحمه الله ويضمنه عندها
وما تلف بعوله كغريق الثوب من دقه وزلق
للحال وانقطاع الحمل الذي يشد به المكارى للحل
وعرف السفينة من حدها مضمون عليه الا انه

لا يظن

لا يظن به بني ادم من غرق في السفينة او سقط
من الدابة لم يضمنه واذا قصد العضاء او بزغ
البراع ولم يبقا من الموضع المعتاد فلا ظن عليه
فيما عطبت من ذلك والاخير خاص الذي يستحق
الاجرة بتسليم نفسه في المدة وان يعمل كمن
استوجر شهر الخدمة او للبراع الغنم ولا ضمان
على الاجير الخاص فيما تلف في يده ولا ما تلف
من عمله الا اذ نقدا الفساد والاجارة نفسها
الشروط المناسبة كما يفسد البيع ومن استاجر
عبد الخدمة فليس له ان يستاجره الا ان يشترط
ذلك ومن استاجر حدة ليحمل عليه حدة وراكبين
المسكة جازوله الحمل المعتاد وان شاهد الجمال
الحمل فهو جود وان استاجر بعير ليحمل عليه مقدار

من الزواد فاكل منه في الطريق جاز ان ينبد عوض
ما اكل والاخرة لا يجب بنفس العقد ويتحقق بها
حدي معان في ثلاثة اشياء اما شرط التجمل او بالتجمل
من غير شرط او باستثناء العقود عليه ومن
استاجر دارا فلمواجر ان يطالبه باجرة كل يوم
الا ان يبين وقت الاستحقاق بالعقد ومن استاجر
بعيرا المسكة فالجمال ان يطالبه باجرة كل رحلة
وليس للمقتصر والخياط ان يطالبه بالاجرة حتى
يفزع من العمل الا ان يشترط التجمل ومن استاجر
حمارا ليخبره في بيته فغيره من دقيق يذوقهم
لم يستحق الاجرة حتى يخرج الحمار من التنور ومن
استاجر طبخا ليطبخ له الطعام للوليمة فالغز
عليه ومن استاجر رجلا ليضرب له لبنا استحق

الاجرة

الاجرة اذا اقامه عنداني حذيفة رحمه الله وقال
ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا يستحق حتى يشربه
واذا قال ان خطت هذا الثوب فارسيابندهم وان
خطته روميا فبندهم جازي العليين على استحق
الاجرة فان قال ان خطت اليوم فبندهم فخطته
روميا فبندهم درهم فان خطه اليوم فله درهم
وان خطه غدا فله اجر مثله عنداني حذيفة رحمه الله
لا يتجاوز به نصف درهم وان قال ان اسكت في
هذه الدكان عطارا فبندهم في شهر وان اسكته حدا
فبندهم جازي الا من ينفع فعلا استحق المستحق فيه
وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله الاجارة فاسدة ومن
استاجر دارا ليريدهم فالعقد صحيح في شهر
واحد فاسد في بقية الشهور الا ان يسمى جملة الشهور

معلومة فان سكن ساعة من الشاي مع العقدين
ولم يكن الواجب ان يخرج منه حتى تنقضي الشهر مدة
الاجارة وكذلك كل شهر يمكن ساعة في اقله
فاذا استاجر اذا سبته بعشرة دراهم جاز وان لم
يتم قسط كل شهر من الاجارة ويجوز اخذ اجارة الخالد
والحمام ولا يجوز اخذ اجارة عسب التيسر ولا يجوز
الاستيجار على الحج والاذان والغناء والنوح ولا يجوز
اجارة المشاع عند الحنفية رحمه الله الا من
المشرك وقالوا اجارة المشاع جائزة ويجوز استياد
الضرب بالجرة المعلومة ويجوز بطعامها وكسوتها
وليس المستأجر ان يمنع زوجها من وطئها فاجبت
كان لهم ان يفسخوا الاجارة اذا خافوا على القبي
من لبنها وعليها ان تصلح طعام الصبي من لبنها

ان ارضعت

ان ارضعت في المدة بلين شاء فلا اجارة لها وكل
صانع لعله اشترى العين فله ان يجبر العين
بعد الفراغ من عمله حتى يثبت في الاجارة كالفقار
والصباغ ومن ليس لعله اشترى لعله ان يجبر
للاجر كالحال والملاح واذا شرط على الصانع ان يعمل
نفسه فليس له ان يستعمل غيره فان اطلق له العمل
فله ان يستعمل غيره واذا اختلف الخياط وصاحبه
الثوب امرت ان تعمل قباء وقال الخياط قيصا
او قال صاحب الثوب للصباغ امرت ان تصبغه
احمر فصبغه اصفر والقول صاحب الثوب يبيع
عنده فان حلف بالخياط ضامن واذا قال امنا
الثوب علمته ان يغير اجرة وقال الصانع باجره
فالمقول قوله صاحب الثوب يبيع عنده

في الاجارة ونفسخ الاجارة بالاعذار كمن
استاجر دكانا في السوق ليتجر فيه فذهب
ماله وكمن اجر دكانا او دارا شرا فليس وله منته
دومين لا يقدر على قضائها الا من
شربها اجره في القاضى العقد وباعها في الدين
وكمن استاجر دابة ليسا فوعليها بداله من
السفر فهو غرر فان بدا المكثري وليس يريد
السفر فله ان يفسخ الاجارة وان بدا البحار
وليس له ذلك بعد ولا يجوز للمستأجر ان
يواجر ما استأجره قبضه **كتاب الشفعة**
الشفعة واجبة للخليط في نفس المبيع
لشم للخليط في حق المبيع كالشرب في الطريق
لشم للدار وليس للشريك في الطريق والشرب

حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله
ان كان حريفا له فالاجارة وان لم يكن له حريفا
فلا اجارة له وقال محمد رحمه الله ان كان الصانع
معروفا بهذه الصنعة بالاجارة فالقوله قوله
انه علمها باجرة والواجب في الاجارة الفاسدة
اجر المثل ولا يتجاوز السقي واذا قبض المستأجر الدابة
فعليه الاجارة وان لم يسكنها وان غصبها غاصب
من يده سقط الاجرة وان وجد بها عيبا يضر
بالسكنى فله الفسخ واذا خربت الدار وانقطع
شرب الصيغة او انقطع الماء عن الوحي انفسخت
الاجارة واذا مات احد المتعاقدين وقد عقدت
الاجارة لنفسه انفسخت الاجارة وان كان
عقدتها لغيره لم تنفسخ ويصح شرط الخيارات

في

ولبار شفعة مع الخليط في الرقبة فان سلم الخلف
وستقر بالاشهاد وتملك بالاحذ اذ اسلمها الشتر
او حكم بها حكمه واذا علم الشفع بالبيع اشهد
في مجلسه ذلك على المطالبة ثم ينهي من شفعة
فيشهد على البايع اذ كان المبيع في يده او على
المبتاع او عند العقار فاذا فعل ذلك استقر
منشفه ولم يشفط بالتأخير عندا في حذيفة
رحم الله وقال ابو يوسف رحمه الله ان تركها
شهر بعد الخصومة مجلسا ومجلسين بطلب
شفعته والشفعة واجبة في العقار وان كان
مما لا يقسم ولا شفعة في العروض والسفن
ولا شفعتها في البناء في القل والبناء اذا
ابيع بدون الارض والرجل والصغير والكبير

والمسلم

والمسلم والذي في الشفعة سواء اذا ملك العقار
بعض هو مال وجبت فيه الشفعة في الدار الذي
يؤرج الرجل عليها او يخالع المراتبها او بناجر
لها دارا او يصلح بها من دم عدا ويعتق عليها
عبدا او يصلح عنها بكار فان صالح عنها باقر
او سكوت او انكار وجبت فيه الشفعة واذا
تقدم الشفع اذ القاض فاذى الشراء وطلب
الشفعة سأل القاض المدعى عليه فان اعترف
بملكه الذي يشفع به والاكلفه اقامه البينة
فان عجز من البينة عن القامة البيت استخلف
المشتري بالله ما لم تعلم انه ما كذا في ذكره مما
يشفع به فان نكدا وقامة البينة للشفع البينة
سأله القاض هل ابتاع ام لا فان انكر الابتاع قيل

للشفع اتم البينة فاعجز منها استخلف المشتري
بالله ما ابتاع او بالله ما استحق على هذا الدار
شفعة من الوجه الذي ذكره ويجوز المنازعة في
الشفعة وان لم يحضر الشفع الشن والمجلس
القاض فاذا قضى القاض له بالشفعة لزمه ان ينفذ
الشن احضر للشفع ان يرد اللين خيار العيب وخيار
الرقية فان احضر الشفع البايع والمبيع في يده
فله ان يخاصمه في الشفعة ولا يسمع القاض
البينة حتى يحضر المشتري فيفسخ البيع الا اشكاه
منه ويفضي بالشفعة على البايع ويجعل العدة
عليه فان تركها الشفع الاشهاد عليه حين
علم بالبيع وهو ينفذ على ذلك بطلت شفعة
وكذلك ان اشهد المجلس ولم يشهد على احد

المتبايعين

المتبايعين ولا عند العقار وان صالح من
الشفعة على عوض اخذه بطلت شفعة ويرد
العوض واذا مات الشفع بطلت شفعة وان
المشتري لم يبطل وان باع الشفع ما يشفع به
قبل ان يقضى له بالشفعة بطلت شفعة و
ويكل البايع اذا باع وهو الشفع فلا شفعة له
وكذلك ان ضمن الدركا عن البايع الشفع ويكل
المشتري اذا ابتاع وهو الشفع فله الشفعة
ومن باع بشرط الخيار فلا شفعة للشفع وان
أسقط الخيار وجبت الشفعة فان اشترى
بشرط الخيار وجبت الشفعة ومن ابتاع دارا
شرا فاسدا فلا شفعة فيها والحل واحد من
المقادير الفسخ فان سقط الفسخ وجبت الشفعة

وإذا اشترى ذي دار أخضر وخزير أو شفعها
في أخضاها بمثل الخمر وقيمت الخزير وإن
كان شفعها مسلما أخذها بقيمت الخمر والخزير
ولا شفعة في الهبة إلا أن يكون بعوض مشروط
وإذا اختلف الشفع والمشتري في الثمن فالتزم
قوله المشتري وإن أقام البينة فالبينة بينة
الشفع عند الجحيفة رحمه الله وإذا ادعى
المشتري ثمنًا أو ادعى البايع أقل منه ولم يفيض
الثمن أخذها الشفع بمال فالألبايع وكان
ذلك خطأ عن المشتري وإن كان قد قبض الثمن
أخذها بما قال المشتري ولم ينفذ القول بالبيع
وإذا حظ البايع عن المشتري بعض الثمن بسقط
ذلك الشفع وإن حظ جميع الثمن لم يسقط

عن النبي

من الشفع وإن زاد المشتري البايع الثمن لم يأنس الزيادة
على الشفع وإذا أضع الشفعة فالشفعة بثلثيها
عدد شريها من ولا يعتبر اختلاف الملاك وإن
اشترى دار بعرض أخذها الشفع بقيمتها وإن
اشترى بمكيل أو مؤزون أخذها بمكيله وإن باع
مقار بعقار أخذ الشفع كل واحد منهما بقيمتها
العرض وإذا بلغ الشفع اثنتي عشرة باعة بالفضل
الشفعة ثم قلتم اثنتي عشرة باعة أو بجنطة أو
بغير قيمتها أو بالقر فليس له باطل ولا
الشفعة وإن باع اثنتي عشرة بثلثيها بقيمتها
القر فالشفعة له وإذا قل أن المشتري قال إن
سلم ثم علي أنه غيب فله الشفعة ومن
المشتري دار لغريم فهو الخضر للشفع

أن يتسلمها إلى الوكيل وإذا باع دارًا إلى أحد
مقدارين فلهما في طول الحد الذي في الشفعة
فالشفعة له وإن باع منها تسهًا يثبت
في باع بقيمتها فالشفعة للجاري في التسهات الأولى دون
الثاني وإن باعها بثمن ثم دفع إليه ثوبًا
عوضًا عنه فالشفعة بالثمن دون الثوب
لا يكمل الحامية في إسقاط الشفعة عند أي شيء
ويأكله عند تحريمه وإذا بنى المشتري أو عتس ثم
فنى الشفع بالشفعة أو فهو بالخيار إن شاء
أخذها بالثمن وقيمت البناء والغرس
إن شاء كالمشتري قلعة وإذا أخذها
الشفع فبنى أو عتس ثم رجع بالثمن
ولا يرجع بقيمت البناء والعتس وإن

انتهت

أخذت الدار واحترق بناءها أو جفت شجر
البستان بغير فعل أحد فالشفع بالخيار إن شاء
أخذ بجميع الثمن وإن شاء ترك وإن شاء نفق
المشتري البناء وقبل الشفع أن شئت فخذ العروة
بحصتها وإن شئت فدع وليس له أن يأخذ الشفع
ومن ابتاع عرضًا وطخلها ثم أخذها الشفع
بشرها فإن جزء المشتري سقط عن الشفع
حصه وإذا قضى الشفع بالدار ولم يكن له
الخيار الرؤية وإن وجد بها عيبًا فله أن يردّها
وكان المشتري البراء منه وإن ابتاع بشره بوجه
فالشفع بالخيار إن شاء أخذها بثمن وإن شاء
صبر حتى ينقضي أجل ثم يأخذها وإذا قدم الشراء
العقار فله شفعة بجادهم بالقسمة وإذا اشترا دارًا

فصل الشفع الشفعة ثم ردها المشتري بخيار
 روية او بشرط او بعيب بقضاء فاحي فلا شفعة
 للشفيع وان ردها بغير قضاء او باقاله فلا شفيع
 الشفعة **كتاب الشركة** الشركة على ضربين
 شركة املاك وشركة عقود فشركة الاملاك
 العين يرثها رجلان او يشتريانها فلا يجوز للملك
 ان يتصرف في نصيب الاخر الا بامره وكل واحد
 منها في نصيب صاحبه كالاجنبي والضرب
 الثاني شركة العقود وهو على اربعة اوجه
 مفاوضه وعنان وشركة الصنایع وشركة
 الوجود فاما شركة المفاوضة فتشترط
 الرجلان فيعتسبان في مالهما وتصرفهما
 دينهما فيجوز بين المسلم والكافر وينعقد على الكفاية

والكفاية

والكفاية وما يشترطه كل واحد منهما يكون على
 الشركة الاطعام اهله وكسوتهم وما يلزم كل واحد
 منهما من الديونة بدلا عما يصح فيه الاشتراك فالأشياء
 ضامنه فان ملكا أحدهما ما لا تصح فيه الشركة
 او مضطربه ووصل الخيله بطلت المقايضة
 وصارت الشركة غنانا ولا ينعقد الشركة الا
 بالتمام والدنانير والفلوس النافعة ولا يجوز
 بما سوى ذلك الا ان يتعامل الناس بالتبر والقرعة
 فنصح الشركة بها وان اراد الشركة بالعرض باع
 كل واحد منها نصف مال بنصف مال الاخر ثم
 عقد الشركة واما شركة العنان فتعقد على
 الوكالة دون الكفاية ويصح التفاضل في المال
 ويصح ان يشترا ويأخذوا في المال ويشتركا كل واحد منهما

بعض مال دون البعض ولا تصح الا بما بيننا المفاوضة
 تصح به ويجوز ان يشتركا من جهة احدهما
 نائير ومن الاخر دراهم وما اشتراه كل واحد
 منها للشركة طوالب بيمينته دون الاخر ثم
 يرجع على شريكه بحصته منه واذا هلك مال
 الشركة او احدا المالكين قبل ان يشتريا شيئا بطلت
 الشركة وان اشترى احدهما بماله وهلك مال
 الاخر قبل الشراء فالمشتري يدينها على ما شرط
 ويرجع على شريكه بحصة من ثمنه ويجوز الشركة
 وان لم يخطا مال ولا تصح الشركة اذا اشترى
 لاحدهما دراهم سمات من البرع ولكل واحد
 من المتفاوضين وشريك العنان ان يبضع المال
 ويدفعه مضاربة ويوكل من يتصرف فيه

ويكفي

لديه فالمال يراى مائة وانما شركة الصانع فالخياطان
 والقبانغان يشتركان على ان ينفقا بالاعمال ويكون الكسب
 بينهما فيوزع ذلك وما ينقل كل واحد منهما من المال
 من غيره ثم يشتركا فان عمل احدهما دون الاخر فالكسب
 بينهما نصفان بالعنان واما شركة الوجوه فالرجلان يمين
 كان ولا مال لهما على ان يشتريا بوجوههما ويبيعا فنصح
 حصة الشركة على هذا وكل واحد منهما وكيل الاخر في شرا
 يدين فان شرط ان يكون الشرا بينهما نصفان فالخرج كذلك
 ولا يجوز ان يشترضا لا يمين وان شرط ان يكون الشرا
 بينهما انفرادا فالخرج كذلك ولا يجوز الشركة في الاضطراب
 والاضطراب والاضطراب وما أماده كل واحد منهما
 او اضطرابا واحتشبه فهو دون ما مضى واذا
 شتركا واحدهما بفعل والاخر يولى يستحق عليه المال

والكتب بينهما لم تقع الشك والاسباب الذي ينبغي عليه
 الماء وعليه اجبة مثل وان كان صاحب البقل وان كان
 صاحب القوت فعليه اجبة مثل البقل وكل شدة فاسدة فانه
 فيها على فاسد الماء ويطلق على الفاضل واذا مات صاحب
 القوت ليس اوارثا فهو فالحق يدركه بطلت الشك وان
 لو اجبر الشك لم يرد فيكون الا اذا كانت فان اذ كانت
 واحدا منها لصاحبها ان يودي بكونه زاد في كل واحد
 زكاة ماله عن صاحبه فالتاخر ضار في علم ابادر الاول
باب المضاربة المضاربة عقد على الشك في مال
 الشريك وعلى الاخر ولا تقع الا بالمال الذي بيننا
 الشك في بيعه ومن شرطها ان يكون البيع بينهما
 ولا يستحق احدهما درهم تسارة ولا بد ان يكون المال
 متعلقا بالمضاربة ولا بد له من المال فيه واذا احتج

بالمضاربة

المفرد

المضاربة مطلقة جاز للمضارب ان يشتري ويبيع
 ما يشاء ويبيع ويوكل من يشاء فيه وليس له ان يدفع المال
 مضاربة الا ان ياذن له رب المال في ذلك فان صف
 له رب المال التفرغ في البيع بجنيها او شحنا بعينها
 لم يجز له ان يبايع في ذلك وكذلك ان وقت للمضاربة
 مدة معلومة بعينها جاء وبطل العقد بعينها وليس
 للمضارب ان يشتري آت رب المال ولا يئذ وكانت
 يعقوب عليه فان اشتراه من كان مشتريا يتقيد
 من المضاربة وان كان في المال تج فليس له ان
 يشتري من يعقوب عليه وان اشتراه من مال المضار
 به وان لم يكن في المال بيع جاز ان يشتريه فان
 نزلت فيهم بعد الشك عتق نصيبه منهم ولم يفت
 لصاحب المال شيئا ويبيع المضارب لرب المال في غير نصيبه

مضاربة

منهم واذا دفع المضارب المال مضاربة ولم ياذن له
 المال في ذلك لم يفت بالدفع ولا يفت للمضارب الفاك
 حتى يرجع فاذا رجع ضمن للمضارب الاول المال لرب المال
 واذا دفع اليه له ان يدفعها مضاربة فدفعها بالثلث
 فان كان رب المال قال له على ما رزق الله بيننا
 نصفان فله رب المال نصف الربح والمضارب الثلث ثلث
 الربح ولا قول التمس وان قال على ان ما رزقك
 الله تعالى بيننا نصفين فالمضارب الثلث والربح
 وما بينهما سبب والمضارب الاول نصفان فان قال
 له على ان ما رزقك تعالى نصفه فدفع المال الى
 اخر مضاربة بانفق ثلثا في نصف الربح ولرب المال
 النصف وكاشفى للمضارب الاول فان شرط للمضارب
 الثاني ثلثي الربح فله رب المال نصف الربح والمضارب

الثاني

الثاني نصف الربح ويضمن للمضارب الاول للمضاربة
 الثاني مقدرا سبب الربح في ماله واذا مات رب
 المال والمضارب بطلت المضاربة واذا اراد رب المال
 من الاسلام وخوذا رب المضاربة بطلت المضاربة ان عتق
 رب المال المضارب فلم يعلم بعزله حتى اشترى وما عتق
 جاز وان لم يعلم بعزله والمال عوض فله ان يبيعها
 ولا يمنع العزلة ذلك ثم لا يجوز ان يشتري بغيرها
 شيئا اخر فان عزله وراس المال درهم او دينار قد
 نفر فليس له ان ينفق فيه اجرة لئلا يملك على الفضة الذي
 وان لم يكن له ربح لم يلزمه الاغتضاء وبغاله وكل
 رب المال في الاغتضاء وما هلك في مال المضاربة
 فهو من الربح دون راس المال فان زاد الخالف
 على الربح فلا ضمان على المضارب فيه وان كانا انقسما

الرجح والمضاربة بحالها ثم هلك المال كله أو بقصه
 ثم ادّ الخ حتى يستوفي ربح المال فان فضل شيء كان
 بينهما وان نقص على ربح المال لم يضر المضارب وان
 انفسا الخ ونسخ المضاربة ثم عقدهما فملك المال
 او بقبضه لم يترد الخ الا اول ويجوز للمضارب
 ان يبيع وبالتقد والنسي ولا يزوج اعتد ولا
 من ينسئ مال المضارب **كتاب الوكالة كل عقد جائز**
ان يقدر لا يشان بنفسه جاز ان يوكل به قال
 ويجوز الوكيل المخصوص في سائر الحقوق بما فيها
 واقتنائها واثباتها ويجوز الاستيفاء الا في الحدود
 والقصاص فان الوكالة لا تقع باستيفائها مع غيب الوكيل
 على الجائز وقال الجعفي لا يجوز التوكيل في الحقوق
 الا برضا المظفر ان يكون الموكل مريضا او غائبا

كل عقد جائز
 ان يقدر لا يشان
 بنفسه جاز ان
 يوكل به قال

ثالث

ثلاثة ايام مضاعفا دالا يجوز التوكيل بغير رضا
 المظفر ومن شرط الوكالة ان يكون الموكل من البل
 القصر والبر الامكام والوكيل ممن يعقل العقْد وقيد
 واذا وكل لغير البالغ العاقل او المأذون شمساجد
 وان وكل صبيًا محجورا يعقل البيع والشراء او عقد الخ
 جائز ولا يتعلق بمعا الحقوف ويتعلق بموكلها و
 العقود التي يعقد بها الوكيل على من كل عقد
 بغير الوكيل المقتضى من البيع والجاره خفوت ذلك
 العقد يتعلق بالوكيل دون الموكل فيسلم البيع ويبقى
 الثمن ويطلب بالثمن اذا اشترى ويبقى البيع ويحيا
 ضم في الغيب وكل عقد يضيقه على موكله وما كان
 والخلع والصلح عند حرم القدر فان حقوقه تتعلق بالمو
 كل دون الوكيل فان يطلب ويكيل الزوج بالبيع فلا

يلزم وكيل المرأة تسليمها واذا طالب الوكيل
 المشتري بالثمن فله ان ينعه اياه فان دفع
 اليه جاز له لم يكن الوكيل ان يطلب ثانيا وث
 وكل رجل اشترى شئ فلا بد من تنبيه حبيب وصيته
 او حبيب وبلغ منه الا ان يوكل وكالة فانه
 فيقول ابيع ما رأيت واذا اشترى الوكيل وبيع
 البيع لم اطع على غيب فله ان يترده بالغيب ما دام
 المبيع في يده فان سب الى الموكل لم يترده اذ قد
 التوكيل بعقد القرض والتلم فان فارق الوكيل صاحبه
 قبل القبض بطل العقد ولا يغير منارته الموكل واذا
 دفع الوكيل بالثمن الثمن من ماله ويبقى البيع فله ان يترج
 به عن الموكل فان هلك المبيع في يده قبل تسليمه هلك
 من مال الموكل ولم يسطر الثمن وله ان يجيبه على

يستوفي

شئ في الثمن فان حبسه وهلك كان مضمونا
 الرجح عند لصنعة ومان البيع عند المضمون
 واذا وكل رجلين فليس كجديهما ان ينصرفا ولا
 يردون الا معا لان يوكلهما بالخصومة او بطا
 لوجه بغير عيوض او بعقوبة بغير عيوض او ب
 وبيع عيوض او بفضاء دين عليه وليس للموكل
 ان يوكل قوما وكل بهما ان يذن له الموكل او يقول
 اعمل فيه برأيت فان وكل بغير اذن موكله فعقد و
 محضه جائز وان عقد بغير خصم فاجازة الوكيل
 الا لجائز والموكل ان يعزل الوكيل عن الوكالة
 فان لم يبلغ العزل فهو على وكالته ونقصه جائز
 حتى يعلم وبطل الوكالة بموت الموكل وجنونه جنون
 طمعا وان لم يجرى له ميتة الا ان يعود رشدا

الفانى

فأشرف في مثلها ولا يجوز ما لا يتغابى في مثله والذ
كفها في ما لا يدخل قدره المعين وإذا ضل
الكيل بايع المثل غير المتاع فضا لا باطل وإذا وكل
بيع عبدة فباع نصفه جاز عندنا فان وكله بثلث
فأشرف نصفه فالشاة موقوف فان اشترى أقر
نهم لو كل بثلث وإذا وكل بثلث عبدة أطال عم بدله
فأشرف عشرين إذا بدله من ثم بثلث مثله فثلث
بدله من ثم لو كل منه عبدة بنصف درهم عندنا فلا يلزم
المشرك وإذا وكل بثلث شيء بعينه فليس له أن يشترى
الغيب وإذا وكل بثلث عبدة بغير عيب فاشترى
شعرا فهو للوكيل إنا الآن يقول لو يئى اليك العبدان
ويشتري بهما العبدان والوكيل بالخصومة وكيف
لغير عبدة وإلا الوكيل يقبض الدين وكيف لغير

عند الجحيف وإذا أقر الوكيل بالخصومة عليه فلا بد
جانبا قراء ولا يجوز إقراره عليه عند دفع الخصومة
عند الجحيف ويعد صدقاً أن يخرج من خصوصية
أبو يوسف يجوز إقراره عليه عند دفع الخصومة
أنه وكيل الغائب في حق دينه فصدق الغرض
بتسليم الدين إليه فان حضر الغائب فصدق
إليه الغرض الدين **باباً** وبيع ما على الوكيل
بأشياء فيه وإن لم يكن **باباً** لم يبيع وإن كان
أشياء وكيل يبيع الوديعة فصدق المودع له
كتاب الكفالة الكفالة ضمان كفالة التمتع
بالمال فكفالة التمتع جائزة والكفون بما يضار
وتفقدا أو قال تكفلت بغير الوقت فإن اشترط
فيها وإن حبس الحاكم وإن حبسه واستأجر

لا في مكان يقدر المكفول له على محاملة بـرى
الكفيل بالنفس من الكفالة واذا تكفل على ان
اسلمه في مجلس القاضى فسلمه في السوق بـرى
وان سلمه في المفازة شريين واذا مات المكفول
عند بـرى الكفيل بالنفس من الكفالة واذا تكفل
بنفسه على انه ان احيوا فبـه في وقت كذا
فخوضا من ماعليه وهو الف فان حضره في التـى
لزمه ضمان المال ولم يبرأ من الكفالة بالنفس
ولا يجوز الكفالة بالنفس في الحدود والمقاص
عند ائـى حنفية رحمه الله واما الكفالة بالمال
جائزة معلوما ان المال المكفول به او مجموعا
اذا كان بيننا صحيحا مثل ان يقول تكفل عـى بالف
او بالار عليه او بما يدرك في هذا البيع ولا تكفل

له بالخيار ان شاء طلب من الاصيل وان شاء
طلب من الكفيل ويجوز تعليق الكفالة بالشروط
مثل ان يقول ما يبعثه فلانا فهو على او ما ذاب
لك فهو على او ما عصبك فهو على واذا قال تكفلت
بمالك عليه فقامت البينة بالف ضمنه الكفيل
وان لم تقم بينة فالقول قول الكفيل مع بینه
في مقدار ما يعرف به فان اعترف المكفول
عنه بأكثر من ذلك لم يصدق على الكفيل
وجوز الكفالة با امر المكفول عنه وبغير امره
فان كفله با امره رجع بما يورثه عنه وان كفله
بغير امره لم يرجع وليس الكفيل ان يطالب
المكفول عنه بالمال قبل ان يورث عنه فان
لزمه بالمال وكان لو ان يذم المكفول عنه

حق
في

حقه يخلصه واذا بدا الطالب المكفول عنه
او استوفى عنه بدا الكفيل فان ابراء الكفيل لم
يرد المكفول عنه ولا يجوز تعليق البراءة من الكفالة
بشرط وكل حق لا يمكن استيفاءه من الكفيل لا تصح
الكفالة به كالمحدود والقصاص واذا كفل عن
المشتري بالشرع وان كان كفله عن البائع بالبيع
لم يصح ومن استاجر دابة للرجل فان كانت
بعينها لم تصح الكفالة به وان كانت بغير
عينها جازة الكفالة ولا تصح الكفالة الا بقول
المكفول له في المجلس العقلا في مسألة واحدة
وهو ان يقول المريض لو ارثته تكفل عنه بما على
من الدين فنكفل به مع غيبة الغرماء واذا كان
الدين على اثنين وكل واحد منهما كفيل ضامن

عليه واذا تمت الحوالة بدل الحيال من الدين
ولم يرجع المحتال له على الحيال الا بتوى حقه
والتوى عند ابي حنيفة رحمه الله احدا من
اما ان يحول الحوالة ويجلو ولا بينة له عليه
او يموت مقلدا وقال صاحباه هذان ووجه
ثالث وهو ان يحكم الحاكم بافلاسه في حال
حيوته واذا طالب المختار عليه المحل بمثل
مال الحوالة فقال المحل احلف بدين لي عليك لم
يقبل قوله وكان عليه مثل الدين وان طالب
المحل المحتال له بما احال به فقال انما اطلت
لنفيس لي وقال المختال له الابل احلف بدين
لي عليك فالقول قول الحيال ويكره السفاح وهو
من ضاقت دابة المفروض من الطريق **باب الفصل**

عن الاخر كما اذا اشتريا عبدا وكفله كل واحد
منهما عن صاحبه فما اداه احدهما لم يرجع
به على شريكه حتى يرد ما يورث على النصف
فيرجع بالزيادة واذا تكفل اثنان عن رجل بالف
درهم وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه فما ادى
احدهما يرجع بنصفه على شريكه فليكن كان
او كثيرا ولا يجوز الكفالة بمال الكتابة حتى
تكفل به او عبدا واذا مات الرجل وعليه
ديون ولم يترك شيئا فتكفل رجل عنه للغرماء
لم ينح الكفالة به عند ابي حنيفة رحمه الله
وعندهما تصح والله اعلم بالصواب والي المرجع
والمآب **كتاب الحوالة** الحوالة جائزة بالديون
وهي تصح برضاء المحل والمختال له والحيال له

كتاب الحوالة

عليه

المستأنع

1299

وكل شيء وقع عليه الصلح وهو مستحق لعقد الدانية
لم يجعل على المعاوضة وانما جعل على انه استوفى
بعض حقه واسقط الباقي فيمكن له على اخص
المنجيات وصالح على خصائمه زبوف جازوا
كانه اجراته من بعض حقه ولو كان له على
رجل الع حال وصالحه على العما جلة جازوا
وصار كانه اجل بنفس الحق ولو صلح على
دنانير شهر لم يجوز ولو كان له الف مؤجله
فصالحه على جنماية حاله لم يجوز ولو كان
الف سود فصالحه على خصماية ببيع لم يجز
ومن وكل رجلا بصلح عنه فصالح لم يلزم
الوكل ما صلح عليه الا يضمنه والمال لازم
للوكل وان صلح عنه على غير امره فهو على أربعة

بين وزنه واخرجه احد هـم بال اعطوه ان
والتركه وعاشل اومض جاز قايلا كان
اولئ ما اعطوه وان كانت التركة ذهبا
عطوه فضة او فضة فاعطوه ذهبا فهو كذا
ولا بد من التفاضل في مجلس وان كانت التركة
ذهبا وفضة وفي ذلك فمصلحة على ذهاب
او فضة لا بد من ان يكون مالا اعطوه التركة
من نصيب من ذلك المجلس حتى يكون نصيب
بشام والزيادة حجة من نصيب المجلس
كان في التركة دين على الناس فادخلوا
المصالح على ان يحجب المصالح عنه ويكون الدين
فالمصالح باطل ان شرطنا ان المصالح من
ولا يرجع عليهم بنصيب المصالح فالمصالح
والله اعلم واحكم بالصواب
الهيئة الهيئة تقع بالايجاب والقبول والقبول

كتاب الهيئة

فان قيل الموهوب له في مجلس العقد يقبض
جاز وان قبضه بعد الافتراق لم يجزه الا اذا
له الجيب في القبض ونفع الهيئة يقول ذهب
وطلعت واعطيت والهنك هذا الطول وجعلت
مذوقك لك وامر لك هذا الشيء ومالك على
مذوق الدار اذ نوى بالمالان الهيئة ولا يجوز الهيئة
فيما يقسم الا ان يجوز مقسوما وهيئة المشاع
فيما لا يقسم جائز ومن ذهب شقاصا
عنا الهيئة قايصة فان قسم وتسلم
جاز ولو ذهب ذيقا في حنطة او ذهبا
في سمن فله الهيئة قايصة فان لم يسمها
وسلم لا يجوز ولو كانت العين في
يرام موهوب له ما ملكها الابن بالقبول وان
وذهب له اجنبي هبة كانت قبض اليت

فان

وان وهبت لليتيم هبة فقبضها وليه
له جاز فان كان في محجبة امته
فقبضها له جاز وان قبض الميت
الهيئة بنفسه جاز واذا وهب اثان
من واجد فارجاز واذا وهب
هبتها واجد اثان لم يصح من
الحق حنيقة رحمه الله تعالى وقال ابن
يوسف ومحمد رحمهما واذا هبت هبة لاجنبي
فالرجوع فيها **ان** او ان يوعضة
عنه او يزيد او ينقص او يموت احد
للتاقدنين او يخرج **الهيئة**
من الموهوب
له وان و
هبت لذي رحم من

فان الرجوع

وهو الموهوب له من ماله فلا رجوع فيها وكذلك
ما وهبه احد الزوجين للاخر واذا قال الو
موجب له للواهب خذ هذا عوضا عن صبي
او بدلا عنها او في مقابلتها فقبض الواهب
سقط الرجوع وان عوضه اجنبي عن الموهوب
له فمبذورا فقبض العوض سقط الرجوع وان
استحق نصف الهبة رجع بنصف العوض وان
استحق نصف العوض لم يرجع في الهبة بشئ
الا ان يرد ما بقي من العوض يرجع ولا يصح الرجوع
في الهبة الا بتراضيهما او بحكم الحاكم واذا
نلف العين الموهوبة واستحقها مستحق فممن
الموهوب له لم يرجع على الواهب بشئ اذ لم
يعوضه واذا وهب بشرط العوض اعتبر النشأ

بعض

في العوض فاذا اتقا بضا صم العقد وصار
في حكم البيع يرد بالعيب وخيار الروية و
تجب فيه الشفعة وايضا قبض صم وتعلق به
من الاحكام ما تعلق بهما اذا قبضاه والعري
جائزة للعمرة في حيوته ولو دنته بعد موته
والرق باطلت عند الجحيفة ومحمد رحمها
الله ومن وهب جائزة الاصلها صحت الهبة
وبطل الاستثناء والصدقة كالهبة ولا يصح الابل
ولا يجوز في المشاع الذي يحمل القسمة واذا تصدق
على فقيرين بشئ جاز ولا يصح الرجوع في الصدقة
بعد القبض ومن تدارك ان يتصدق بماله تصدق
بحسن ما يجب فيه الزكاة ومن تدارك ان يصدق بملكه
تصدق بالجميع ويقال له امسك بملكك على نفسك

وعا

وعيا لك الي ان تكتب مالا فاذا اكتب مالا تصدق
بشأها اسكت **كتاب الوقف** الوقف لا يزول ملك الوقف
عند الجحيفة الا ان يحكم به الحاكم او يعلقه بوقف
فيقول اذا مت فقد روفت ذاري على كذا قال
ابو يوسف رحمه يزل الملك بحمد القول ولا يحسد روح
لا يزول الملك حتى يجعل للوقف متوليا ويستلمه اليه
واذا استحق الوقف على اخلافهم ضح من ملك الوقف
فرو لم يدخل في ملك الوقف عليه ووقف الشارع
عند يوسف وقال يجوز ولا يتم عند الجحيفة
فمحمد صم يجعل اخر جليته كما تنقطع ابدا وقال
ابو يوسف اذا استحق وقف تنقطع جائز وصار
بعدها للفقراء واذا لم يتهم ويصح وقف الفقراء
يجوز وقف ما ينفل ويجوز وقال ابو يوسف ضيعة

دفع

الوقف

بقومها واكتسها وهم عبيد جائز وقال محمد بن
صبيح الماع والنهج واذا وقع الوقف لم يجز بيعه ولا
تملكه الا ان يكون شاعرا عن ربي يوسف فيطلب
الشريك الغنم فتعشر شدة ذلك الواقف او لم يشطروا
وقف دار على سكنين وله فاعلم على ملك السكنين
فان امتنع من ذلك او كان فقيرا اخرجها الحاكم وعينها
ايخرجها فاذا عمت ردها الى ملك السكنين وما اضم
سببا بالوقف والنية صفة ملكهم في عماره الوقف
ان احتاج وان استغنى عنده امسكه حتى يحتاج اليه
عامة فيصرف فيها ويجوز ان يقسم بين مستحقين
وان جعل الواقف غنم الوقف لثمة او جعل الوالد
اليه جائز عند الجحيفة وقال ابو يوسف ومحمد
يجوز وان بني مسجد لم يزل ملكه حتى ينفذ

ع

من ملكه بطريقه وياذن للناس بالصلوة فيه واذا امتني
فيه واحد من الملك عند الجحيفة وقال ابو يوسف
يزول ملكه عند بقول جعلته مسجدا ومن بني سيلة
السليين او طائفة بكنة بنو السيل او طائفة او
جعل ارضه بقر لم يزل ملكه عند ذلك عند ما صم
يحكم الحاكم وقال ابو يوسف يزول ملكه بالنول وقال محمد
اذا استثنى الناس من التسمية وسكنه للثمان والرباط
ودعوا للقبور زال الملك **كتاب الغصب** ومن غصب
شيئا مما له فاهلك في دينه فغلبه خان مثله و
ان كان مما لا مثل له فغلبه قيمته وعلى الغاصب قيمتها
ومن غصب رضا ففرض فيها او بني قبل له اقلع البناء
والقرى وردعها فان كانت الارض تقع بغير ذلك
فلما لك ان يفت له قيمة البناء والغرض مقلوعا ويكون

الغصب

من غصب عينا فغيرها وغت المالك قيمتها ملكها الغاصب
صيب قال قول في القيمة قول الغاصب مع يمينه
ان قيم المالك البينة باكثر من ذلك فاعطى العين
وقسمها اكثر مما يغت وقد ضمنها يقول المالك اؤبينة
اقامها او ينكول الغاصب عن اليمين فلا خيار
للمالك وان كان ضمنه بقول الغاصب مع يمينه
لذلك بالخيار ان شاء امضى الضمان وان شاء اخذ
العين ورد العوض وولد المعصوبه ونساءها وثمة
الضمان المعصوبه امكنه في نكاح الغاصب ان هلك
فلان ضمان في الولادة في يده الغاصب فان كان في يده
وفاء به جبر الضمان بالولد وسقط ضمانه في الغاصب
ولا يفر الغاصب وان كان ضمان مثل له فعليه قيمته
فان ادعى ملكها صبه لملكه حتى يعلم انما لو كانت ايتت اظن

فلا غصب

من غصب عينا فغيرها وغت المالك قيمتها ملكها الغاصب
صيب قال قول في القيمة قول الغاصب مع يمينه
ان قيم المالك البينة باكثر من ذلك فاعطى العين
وقسمها اكثر مما يغت وقد ضمنها يقول المالك اؤبينة
اقامها او ينكول الغاصب عن اليمين فلا خيار
للمالك وان كان ضمنه بقول الغاصب مع يمينه
لذلك بالخيار ان شاء امضى الضمان وان شاء اخذ
العين ورد العوض وولد المعصوبه ونساءها وثمة
الضمان المعصوبه امكنه في نكاح الغاصب ان هلك
فلان ضمان في الولادة في يده الغاصب فان كان في يده
وفاء به جبر الضمان بالولد وسقط ضمانه في الغاصب
ولا يفر الغاصب وان كان ضمان مثل له فعليه قيمته
فان ادعى ملكها صبه لملكه حتى يعلم انما لو كانت ايتت اظن

فعلجها او حديدنا فاختذه سيفا او صغرا ففعله
انية وان غصب فضة او ذهبيا فغصبها داراهم
او دنانيرا وانية لم يزل ملكها لهما عندها عند
البحينة رحمه الله ساجدة فبني عليها زال ملك
مالكها عنها ولزم الغاصب قيمتها ومن غصب
ارضا فغرس فيها وبني فبيل له اقلع البناء
والغرس ورد لها فان كانت الارض تنقص بقطع
ذلك فللمالك ان يضمن له قيمت البناء والغرس
المفعولين ويكون له ومن غصب ثوبا فتعبه
احمر او سويقا فلتنه بضمن فصاحبه بالخيار
ان شاء ضمنه قيمة ثوب ابيض ومثل تسويق
وسلمها الى الغاصب وان شاء اخذها وغرم
ما زاد الصبح ولضمن فيها ومن غصب عينا
فغلبها

فغلبها

من غصب

بالولد وسقط النقصان عن الغاصب ولا يضمن
الغاصب منافع ما غصبه الا ان يلتفت صرنا
سماح فيعزم النقصان وان استهلك المسلم
خسر الذي او خسر بغيره ضمن قيمتها وان استهلكها
لمسلم لم يضمن **كتاب الوديعة** الوديعة امانة
في يد المودع فاذا هلك لم يضمنها والمودع ان
يحفظها بنفسه ومن في عياله فان حفظها
بغيرهم او اودعها ضمن الا ان يقع في دار
حريق فسلمها الى جاره او يكون في سفينة
تخاف الغرق فلقبها الى سفينة اخرى وان خلتها
المودع ماله حتى لا يميز ضمنها وان طلبها صلتها
فحبسها عنه وهو يقدر على تسليمها ضمن وان
اختلطت به مال من غير فعل فهو شريك لصاحبها

وان انفق

وان انفق المودع بعضها ثم رد مثل ما خلت الباق
ضمن الجميع وان يتعدى المودع في الوديعة بان
كانت دابة فركبها او ثوبا فلبسه او عبدا فاع
سخدم او اودعها عند غيره ثم زال النقص
لرجلها الى يده زال النقصان فان طلبها صاحبها
فجده اياها ضمنها فان عاد الى الاعتراف لم يبرأ
من النقصان والمودع ان يسأف في الوديعة وان كان
طامع ومونة واذا اودع رجلا وديعة عند
رجل واحد ثم احدهما وطلب نصيبه منها لم يدفع
اليه شيئا حتى يحضر الاخر عند اخيه في دفعه الله
وقال ابو يوسف رحمه الله يدفع اليه نصيبه
وان اودع رجل عند رجلين شيئا مما يقسم لم
يجز ان يدفعه احدهما الى الاخر ويكوفهما يقسمان

ان

فيحفظ كل واحد منهما نصفه وان قال له
احفظها في البيت فحفظها في بيت اخر
من الدار لم يضمن وان حفظها في دار اخرى
ضمن وانما علم **كتاب الغاربية** الغاربية
ثبوت وهي تملك المنافع بغير عوض وتنتفع
بقول اعزتك واطعتك هذه الارض ومقتك
هذا الثوب حملتك على هذه الدابة اذ لم يرد به
المهبة واخذ منك هذا العبد ودارك سكن
وحاري لك عمري سكني وللعيران يرجع
في الغاربية متى شاء والغاربية ان هلك
من غير غلظ لم يضمن وليس المستعير
ان يوافق ما استعاده وله ان يعير اذا امان
على اختلاف باختلاف المستعمل وغاربية الله
والذباير والمكيل والموزون مرض فاذا

ايضا لين فيهما او ليعرس جاز وللعيران
يرجع فيها ويكلفه قلع البناء والفرس فان
لم يكن وقت الغاربية فلا ضمان عليه وان
كان وقت الغاربية فرجع قبل الوقت
ضمن المستعير ما نقص البناء والفرس
بالقلع واجرة رد الغاربية على المستعير واجرة
رد العين المعصوبة على الغاصب واذا استعار
دابة ورد بها الا اصطيلها الكها ولم يسلمها
اليه لم يضمن واذا استعار عينا فردها الى
الدار المالك ولم يسلمها اليه لم يضمن وكذلك
الساخر اذا رد بها الدار المجرور وان رد الوديعة
الدار ما الكها ولم يسلمها اليه ضمن **كتاب**
الشيء الاقبط حر ونقطة في بيت المال فان

ان

فان التقطه رجل لم يكن لغيره ان ياخذ من
يده فان ادعى مدعى ابنه فالتقول قوله و
وان ادعاه اثنان ووصف احدهما علامة في جسده
فهو اول ابيه واذا وجد في مصر من امصار
المسلمين او في قرية من قراهم فادعى ذى ابنه
ابنه ثبتت نسبة منه وكان مسلماً وان وجد
في قرية من قري اهل الذمة او في بيعة او كنيسة
كان ذمياً وان ادعى ان اللقيط عبده لم يقبل
سند وكان حراً وان ادعى عبد انه ابنه ثبتت نسبة
منه وكان حراً وان مع اللقيط ما لا شدد عليه
ف قوله ولا يجوز تزويج الملتقط ولا تصرفه في مال
اللقيط ويجوز ان يقبض له الهبة ويسلمه في
مناعه بواجبه **كتاب اللقطة** اللقطة امانة

اذا شهد الملتقط انه ياخذها ليحفظها ويردها
على صاحبها وان كانت اقل من عشرة دراهم
عرفها ايام وان كانت فضاء عرفها حولا وان
جاء صاحبها والانصدق بها فان جاء صاحبها
فهو بالخيار وان شأ امضى الصدقة وان شاء
ضمن الملتقط ويجوز الالتقاط في الشات والقبل
والبحر فان انفق الملتقط عليها بغير اذن
الحاكم فهو منبج وان انفق بامر كان ذلك
ديناً على صاحبها واذا رفع ذلك الى الحاكم نظر
فيه وان كانت للبهية متفعة اجرها وانفق
عليها من اجرتها وان لم يكن لها منفعة ونما
يستقرت النفقة قيمتها باعها وامر بحفظ
نمها وان كان الاصل هو الانفاق عليها

اذن في ذلك وجعل النفقة ديناً على مالها
فاد اخضاها لكها فالملتقط ان يمنعه منها حق
ياخذ النفقة ولقطة الخلو والحرام سواء واذا
حضر الرجل فادعى ان اللقطة له لم يدفع اليه
حق يقيم البينة فان اعطى علامتها حصل الملتقط
ان لا يدفعها اليه ولا يجبر على ذلك في القضاء
ولا يتصدق باللقطة على عفو وان كان الملتقط
غنياً لم يجز ان ينتفع بها وان كان فقيراً
فلا بأس ان ينفعها على نفسه ويجوز ان يتصدق
بها اذا كان غنياً على ابيه وابنه وزوجه
اذا كانوا فقراء **كتاب اللقطة** كان
الذكر هو غلام وان كان يبول من الفرج فهو
انثى وان كان يبول منها والبول يسبق

من اجرة غيرها ينسب الى سبق وان كان في السابق
على غيره الكثير وقال ابو حنيفة رحمه الله
قال ابو يوسف ومحمد بن يسلم الاكثريهما بواً واذا
كانت النسبة واحدة لهما لهما او وصل الى النساء فهو رجل
انظر لها ثدي كثرى الامانة ونزل اللبن في ثدييه
او حاضر او امكن الوصول اليه من الفرج فهو امك
فان لم يطر هذا فلا سائر فهو ضئى مكمل واذا وثق
ضئى الامام قام بين ضئى الرجال والنساء ويتابع له
امته تملك فان كان له مال فان لم يكن له
الباع له الامام جائزته يثبت المال فان
تضمن بامرهما وترد ثمنها في بيت المال واذا
ابوه وخلق ابناً وضئى فالبال بينهما الا ان
منه في ضئى فهو الامام من سمان والضئى سمان
واحد الا ان فيه الاختيار ويقين وهو ثبت
فان في الامم الا ان يثبت ميراثه

قال ابو يوسف يردوه وعده لثني ضو ميراث الكافر
ونضو ميراث النبي وهو قول الشافعي
واضافوا في قياس قوله فقال ابو يوسف
المال بين سبعة من سبعة اشهر الابن اربعة
والثني ثلثه وقال محمد يقسم على اثني عشر
شهر لابن سبعة والخمسة عشر **كتاب**
المفقود اذا غاب الرجل فلم يعرف
موضع ولا يعلّم انه حي ام ميت نصب الغافي
يحفظ ماله ويقوم على كسبه ويستوى في حق
قبره وينفق على الصغار ماله وايضا في
بنيته وبين ابنته عند الخسيفة
في السرقة وعند الشافع رحالة عليه وعند
مالك وزفرهما الله وبقاهاهم اذ امسى
اربع سنين يوم الفقير يفتق
فناذمت **كتاب**

ومعدين

ومعدين سنة من يوم ولد حينا يموت فاضدت
امراته وقسم ماله بين ورثته الموجودين
في ذلك الوقت ومن مات قبل ذلك لا يرث منه
لا يرث المفقود من احد مات في حال فقده
كتاب الما باق اذا بق المملوك فزده على مولاه
ومن مسيرت ثلاثة ايام فصاعدا فله عليه
جعل اربعون درهما وان رد لا فاقل من
ذلك فيصابه وان كان قيمته اقل من اربعين
فقاله بالقيمة الاردمها وان ابق من الذي
رده فلا شيء عليه وينبغي ان يشهد اذا اخذه
انه ياخذ له يرد فان كان الا بق رهنا فاجعل
على الرهن **كتاب احياء الموات** الموات مالا
يشتغ به من الارض لا ينقطع الماء عنه

كتاب

كتاب

او غلب الماء عليه او ما اشبه ذلك مما يمنع
الزراعة فاحاط منها عادي الاملاك لها او كان
مملوكا في الاسلام لا يعرف له مالك بعيد من
القريبة اذا وقعت انسان في اقصى الصامر
فصاح لم يسمع الصوت منه فهو موات من
احياه ياذا الامام ملكه وان احياه بغير اذن
الامام لم يملكه عند ابو حنيفة رحمه الله وقال
ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يملكه الذي
بالاحياء كما يملكه المسلم ومن حفر ارضا ولم
يعرها ثلاثة سنين اخذها الامام ودفعها
الى غيره ولا يجوز اخذها ما قرب من العامر بما
ينزك امره لاهل القرية ومطر حلقصايدهم
ومن حفر بئر في بريبة فله حريمها فان كانت

للقطر

للقطر فحريمها اربعون ذراعا وان كانت للشافع
فستون ذراعا وان كانت عينا فحريمها ثلاث مائة
ذراع او خمسماية ومن اراد ان يحفر في حريمها
التي منه وما تركه الفرائد او العجلة وعند
عنه ويجوز عوده اليه لم يجز احياءه وان كان
لا يجوز عوده اليه فهو كالموات اذا لم يكن حريما
لعامر يملكه من احياه باذن الامام ومن كان له
حرف في ارض غير قليل لا حريمه عند ابو حنيفة
رحمه الله الا ان يقيم اليه على وقال ابو يوسف
ومحمد رحمهما الله له السنوات يشرى عليها ويلقى
عليها طينه **كتاب الما دون** اذا اذن المولى
لعبد في التجارة اذا ناعا ما جاز نصرته في سائر
التيارات يشترى ويبيع وبرهن ويشترى

لقد

كتاب

ليس من قبل البذر اجبر الحاكم على العمل واذا مات
اخذ المتعاقد من بطلت المزارعة فان انقضت
مدته المذارة والذرع لم يدرك كان على المزارع
اجر مثل نصيبه من الارض الحرة يستحصله
وع والنفقة على الزرع عليها مقدار حقوقها
واجرة الحصاد والزرع والديار والندرية
عليهما بالخصص فان شرطاه في المزارعة
على العامل فسد **كتاب المسافات** قال ابو
حنيفة رحمه الله المسافات يجوز من الثمرة
باطلة وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله حايث
اذا ذكر مدة معلومة وسمى جزا من الثمرة
مشطاً ويجوز المسافات في النخل والشجر والكم
والوطاب واصول البادنجات فان دفع غلا

عليه ثمرة مسافات والثمرة تزيد بالعمل جاز
وان كانت قد اتمت لم يجز واذا افسدت المسافات
للعامل اجر مثله وتبطل المسافات بالموت
وتفسخ بالاعذار كانتفسخ الاجارة **كتاب**
النكاح النكاح ينقذ بالاجابة لقبول الطرفين
يعتبر بمجامعت الماضي او يعتبر بمجامعت الماضي
والاخر عن المستقبل مثل ان يقول زوجتي قبلا
قد زوجتك ولا ينقذ نكاح المسلمين الا بحضور
شاهد مجربين بالغين عاقلين مسلمين او رجل
وامرأتين عدولاً كان او غير عدول او محمد بن
في فوف فان تزوج مسلم ذمية بشهادة زعيمين
جاز عند ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله
وقال محمد رحمه الله لا يجوز ولا عمل للرجل ان يتزوج

بأمة ولا جداته من قبل الرجال والنساء ولا بنت
ولا بنت ولده وان سفلت ولا باخنة ولا ببنات
اخته ولا بعمته ولا بخالته ولا ببنات اخيه ولا
امراته ولا ببناته او لم يخل ولا ببنات امرئ
الثقة خلوها سواء في حجره او في حجر غيره ولا با
مرات ابيه واجداده ولا بامرات ابته وبني
اولاده ولا بأمة من الرضاعة ولا باخنة من
الرضاعة ولا بجمع بين اخنتين بنكاح ولا بملك
عين في الاستمتاع ولا بجمع بين المرات وعنها
ولا ببنات اخيه ولا بنت اخيه ولا بجمع بين
المزائين لو كانت واحدة منها رجلاً لم يجز
له ان يتزوج بالاخري ولا بابن ابان بجمع
بين امرأت وابنة زوج كان لها من قبل

ومن زين بأمة حريت علياً وبشها حريت
عليه اييه وابنه واذا طلق رجل لامرأة طلاقاً بائناً او
رجعاً لم يجز له ان يتزوج باختها حتى عدتها ولا يجز
ان يتزوج للمواثقة ولا امرأة عبد لها ويجوز تزوج
الكاتبات ولا يجوز الوثنيات ويجوز تزوج
الغيبات عند ارجح به اذا كانوا يؤمنون ببنتي
ويقررون بكتاب وان كانوا يعبدون الله كك
كتاب لهم لم يجز من اكلهم ويجوز للحرم وال
لحرمة ان يتزوجا في حال الطهر خالاً للزفر وينقذ
نكاح المرأة لطلقة البالغة برضاها وان لم يعقد
ملكاً عندنا بكم كانت او ثيباً وقال لا ينقذ
الا بولي واليخوز الوقي اجبار البكر البالغة على
النكاح منها ولم اجبار الصغيرة والصغيرة بالزور

كاننا اوليا واذا استاذنها فكنت او صحت
 ويجزى ذلك اذ ينسبها وان ابنت لم يزوجها واذا
 استاذن اللب البالغة فان بدت رضاها
 بالقول او بما يقوم مقامه من قول هدية
 او طلبة او تكيين من الولي واذا زلت بك
 سرتها بوثبة او جبيضة او بجرحة او تعدي او ظن
 فهي في حكم الابكار عند ايراجه واذا ذلت بزمانا في
 ذلك عندنا وعندهما كاللب واذ قال الزوج
 بلغك النكاح فكنت وقالت بل ردة فالقول
 قولها ولا يمين عليها ولا يستحق في النكاح عندنا
 وقال يستحق فيه وينعقد النكاح بلفظ النكاح
 وتزوج باجماع وفي المليك والبيع والهبه وا
 لصدقة ظاهرا ولا ينصق بلفظ الاجابة

والعامة

والعامة والباحة والاحلال ويجزى نكاح الصغير
 اذا زوجه الولي بكرة كانت صغيرة او ثيبا والولي
 هو العصبة فان زوجه الاب والجد فلا خيار
 لهما بعد بلوغها وان زوجهها غير الاب والجد
 فليكن ولجدهن الخيار اذا بلغ ان شاء اقام
 على النكاح وان شاء فسخ عند اير حنفية به و
 بعده وان اختار الفسخ فسخ الحالم وقيل ابو
 يوسف لا خيار لهما اذا بلغ وان لم يعلم بالخيار
 سقط خيارهما ولم يعين هذا الجمل ولاية
 العبد ولا الصغير ولا المجنون ولا الكافر على
 مسلمة وقيل ابواح به يجوز بيع العصباء من
 الاقارب الزوج كالام والخت والخال ومن
 لا ولي لها اذا زوجهها مولاها الذي عثرنا

نكاح
 الصغير
 اذا زوجه
 الولي

جائز واذا غاب الولي الاقرب غيبته منقطعة
 جائز هو بعد ميثه ان يزوج بزوجه وعند
 زفر والشافعية لا يجوز والغيبه المنقطعة ان
 يكون بلا ولي يصل اليه القوافل في السنة الاثني
 واحدة والكفاة في النكاح معبرة واذا تزوجت
 المرأة من غير كفو للاوليا ان يفرقوا بينهما وا
 لكفاة يعبر في النسب والدين والمال وهو ان
 يكون ما لكما للنفقة والمهر ويعبر في الضامع وما
 ابو يوسف لا يعبر في الضامع واذا تزوجت المرأة
 من كفو ونقصت من مهرها فلا وليا حق الاغتياض
 عليها عند اير حنفية حتى يتم لها مهرها
 او يفرقها وعند غيره لا ينعقد النكاح واذا
 زوج الاب ابنته ونقص مهرها او ابنته و

غيبه الاقرب

نكاح
 المرأة
 من غير كفو

نكاح
 المرأة
 من كفو

في مهر

في مهر امراته جائز ذلك عليهما عندنا وعندهما
 لا يجوز لهما ايضا ولا يجوز ذلك بغير الاب والجد
 ويصح النكاح اذا استوى كرها من قبل او لم يتم واقل
 المهر عشرة دراهم فان سئى اقل من عشرة فلهما
 تمام العشرة ومن سئى مهر عشرة دراهم فما زاد
 عليه المستي اذ دخل بها او ماتت عنها فان طلقها
 قبل الدخول والخلوة فلهما نصف المسمى وان
 تزوجها ولم يتم لها مهر او تزوجها على الامت
 لهما فلهما مهر المثل ودخل بها او ماتت عنها
 وان طلقها قبل الدخول بها والخلوة فلهما
 فلهما الثلثة اثنى عشر من الخلوة من كفو
 عندنا وان تزوج المسلم على خرافة تزوج النكاح
 فالنكاح جائز ولها مهر مثلها وان تزوجها

المهر

ولم يسم لها سراً ثم تزوجها على تسميتها فلها ذلك
ان دخل بها او ماتت عنها وان طلقها قبل الدخول
فلها النقة وان زاد بالمهر بعد العقد لم ينسأ
الزيادة وتسقط بالطلاق قبل الدخول ولو حصة
عنه من مهرها فتح الخط ولو دخل الزوج بالزوجة
وليس هناك مانع من الوطى لم طلقها قبل الدخول
فلها كابل المهر فبذلك فان كان احداهما مريضا
او صائما او مرضان او مخمرا او عرجا او كانت
حائضا فليست بحلوة صحيحة واذا دخل المحبوب
بأخته او بنته طلقها فلها كابل المهر عند الوصف
وقال لها نصف المهر ويشتب النقة لكل يطلق الا
المطلقة واحدة وهي التي طلقها قبل الدخول
بها ولم يسم لها سراً واذا تزوج الرجل ابنته على

المطلقة
انقضاء قبل الدخول

او موفقة له بالطلاق
فبذلك على

ان

ان يزوجه الرجل اخته او بنته فيكون احد العقد
بمهرها الا في العقدان جائزان ولكل واحدة مهرها
بمهرها عند ذلك وعند الثاني لا يجوز تزوجها
في المراسمة على خدمتها اياها سدا او على تعاليم القدر
جائز فلها مهر مثلها عند مهرها وعند محمد لها
نقصة المهر وسه واذ تزوج عيبا رضى بان مولاها
او جعل مهرها على خدمتها سنت جائز ولها عند ذلك
واذا تزوج العبد بان المولى فالمرء من ذرئته ينام
واذا تزوج المولى امته من رجل فليس عليه ان يزوجها بيت
الرجل ولها يستقدمه والاخت له وطئها فالزوج ان
يسأر منها اذا طفق بها وان تزوج عيبا رضى جائز
واذا جمع في الجون زابن وابن فالمرء الابن في نكاحها
مندا وعند محمد رضى الله تعالى عنه ابوها ولا

ويغير من المثل ان يتساوى المراتن في النسن والجمال
والمال والعقل والدين والعمر والكبر والشيخوخة
يجوز تزوج الامت مسلمة كانت او كاتبة عندنا
خلافا للشافعية ولا تزوج امته على حرة عندنا
طلاقا لما لك ويجوز تزوج الحرة عليها ولان تزوج
زوج اربع من المائرو والى الماء وليس له ان يتزوج اكثر
من ذلك ولا يجوز للعبد ان يتزوج اكثر من اثنين ولا
يطلقها الا احدى النساء الا اربع طلاقا من لم يجز
ان يتزوج رابعة حتى تغفر عنها واذا زوج امته
مولاها لم اعتقت فلها الخيار ان كان زوجها
او صبرا وكذلك للكاتبة وان تزوجت ابنته بغير اذن
مولاها لم اعتقت صح النكاح ولا خيار لها ومن تزوج
امرأتين عقدة واحدة واخذ منها الاصل لم ينكحها

يجوز نكاح العبد والامت الا باذن مولاها وتزوج الامت
سوة والعبد بغير اذن مولاها موقوف فان جاز للمولى طلقها
وان رده بطل وكذلك لو تزوج رجل امرأة غير رضاها
او رجل غير رضاه ويجوز لابن العم ان يزوج ابنته عمته
من نفسه ان لم يكن لها ولي غير عنده واذا نكح المرأة
للرجل ان يزوجه من نفسه فعقد عجزه فاحدين
جائز في غيبتها واذا طلق المولى المهر فانه للمرأة الخيار في
مطالبة زوجها او وليها واذا فرق القاضي بين الزوجين
في النكاح الفاسد قبل الدخول بها قال مهرها وكذا
للعبد والحرة وان دخل بها فله مهر مثلها ولا يثب
د على المتعدي عليها العدة ويثبت نسيب ولو كان
ومهر مثلها يعجز عنها وعملاتها وبنات عماتها
والغنىب ابنتها وخالتها الا ان يكون من قبيلتها او

لو تزوج رجل ابنة عمته

يعتبر

وتصح نكاح النكاحين **نكاحها** وبطل نكاح الاخرى
المركب التي صح نكاحها عندنا وعندهما يقيم على
قدسيتها **نكاحها** واذا كانت بالزوجت عيب فلا حرج
من زواجها عندنا اذا كان بالزوج حذام او جنون
او بتر من فمها الملة عندنا وعندنا وعندنا وعندنا
للطيار وان كان الزوج غنيا اجله القاطن حولا فان
دخل اليها والافرق بينهما ان طليت المرأة اذا كان
ذلك والفرقة تطليقة باينة ولها كامل المهر اذا كان
قد دخل بها وان كان مجبوا فرق بينهما في الحال ان
طلبت ولم يؤجله ولا في حال كماله يؤجل الغني
واذا اسلمت المرأة وزوجها كافرا عرض عليه القاطن
الاسلام فان اسلم فبرأته وان ائتمن الاسلام
فرقبيرها وكان ذلك طلاقا بائنا عندنا وعند

وان اسلم

وان اسلم الزوج ونزوجه معه سيرة عرض عليها الاسلام
فان اسلمت فبرأته وان ائتمن فزق القاطن بينهما و
لم تكن الفرقة طلاقا فان كان قد دخل بها فالحل
المهر فان لم يكن دخل بها فلا مهر لها واذا اسلمت
لمرة في دار الحرب لم يقع الفرقة عليها حتى تحيض ثم
يحض فان حاضت بانت من زوجها فان اسلم زوج
الكتانية فبانت عليها نكاحها واذا خرج احد الزوجين
الى دار الحرب لم يفسد ما دفعه البيوت بينهما وان
سبق احدهما وقعت البيوت بينهما وان سببا معا لم
تقع البيوت واذا اضرحت المرأة اليها سببا جاز
ان تزوج ولا علق عليها عندنا جرحه وان كانت حاملا
لم تزوج حتى تضع حملها واذا ارتد احد الزوجين
من الاسلام وقعت الفرقة بغير الطلاق فان كان الزوج

لغز

هو المرتد وقد دخل بها فلها نفق المهر وان كانت
المرأة هي المرتدة قبل الدخول فلا مهر لها وان كانت المرأة
بعد الدخول فلها المهر وان ارتد معها واسلم معها
فصالح نكاحها ولا يجوز ان يتزوج المرتد مسلمة ولا
ذرية والمرقة وكذلك المرتدة التي تزوجها مسلم ولا كاد
ولا يرتد وان كان احد الزوجين مسلما فالولد على
دينه وكذلك اذا اسلم احدهما وكلمه ولو صغيرا
ولم يتكلم باسلامه وان كان احد البيوت كتابيا
فلا حرج من نكاحه فلو لم يتكلم واذا تزوج الكتابي بغير
شهود او في عدة كاذبة وذلك في دينهم جائز
اسما اقر عليه وان تزوج المجوسي امة او بنت
ثم اسلمت فرقب بينهما واذا كان لرجل امرأتان
فعلين يعدل بينهما في القسم كبير كانا او شبيحتين

او

او احد مساكين والاخرى ثيبا وان كانت احديهما
حرة والاخرى امة فالمرقة الثلثان من القسم والامت
الثلث والاصل في القسم في حالة التفرق في
مهرها مهرت والاخرى ان يقع بينهما في
نكاحها فترقت عنها واذا اضرحت احد الزوجين
بترك فتمسكها ايضا حبيبا جائز ولها ان ترفع
في ذلك والله اعلم بالصواب **كتاب الرضاع** فبطل
الرضاع وكثير اذا حصل في مدة الرضاع تغافل
بغير التمييز ومدة الرضاع عندنا اربع حنيفة ثلاثة
شهر شرا وقال استثنان فاذا مضت مدة الرضاع
لم يبعدوا بالرضاع فحرمهم ويحرم من الرضاع ما يحرم
من النسب الا اتم اخصيه من الرضاع فانه يجوز ان
يتزوجها ولا يجوز ان يتزوج امرأته من النسب

وكيفية فارضعت الكبيرة الصغيرة فلا مبر لها ولمصلحة
نحو المبر ويرجع الزوج على الكبير ان كان في نكاحه
بالمعاد وان لم تعد فلا شيء علينا وايضا في
لصاح شهادة النساء المنفردة وانما اثبت بشهادة
رجلين او رجل وامرأتين **كتاب الطلاق** الطلاق
في ثلاثة اوجه حسن وسنن وبدعي فحسن الطلاق
ان يطلقها من طليقة واحدة في طهر لم يجامعها
فيه ويتركها حتى تقضي عدتها وطلاق السنة ان
يطلق المدخول بها ثلاثا في ثلاث اطهار وطلاق
البدعتان يطلقها ثلاثا بكلمة واحدة في
طهر واحد فاذا فعل ذلك وقع الطلاق وبانت
منه فكان عينا والسنة في الطلاق من وجبت سنة
في الوقت وسنة في العود فالسنة في العود يستوي

المدخول

مدخول بها وغير المدخول بها والسنة في الوقت ثبت
بالاقول بربا خاصة وهو ان يطلقها في طهر لم
يجامعها فيه قبل المدخول في حالة الطهر والحبس وا
كانت لامرأة لا تحيض من صغير او كبير فاذا ان يطلقها
سنة طلقها واحدة فاذا مضى شهر طلقها ارضي فاذا
مضى شهر طلقها ارضي ويجوز ان يطلقها ولا يفضل
بين وطهرها وطلاقها بزمان وطلاقها حال حيض
غير الجماع ويطلقها ثلاثا يفضل بين كل طليقتين
بشهر عن اولى حنفية والى يوسف به ولا يحسد
ايطلقها السنة الا واحدة واذا اطلق الرجل امرأته
في حالة الحيض وقع الطلاق ويستحب له ان يراجعها
اذا طهرت وصاحته وطهرت فهو مختار ان شاء
طلقها وان شاء سكتها ويقع طلاق كل زوج اذا

كان بالغ عاقل لا ولا يقع طلاق المني والمجنون و
النائم واذا تزوج العبد لم يطلقها وقع طلاقه و
لا يقع طلاق مولا على امرأته والطلاق على ضربين
صرح وكناية فالصرح قوله انت طالق ومطابقة
وطمئتك فهذا يقع الطلاق الرضي ولا يقع به الا
وان نوى اكثر من ذلك ولا يفترق طليقة وقوله
انت الطلاق وانت طالق الطلاق وانت طالق
طلاقا فان لم يكن له نية في ريب واحدة مرجعية
وان نوى ثلاثا كان ثلاثا والضرب الثاني الكناية
يايت لا يقع بربا الطلاق الابنية اذ لا يله حال و
في ضربين منها ثالث الغاظ يقع بربا الطلاق
الرضي ولا يقع بربا الطلاق الرجعي ولا يقع بربا
الطلاق الا واحدة وقوله اعتدى واستبى

وانت

وانت لصحة وبقيت الكنايات اذا نوى به الطلاق
كانت واحدة بانته وان نوى ثلاثا كانت ثلاث
وان نوى ثلاثين كانت واحدة وهذا من قول
الشيخين وتبينه وبالله وصرح وجعلك على عاتقك
والحق اهلك وخيلة وبريت وذهبتك لاهلك
ومررتك وفارقتك واين صرة وتلغى واستنري
واغتر واغترى الا زواج فان لم يكن له نية لم
يقع به هذه الفاظ طلاق الا ان يكون في مدركة
الطلاق فيقع بها الطلاق في القضاء ولا يقع فيها
نية وبين انه تعالى ان ينويه وان لم يكن في هذا
كثرة الطلاق بكنى لفظ لا يقصد به السبب والتم
ان ينويه واذا وصف الطلاق بضربين الزيادة
والشدة كان نائبا مثل ان يقول انت طالق امرأته

او طالق انت الطلاق او غش الطلاق او طلاق
الشیطان او البدة او كما جيل او ما لا يثبت و اذا
اضاف الطلاق لي جملتها اولى ما يغيب يفسد
الجملدة. وقع الطلاق مثل ان يقول انت طالق او
قبحك طالق او غشك طالق او روكك او بد
نكها او جسدك او فرجك او وجهك وكذلك
ان طلق جبر شايعة مثل ان يقول نصفك
او ثلثك فان قال يدك او جالك طالق لم يقع
الطلاق وان طامرها نصف تطليقة او ثلث تطليقة
كانت طلقة واحدة رجعية و طلاق كله و
الكران واقع ويقع طلاق الاخر بلا شارة ولا
دأ اضاف الطلاق الى النكاح وقع عقيب النكاح
مثل ان يقول ان تزوجتك فانت طالق او كل مرة

فان كان ذكره رافع

انزوجها

انزوجها فطالق و اذا اضاف الى شرط عقيب الشرط مثل
ان يقول لامرأته ادخلت الدار فانت طالق ولا يقع
انضاف الطلاق الا ان يكون الخالف مائلا او ينفق
الى ملكه وان قال لا جنبه ان دخلت الدار فانت
طالق لم تزوجها فدخلت الدار لم تطلق والفاظ
الشرطان و اذا واداما وما وكل وكل ما ومتي ومتي
ما في كل هذه الشروط و اذا وجد ان شرط اليقين
و وقع الطلاق الا في كلهما فان الطلاق يتكرر بتكرار
الشرط حتى تقع ثلاث تطليقة فان تزوجها بعد ذلك
وتكرر الشرط لم يقع شيئا ونزول الملك بعد اليقين
لا يطلما فان وجد الشرط في الملك اخلت اليقين
و وقع الطلاق وان وجد في غير ملك اخلت اليقين
ولم يقع شيئا و اذا اختلفا في وجود الشرط فالقول

ان خفت

قول الزوج فيه الا ان تقيم المرأة البينة وان كان
الشرط لا يعلم من جهتها فالقول قولها في حق نفسها
مثل ان يقول فانت طالق فقالت قد خفت طلق
واذا قال اذا خفت فانت طالق وفلان ففان
قد خفت طلق هي ولم تطلق فلان و اذا قال لها
ان خفت فانت طالق فرائة المذموم يقع الطلاق حتى
يتم ثلاثة ايام و اذا خفت ثلاث ايام حكمتا به
تقع الطلاق حين خافت و اذا قال اذا خفت
خفت فانت طالق لم تطلق حتى تظهر من غيرها
وطلاق المنة تطليقتان حر كان تزوجها او مملوكا
واذا طلق الرضي امرأته قبل الدخول ثم شأ وقفت
عليها فان فرق الطلاق بانته بالاولي ولم يقع الثا
نية وان قال لها انت طالق واحدة قبل واحدة او

جمعا

او بعدها واحدة وقعت واحدة وان قال لها انت
طالق واحدة قبلها واحدة وقعت ثنتان وان قال
لها انت طالق واحدة بعد واحدة وقعت ثنتان و اذا
قال انت طالق واحدة مع واحدة واحدة او معها واحدة
وقعت ثنتان وان قال لها ان دخلت الدار فانت
طالق واحدة و واحدة فدخلت الدار وقعت ثلثا
واحدة عند الرضي فنفقة و قال ثنتان و اذا قال لها
انت طالق بمكة فم طالق في كل البلاد وكذلك اذا قال
لها انت طالق اذا دخلت مكة لم تطلق حتى تدخل
مكة و اذا قال لها انت طالق عندا وقع الطلاق
عليها بطوامع الجفر و اذا قال لامرأته اختاري بيني وبينك
الطلاق و وقع الطلاق او قال لها طلق
فك قلها ان تطلق نفسها ما دامت في مجلسها

ذلك فان قامت منه بعمل آخر خرج الاستبراء
وان اختار نفسه في قول اختارني كانت واحدة
بائنة ولا تكون ثلثا وان نوى الزوج بذلك ولا
بدون ذلك النفس في كلامها وكلامها وان طلقت
نفسها في قول طلق نفسي في واحدة رجعية فان
طلعت نفسها ثلاثا وقد اراد الرجل ذلك وقعت
عليها وان قال لها طلق نفسك متى شئت فلها
ان تطلق نفسها في المجلس وبعده واذا قال لرجل
طلق امرأتك فلان يطلقها في المجلس وبعده وان
قال طلقها ان شئت فلها ان تطلق نفسها في
المجلس وبعده واذا قال لرجل طلق امرأتك فلان
ان يطلقها في المجلس وبعده وان قال طلقها ان
شئت فلان يطلقها في المجلس خاصة وان قال

لها

لها ان كنت تحبني او تبغيني فانت طالق فتاوت
لصدا وبغضت وقع الطلاق وان كان في قلبها طلاق
بالظن واذا طلق الرجل امرأته في مرضه من طلاقا
فانت وهي في العدة ورثت ميراثا وان مات بعد انقضاء
العدة فلا ميراث لها واذا قال لا امرأتك طالق
ان شاء الله متطاعا لم يقع الطلاق عليها وان قال لها
انت طالق ثلاثا الا واحدة طلقت ثلثان وان قال ثلاثا
الا اثنتين طلقت واحدة واذا ملك الزوج امرأته
او شقها منها واذا ملكت المرأة زوجها او شقها
منه وقعت الفرقة **باب الرجعية** اذا طلق الرجل
امراة تطليقة رجعية او تطليقة فله ان يبرا
جمعا عدهما رضى بذلك او لم يرضي والرجعية
ان يقول راجعتك او راجعت امرأتك او يطأها

او يبتليها ويلبسها بشرة ويستحب ان يشهد على الرجعية
واذا انقضت العدة فقال الزوج قد كنت راجعتك في
العدة فصدقت في رجعية واذا كذبته فالقول فلها
ولا يبرأ عليها عند ابي حنيفة به واذا قال الزوج قد
راجعتك فتاوت بحديث له قد انقضت حكم الرجعة
منهنا واذا قال الزوج لست بعد انقضت عدها
قد كنت راجعتك في العدة فصدقه المولى ولا
بتلاثة فالقول قولها واذا انقطع الدم من الحيضة
الثالثة لعشرة ايام انقضت الرجعة حتى تغتسل
بمغني عليها وقت صلاه او تتييم وتغسل عندها
اي عند ابي حنيفة والى يوسف وقال محمد اذا اتممت
انقضت الرجعة وان لم يغسل وان اغتسلت وفي
لمعة من وجوبها لم يصح الماء فان كان عضو انما

فوقه

فوقه لم تنقطع الرجعة وان كان اقل من عضو او انقطع
بالصدقة الرجعية تشوق وتزويج ويستحب لزوجه
لزوجها ان لا يدخل عليها حتى يستأذنها او تسع
حقه غيبه والطلاق الرجعي لا يجرى المولى واذا كان
ن الطلاق بائنا دون الثلث فله ان يتزوجها
في عدها وبعده انقضت عدها واذا كان
الطلاق ثلثا في طرة او اثنين في السنة لم يقع حتى
تتكم زوجا غيره نكاحا صحيحا ويدخل بها فم
يطلقها او يموت عنها والقبلى المراهق في التحليل
كالبائع ومولى المولى لا يحلها واذا تزوجها بغير ط
التحليل فالتكاح جائز والله سألوه فاذا طلقها
بعد وطئها حلت لآل واذا طلق طرة تطليقة
او تطليقتين وانقضت عدهما وتزوجت بزوج

اضرم عادة الى الاول عادة بثلاث تطليقات ويهدم
 الزوج الثاني ما دون الثلث كما يهدم الثالث
 عند اتي ح وعندك يوسف وقال محمد ولا
 يهدم ما دون الثالث وان طلقها ثلاثا ففالت
 قد انقضت عدتي وتزوجت ودخل في الزوج و
 طلقني وانقضت عدتي والمدة تسمى ذلك
 جائز للزوج ان يصدقها اذا كان في غلبته
 اثنا صا دقة يتزوجها **باب طلاق** اذا قال الرجل
 لامرأته والله لا اقولك ولا اقولك اربعة قد
 مول فان وطئها في الاربعة الاشهر حلت في جميع
 ولزمت الكفارة وسقط الایلاء وان لم يقربها حتى
 مضت اربعة اشهر بانت منه بتطليقة فان
 ن كان خاف على اربعة اشهر فقد سقط البتة

فان

فان كان **ح** على البتة ناليسين باقية فان عاد
 وتزوجها عاد الایلاء والا وقعت يعني اربعة اشهر
 تطليقة اخرى فان تزوجها عاد الایلاء ووقع يعني
 اربعة اشهر اخرى فان تزوجها بعد زوج اخر
 يقع بعد ذلك الایلاء وطلاق اليهن باقية فان وطئها
 كمر من **يمنية** واذا خلع على اربعة اشهر لم يملك مولا
 وان خلع بخ او بصوم او صدقة او عتق وطلاق
 فهو مولى وان آل من المصلحة الرجعية كان مولى
 وان لم يملك البتة لم يملك تطليقا ومدة الایلاء السنة
 شمرا ان وان كان المولى مريضا لا يقدر على
 الجماع او كانت المدة مريضه او كانت بينهما سائما
 سنة لا يقدر ان يقال اليها في مدة الایلاء فتيقن
 ان يقول بلسانها فتيقن اليها فان قال ذلك

هذا هو الموضع الذي يقع فيه الزوجان
 عند الطلاق

سقط الایلاء وان صح في المدة بطل ذلك الذي وصفا
 نفيته في الجماع وان قال لامرأته انت على طهر سنال
 عن نيت فان قال ارادة الكذب فهو كما قال واذا
 قال ارادة الطلاق فهي طليقة باينة الا ان ينوي
 الثلث واذا قال ارادة الظاهر فهو ظاهر واذا
 قال ارادة التخيير او لم ارد شيئا فهو يمين بصير ربها
 مولى **كتاب الخلع** اذا نشأ في الزوجان وخاف
 ان لا يفيروا حدود الله فلا يأسران تفدي
 نفسها منه بمال يخلعها به فاذا فعل ذلك
 وقع الخلع تطليقة بانته ولكنهما للمال وان
 كان النشوز من قبله لم له ان ياخذ منها مالا
 وان كان النشوز من قبلها لم له ان ياخذ منها مالا
 اعطاما فان فعل ذلك جائز في القضاء فان طلقها

في طهر

في مال فقبلت وقع الطلاق ولزمتها المال وكان
 الطلاق بائنا وان بطل العوض في الخلع مثل ان يخاف
 له المرأة للمنة على خير وخنزير فلا يثنى للزوج وا
 لعرق نائب وان بطل العوض في الطلاق كان
 صحيحا وما جاز ان يلاون مراه وجاز ان يكون بدلا
 في الخلع فان قالت له خالعتي على ما في يدي فخالعت
 لها ولم يالك في يدها شي فلا شيء له عليها
 وان قالت خالعتي على ما في يدي من مال ولم
 يكره في يدها شي ردة عليه منها وان قالت
 طلقني على ما في يدي ومن درهم ولم يالك في
 يدها شي فعليها ثلاثة دراهم وان قالت طلقني
 ثلاثا بالمال وطلقها واحدة فعليها ثلاث ال
 وان قالت طلقني ثلاثا على الي درهم فطلقها واحدة

خلع

في

فلا شيء عليا عنداي حنيفة رحمه الله وعلك الرجعة
ولوقال الزوج طلقتي نفسك ثلاثا باللف وعل
انك طلقت نفسك واحدة لم يقع عليها شيء
والمباررات كالخلع والخلع والمباررات يسقطان
كل حق لكل واحد من الزوجين على الآخر معا يتعان
بالإكلاج عنداي حنيفة رحمه الله عليه والله اعلم
سحاب الظهار اذا قال الرجل لامرأته انت علي كظهر
أمتي فقد حرمت عليه لإيجال له وطئها ولا
نسها ولا تقيما لها حتى يكفر عن ظهاره فان
طئها قبل ان يكفر استغفرا لله تعالى ولا شيء عليه
غير الكفارة الأولى ولا بعدا لها حتى يكفر
والعود الذي يجب فيه الكفارة وهو ان يغفرم علي
وطئها وان قالت انت علي كبطن أمتي او كغداها
وكمنها

وكمنها فمظاهرة وكن كذا ان شبهها من لايجال له
النظر اليها على التاميد من حماريه مثل اختها وعمته
أو أمه من الرضاة وكن كذا ان قال رأستك على كظهر
أمتي أو فرجك أو وجهك أو رقبك أو بطنك
أو فخذك أو أن قال انت علي مثل أمتي يرجع إلى بيته
فان قال اردت الكرامة فهو كذا قال وان قال اردت
الظهار فهو ظهار وان قال اردت الطلاق فهو طلاق
بأن وان لم تكن له بنة فليس بشيء ولا يكون الظهار إلا
بزوجته فان طاهره **أمته** لم يكن مظاهرا من قال
لبناته انتن علي كظهر أمتي كان مظاهرا **أزواجه** اعتق
وعليه لكل واحدة منهن كفارة وكفارة الظهار عتق
رقبته من كحد قصيا ثم من متابعين فان لم
يستطع فاطعام سنتين مسكنا كل ذلك قبل المسيس

ويجزي في ذلك عتق الرقبة الكافرة والفلسية والنكر
والاشقي والصغير والكبير والنجس العيا والمقطوع
اليدين او الرجلين ويجوز الصر ومقطوعة اليدين
واحدى الرجلين من خلاف ولا يجوز منقطع اتهما
اليدين والجنون الذي لا يعقل ولا يجزي عتق
لمدير وأمر الولد والكتاب الذي ادى بعض المال فان
اعتق كتابا لم يودي شيئا جائز وان اشترى ا
باه او ابنه بنوى بالشك الكفار جائز عنها وان
اعتق نصف غير مشترك عن الكفارة وضيق
باقية فاعتقه لم يجز عندي حنيفة وان اعتق
نصف عن من كفارة لم يعتق باقية عنها الله
جائز ان اعتق نصف عن من كفارة لم يعتق
الظاهر منها ثم اعتق باقية لم يجز عندي

وأذا أيجد المظاهر ما يفتق كالنار من صور ثم
سابعين ليس فيها شهر رمضان ولا يوم الفطر
لا يوم النحر ولا ايام التشريق فان جامع التي ظاهر
منها في خلال الشهر ليل أو نهارا أو نهارا
استأنف الصوم عنداي حنيفة ومحمد رحمهما الله
وان افطروا منها بعدد او غير عدد راسا
نعت وان ظاهر العبد لم يجزه وأذا لم يستطع المظا
هر الصيام اطعم سنتين مسكنا كل مسكين نصف
صاع من ترواصع من ترواصع او شعير او قيمة ذلك
فأذا غداه وعشاه جائز قليلا أكل أو كثير
وان اعطى مسكنا واحدا سنتين يوما اجزاء
وان اعطاه في يوم واحد لم يجز المستويح وان
قرب التي ظاهر منها في خلال اللطعام لم يشاف

ومن وجب عليه كفارة ظلماً فاعترف قتيلاً
لا ينوي باعث لحدوها بعينها جازعاً وكذا ذلك
إذا صام أربعة أشهر أو أطعم مائة وعشرين مسكيناً
وإن اعترف بقتل واحد أو صام شهرين كان له
أن يجعل ذلك عن إثنين شاء **كتاب التعان**
إذا قذف الرجل امرأته بالزنا وهما من أهل الثمارة
والمزنة من مجرد قذفها أو يفتي بنسب ولدها
وطالبت الموجب القذف فعليه التعان فإن
اشنع منه حبسه القاضى حتى يلاعن أو يصدق
وإذا كان الزوج عيلاً أو كافراً حرداً في
قذف فقد قذف امرأته عليه الحد وإن كان
هو من أهل الثمارة وفيه إمته أو كافراً أو عيلاً
ودة في قذفه أو كان من لا يحد فإنها فلا

حذو عليه في قدونا واللعان وصفه اللعان
 ان يتدري القاضي بالزوج فيثبته اربع مرات
 يقول في كل مرة اشهد بالله اني لمن الصادقين
 فيما ريتهما يمين الزنا ثم يقول في الخامسة
 لعنت الله عليه ان كان من الكاذبين فيما
 رآهما يمين الزنا يثير اليمين في جميع ذلك ثم
 يثبته المرأة اربع مرات تقول في كل مرة اشهد
 بالله اني من الكاذبين فيما رآني به من الزنا
 يثير اليه في جميع ذلك ثم في الخامسة ان غضب اليه
 عليهما ان من الصادقين فيما رآني يمين الزنا
 فاذا نال وصافق القاضي بينهما وكانت الفتنة
 تطلق بآئنة عند اي اى حنيغته ومحمد
 وقال ابو يوسف رحمه الله تحريم يمينه وان كان

القدف بولد في القاطي نسب وللجد بانه فان
عاد الزوج فاكذب نفسه حدة القاطي وصل له
ان يزوجها وكذلك ان قدف غيرها فحداوت
فحداوتها اذا قدف امراته وهي صغيرة او جنونة
فلا لعان بينهما وقدف الاخرس لا يتعلق به اللعان
واذا قال الزوج ليس حملك مني فلا لعان واذا
قال الحائض وهذا الحمل من الرنا تالعا ولم ينقضي
الحمل واذا نفى الرجل عقيب الولادة او في حال التهنئة
واينبأ الولادة فحق نفيه ولا لعان به وان نقاه
بعد ذلك للعن وثبت النسب وقال يقع نفيه
في مدة النفاس واذا اولدت ولدتين في بطن
واحد فنفي الاول واعترف بالثاني ثبت نسبهما
وحدا الزوج وان اعترف بالاول ونفي الثاني ثبت

نسيهما ولا عن كتاب العتق اذا طلق الرجل امراته
طلقا قايما ثانيا أو رجعيًا أو وقعت الفِرقة بينهما
بغير طلاق وهي حرة من تحيض فعدةها ثلاثة
قروى والأقل الحيض فإن كانت لا تحيض عن صغير
أو كبير فعدةها ثلاثة أشهر وإن كانت حاملاً فعدة
انصراف حملها وإن كانت أمّة فعدةها حيضتان
وإن كانت الأمّة لا تحيض فعدةها شهر ونصف
وإن مات الرجل عن المرأة الحرة فعدةها أربعة أشهر
وعشراً وإن كانت أمّة فعدةها شهران وخمسة أيام
وإن كانت حاملاً فعدةها انصراف حملها وإذا ورث
المطلقة في المرض فعدةها بعد الاجلين وإن
اعتقت الأمّة فعدةها مطلق رجعي استقلت
عنها التي عدت الحرائر وإن اعتقت متبوة أو متو

تیسرا

عنهما زوجها لم ينقل عدتها الي عدت الحر ان رواه
كانت آيسة فاعتدت بالشهور ثم رأت الدم
ان تنقضي فامضي من عدتها وكانت عليها ان يشاء
العدة بالحیض وكذلك ان اعتدت بالحیض ثم
ايست والمندوحة نكاحا فاسدا والموطنة شهرية
عدتها الحیض في الفرة والموت وادامات موت
ام الرلد عنها او اعنتها مولاهما فعدتها ثلاث
حيض وادامات الصغیر عن امراته وبها حبل
فعدتها اربعة اشهر وعشر ولا يثبت نسب
الولد في الوجهين جميعا واذ اطلق الرجل امراته
في حال الحیض لم يعتد بالحیضة التي وقع فيها
الطلاق واذ او طلت المعتدة بشبهة فعدتها
عدة اخرى وتطلقت العدتان به فيكون ما

نراه

نراه من الحیض حیضا بدنها جميعا واذ انقضت
العدة من الاولى ولم تكمل الثاني فعليها تمام العدة في
الثانية وابتداء العدة في الطلاق غيب الطلاق
وفي الوفاة غيب الوفاة وان لم يعلم بالطلاق و
الوفات حتى مضت مدة العدة فقد انقضت عدتها
والعدة في النكاح الغائب وعقب النفقة بينهما
او عز على ترك وطئها ان كانت بالغت مسلمة
الا حداد بترك الطيب والزينة والدخول والتحا
الامر عند بر والتخضب بالحناء ولا تنس ثوبا صبيا
جعفر ولا بزعفران ولا احدا د على كافة واصغرة
وعلى الامة الاحداد وليس في عدة النكاح الغائب
ولا عدة ام الولد احداد ولا ينبغي ان تحطط
المعدة ولا ينس بالتحريض بالنقض في الخطبة ولا في

نراه

للطالقة الرجعية والمبتوتة للزوج من بين الیال
او نهارا والثواني عنها زوجها فخرج منها
وبعض البی ولاثبت في غير منزلها وعلى
المعدة ان تعتد في المنزل الذي يضاف اليها
بالسكنى حال وقوع الفرة فان كان نفيها
بدا الملتى لا يكتفيها واخرجها الورثة من
نصيحة من انقلبت ولا يجوز ان ينافى الزوج
المطلقة الرجعية واذ اطلق الرجل امراته طلاقا
قابلا ثانيا ثم تزوجها في عدتها وطلقها قبل
ان يدخل بها فعليه مهر كاملا وعليها عدة
مستقبله وقال محمد لها نصف المهر وعليها
تمام العدة الاولى ويثبت نسب ولد المطلقة
الرجعية اذ اجازت به السنين او اكثر ما لم تنقرا

انما هو ان كان طلاقا فليس لها ان تزوجها
او ان كان نكاحا فليس لها ان تزوجها

نقضه

نقض عدتها فان كان جاء به لاقول من سنين
بانت منه وان جاءه لاقول من سنين يثبت نسب
وكانت في العدة رجعت ويجعل كانه وطئها في
العدة والمبتوتة يثبت نسب ولدها اذا جازت
اقول من سنين فاذا جازت به تمام سنين
في يوم الفرة لم يثبت نسب ولد الثواني عنها زوجها
ما بين ما فات وبين سنين واذ اعترفت المطلق
بالنقض عدتها لم تجز بولد لاقول من سنة اشهر
يثبت النسب وان جاءت لسنة اشهر لم يثبت نسب
عدتها في سنة ولا ان يشهد ولادتها رجلان
او رجل او امرأتان الا ان يكون هناك رجل ظا
حرا واعترف بمقتل الزوج فيثبت النسب في غير
شهادة ويثبت في الجميع بشهادة امرأتين وحيدة

سنين او اكثر
فالم تقرر بانقضت
عدتها فان جاءه

في يوم الفرة لم يثبت نسب

وإذا تزوج الرجل امرأة فجات بولد لا قبل
سنة أشهر من ذلك يوم تزوجها لم يثبت نسب
أن اعترف الزوج به أو سكت أو بعد الولادة
يثبت بشهادة المرأة تشهد بالاولاد والتمسك للحال
سنان واقد يستأجر وإذا الذي الذمته فال
عده عليها وأن تزوجت لها مال ^{عدها} النكاح ولا
يطهرها حتى تضع حملها **كتاب النفقة** والنفقة واجب
للزوجة على زوجها مسالة كانت أو كافرة أو
أباحت نفسها في منزله فعليه نفقتها وكسبها
وتكفلها ويعتبر بها جميعاً مؤسراً كان الزوج
أو متحرراً كان الزوج فإن امتنع من تسليم نفقتها
حتى يعطى ما مهرها فالما النفقة وأن نفرت
فلا نفقة لها حتى تعود إلى منزله وإن كانت

إذا تزوجت
بغير مهر
فلا نفقة لها
إلا ما مهرها

كتاب النفقة

صغير

صغيرة لا تستع بها فلا نفقة لها وإن سكتت
ليه وإن كان الزوج صغيراً لا يقدر على الوطئ والمرأة
كبراً فلها النفقة من مالها وأن طلق الرجل امرأته
فلها النفقة والكلاني في عدتها رجعيًا كان أو
بائناً ولا نفقة للمتوفى عنها زوجها وكان وفتر جات
من قبل المرأة بعصية فلا نفقة لها وإن طلقها
لم أره سقطت نفقتها وإن ماتت ابن زوجها
نفسها إن كان بعد الطلاق فلها نفقة وإن كان
قبل الطلاق فلا نفقة لها وإن جبت المرأة في دين
أو غصبها رجاها فذهب بها أو جت مع
غيره فلا نفقة فذلها وإن مونت في منزل الزوج
فلها النفقة ويفرض الزوج نفقة خادمتها إن
كان مؤسراً أو يفرض لخدمته خادماً وحيداً أو غنيداً

وإذا سلمت
عادت نفقتها

وإذا تزوجت
بغير مهر
فلا نفقة لها
إلا ما مهرها

أن يكتفيا في دار مفردة ليس فيها أحد من أهله
إلا أن يختار ذلك وأن كان له ولد من غيرها فليس
له أن يكتفه معها وللزوج أن يمنع ولديها و
لدها من غيره وأهلها الدخول عليها ولا يمنعهم
من النظر إليها وكلامهم في أي وقت اختاروا
أعسر نفقته أصله لم يفتق بينهما ويقال لها
استدني علي وأذا غاب الرجل وله مال في يد
رجل يعترف به بالزوجية فرض القاضي في
ذلك المال نفقة زوجة الغائب ولده الصفا
والأولاد الكبار من الزمن وأخذ كميلاً
بها ولا يقضي بنفقة في مال الغائب إلا لفقول
وإذا قضى القاضي لها بنفقة في الإفسار نفق
أيسر أصمته ثم لها نفقة المؤسر وإذا أصبت

مودة

نفقة

نفقة

رضعاً فليس لأم أن ترضع ويتأجر له الأب
 من رضعه عندها فإن استأجرها وورثها
 أو معتقته لتضع ولدها المخرج وإن انفقت
 عندها فاستأجرها على رضاعه جائز فإن قال
 لالأب لا تستأجرها وجاء بغيرها فرضت الأم
 بثأجرها لا جنيته كانت الأم أحق بها وإن التفت
 زيادة لم يجبر الزوج عليها ونفقة الصغير
 جبراً على أبيه وإن خالفه في دينه كما يجب
 نفقة الزوج على الزوج وإن خالفته في دينه
 والله أعلم **كتاب النفقة** وإذا وقعت الفقة
 بين الزوجين فالأمر أحق بالولد فإن لم تكن الأم
 فأم الأب ^{فإن لم يكن الأب فأم الجد} فإن لم تكن جدة فالأخت
 أو وليها من أهله والحالات وتقدم إن خلت من الأب

منها بطلان

والأم

والأم لا الأخ من الأقرن ثم الأخت من الأب ثم
 الحالات أو ولي من أهله ينزلن كما ينزلن الأ
 خوات ثم العمة ينزلن كذلك وكل من تزوجت
 زوجاً سقط حقها إلا الجدة إن كان زوجها
 بالجد فإن لم يكن للصبي أم أو بنت أخيه فإ
 خضعت فيه الرجال فأولهم به أقربهم نسباً
 والأم والجدة أحق بالتمام حتى ياكل ويشتب وحده
 ويلبس وحده ويستحي وحده وبالجارية
 حتى تخيض ومن سوى الأم والجدة أحق بالجارية
 حتى تبلغ حد الثبني والآمة إذا اعتقها مالكها
 وأم الولد إذا اعتقت في الولد كاطرة وليس لأ
 مته وأم الولد قبل العتق حق في المولود والآ
 مة أحق بولدها المسم ما لم يغفل الأديان

لأنه يخاف أن يالف الكفر وإذا أردت الطلاق
 تخرج بولدها من المهر فليس لها ذلك إلا أن تحج
 إلى وطنها وقد كان الزوج تزوجها فيه وعلى الرجل
 أن يتفق على أبيه ولجده وصدقاته إذا كان
 فقراً وإن خففه في دينه ولا يجب النفقة مع
 خلاف الدين أو الزوجية واليهين والجدات
 الولد والولد ولا يشارك الولد في نفقة أبويه
 أصراً فالنفقة لكل ذي رحم محرم إذا كان صغيراً
 وفقيراً أو كانت امرأة بالغة فقيرة أو كان ذكراً
 أو عبي فقيراً يجب ذلك على قدر البهراة ويجب
 نفقة الابنة البالغة والابن الزوجي على أبيه
 إن شاء على الأب الثلثان وعلى الأم الثلث ولا
 يجب نفقة زوج مع اختلاف الدين ولا يجب على

الغني نفقة الفقير وإذا كان للابن الغائب مال
 في نفقة جاز عند أبي حنيفة رضي الله عنه وإن باع
 العنصر لم يجز وإن كان للابن الغائب مال في يده
 أبويه فأنفقاه له ^{وإن كان له مال}
 في يده جنيته فأنفقاً عليها بغير إذن القاضي فمن
 وإذا قضى القاضي للولد والوالدين وقدمي الأرحام
 بالنفقة فنقضت مدة سقطت إلا أن ياذن القاضي ^{عليه} لولد بنفق
 في الاستدانة عليه وعلى المولى أن يتفق على
 عبده وأمه فإن امتنع وكان له مال التمسها
 وأنفقاً وإن لم يكن لها كسب أجبر المولى على
 بيعها ^{بما لا يضرها} العتق يفسخ حظ البايع
 الحاقول في ماله وإذا قال المبيع أو أمته أنت

عليه

شعر

حر او معنق او عتق او حررا و قد حررتك او
اعتقك فقد عتق بنو المولى العتق او لم ينجو
لك اذا قال راسك حر او وجهك او رقبك او
ورقبك او بعتك او قال لامت فربك حر
ولو قال املك لي عليك ونوى بالحق عتق
وان لم ينوى لم يعتق وكذلك جميع كناية العتق
وان قال لا سلطان لي عليك ونوى به العتق
لم يعتق وان قال هذا ابني وثبت على ذلك
او قال هذا مولاي او يا مولاي عتق وان قال
يا بني او يا اخي لم يعتق وان قال لعلام ليلوله
مثله لمثل هذا ابني عتق عند ابي حنيفة
خلافا للشافعي وان قال لامت انت طالق بنوى
به لليق لم يعتق وان قال لعبدي انت مثل

الحر

لشركه وان قال ما انت الا مخرعتي واذا ملك ذا
لهم حرم منه عتق عيب واذا عتق المولى بعض
عبداه عتق ذلك البعض ويسعى بقية قيمته
عند ابي حنيفة وقال لا يعتق كله واذا كان العبد
شركس فاعتق احدهما نصيب عتق وان كان
موسرا فشره بالخير عند ابي حنيفة ان شاء
اعتق وان شاء من شركه قيمته نصيبه و
ان شاء استعفى العبد وان كان المعتق معرا
فالشرك بالخير ان شاء اعتق وان شاء
استعفى العبد عند ابي حنيفة وقال لا ينسلك الفان
مع البسار والتجارة مع الفسار وان اشترى
عبدان ابدا احدهما عتق نصيب الاب ولا ضمان
عليه وكذلك ان ورثه فالشرك بالخير وان

ولزمه المال مثل ان يقول للعبد انت حر على الحق
او بالعين او علي ان تعطي الفان او علي ان يملك الفان
واذا قبل العبد في جميع ذلك عتق بالتسعة
لزمه شرطه ولو قال اديت الحق الفان فانت حر
صار ما دونها فان اضر المال اجبر له المولى على
قبضه وعتق العبد وكذلك الامانة من ماله اضره
ولدها من زوجها ماله لسيدها وولد لشرته
العبد حر وانته اعلم **كتاب التدبير** اذا قال الله
لي لما ولك اذا امت فانت حر عند ابي حنيفة او انت مد
بر منى او انت مدبر او قد برتك فقد صار مدبرا
لا يجوز بيعه واهيته والمولى ان يستخذه
ويجيره وان كانت امته فله وطنها وله ان يزوجهما
فان مات المولى عتق المدبر من ذلك ماله ان ضحى من

لشركه وان قال ما انت الا مخرعتي واذا ملك ذا
لهم حرم منه عتق عيب واذا عتق المولى بعض
عبداه عتق ذلك البعض ويسعى بقية قيمته
عند ابي حنيفة وقال لا يعتق كله واذا كان العبد
شركس فاعتق احدهما نصيب عتق وان كان
موسرا فشره بالخير عند ابي حنيفة ان شاء
اعتق وان شاء من شركه قيمته نصيبه و
ان شاء استعفى العبد وان كان المعتق معرا
فالشرك بالخير ان شاء اعتق وان شاء
استعفى العبد عند ابي حنيفة وقال لا ينسلك الفان
مع البسار والتجارة مع الفسار وان اشترى
عبدان ابدا احدهما عتق نصيب الاب ولا ضمان
عليه وكذلك ان ورثه فالشرك بالخير وان

والا كان مولى العبد لم يعتق

انما العتق بالحر

ولزمه

الثالث وان لم يكن له مال غير مسمى في ثلثي قيمته
 فان كان على المولى دين يستحق قيمة العبد يسعى في
 جميع قيمته لجمع اخراجه وولد المذنب مدبر فان
 علم التدبير بنوينا على صفة مشر ان يقول ان مت
 من مري هذا الوسخى هذا او من مرض كذا فليس
 بمدبر ويحجج به فان مات المولى على الصفة التي
 ذكرها متقن كما يعتق المدبر وانه اعلم ولكم
باب السب اذا ولده الامه من مولاها فقد صار
 ام ولد له لا يجوز بيعها ولا قتلها ولا وطئها ولا
 سفادها ولا جارتها وتزوجها ولا يثبت نسب ولد
 لها الا ان يعرف به المولى فان وجأت بعد ذلك بولده
 يثبت نسب بغير اقرار وان نفاه انقضى بقوله ولا
 نزوجها فجاء بولد فله حكم امه واذا مات المولى

بالمسجد

متقن

عققت بجميع المال ولا تلزمها البعائية الغر
 ما وان كان على المولى دين فان وطئ الرجل امه
 غير متقن فولاته بنته ثم ملكها صارت ام ولد له
 واذا وطئ الاب جازيته ابنته فجاء بولد فادعا
 ثبت نسب وصارت ام ولد له وكان عليه قيمتها
 ليس عليه عقرها ولا عكبه قيمته ولدها وان
 وطئ المولى مع بقائه الاب لم يثبت النسب فان
 كان الاب ميتا يثبت النسب لولده كما يثبت
 واذا كانت الجارية بين شركتين فجاءت بولد
 فادعا احداهما يثبت نسب بنته وصلة امه
 لولد وعليه نفقة عقرها ونفقة قيمتها وليس
 عليه شئ من قيمة ولدها فان ادقيله معا ثبت
 نسب منها وكانت لام ام ولد لها وعليه نفقة ولده

عقبت

له التزوج ان باذن المولى ولا يهب ولا ينصف
 من ثمنه ولا يبيعه ولا يهدى فان ولد له ولد
 اشترى في كتابته وكان حكمه حكم امه
 كسوفان تزوج المولى عبده من امته ثم كان له ولد
 وكان كسبه لها وان وطئ المولى مكاتبته دخل في كتابتها
 لرمه العقر فان جنى عليها او عك ولدها لم
 منه الجنائية وان تلغى مالا لها عزمه واذا
 اشترى المكاتب اباه او ابنته دخل في كتابته
 واذا اشترى ام ولد له دخل في كتابتها
 المكاتبه ولم يخرجه بيعها وان اشترى ذراحم
 عمر من امه او ولد له دخل في كتابته عند اخ
 حنيف مدخلها لها واذا اعجز المكاتب عن نظر
 لحكم في حاله فان كان له دين يقبض او مال

منها نفق العقر قصير صلا على الاض ويورث الابن
 من كل واحد منهما ميراث ابن كامل وهما يرثان
 منه ميراث اب واحد واذا وطئ المولى جازيته مكاتب
 تب فجاء بولد فادعا فان صدقه للكتاب
 للكتاب ثبت نسب الولد منه وكان عليه عقرها
 وقيمت ولدها ام ولد له وان تدب في النسب
 لم يثبت **كتاب المكاتب** واذا مكاتب المولى عبده او
 امته على مال شرط عليه وقبل العبد دفع وصلا
 مكاتباً ويجوز ان يشترط المال حالاً ويجوز من
 ومتجماً ويجوز كتابة العبد والضعيف اذا عقال
 البيع والشراء واذا صحت الكتابة خرج المكاتب من
 يد المولى ولم يخرج من ملكه فيجوز له البيع والشراء
 والسفر وليس للمولى ان يمنع من ذلك ولا يجوز

له

يقدم اليه لم يعجل بغيره وانظر عليه ليومين و
الثلاث فان لم يكن له وجه وطلب المولي
تجيزه بغيره ونسخ الكتابية وقال ابو يوسف
بغيره حتى يتولى عليه بخان واذا جاز الكتابية
الى احكام الوقف وكان مافي يده من الكتابية
وان مات الكتاب ولم مال لم تنسخ الكتابية
فثبت كتابته من الكتابية وحكم بعتها في اخذ
جزء من اجزاء حيونه وان يترك دفاء وترك
ولدا مولودا في الكتابية سوي في كتابه ابيه على
نجوبه واذا ادى حكما بغتف ابيه قبل موته و
عق الولد وان ترك ولدا اشترى في كتابته
قبل ان يودي الكتابية حاله والا ردوت
في البرق وان كاتبه لم على حجر او على قبة نفسه

فالكتابية

فالكتابية فاسدة فان ادى للخر عتق ولزمه ان
يخرج في قيمته ولا ينقص من التمس ولا يزد عليه ولا
كاتبه على حيوان غير موصوف فالكتابية جائز
واذا كاتب عبدي كتابته وله من امواله درهم جائز
اذا عتقها وان عجز ارد الى الوقف وان كاتبها على
كل واحد منهما ضامن عن الآخر جائز الكتابية وا
بها ادى عتقا ويرجع على من يملك بتصف ما ادى
واذا عتق المولى كتابته عتق بعتقه وسقط عت
مال الكتابية واذا كاتب المولى اقم ولده جائز
وان مات المولى سقط عنها مال الكتابية وان ولده
مكتوبة منه ففي الخيار وان ماتت مضت على
الكتابية وان شاء عجز نفسها وصار ام ولده له
وان كاتب مملوكة جائز وان مات المولى والمال له

لماعتق واذا ادى للكتاب عتق وولاه لورث
المولى فان مات المولى عتق مديون وامراته واولاده
عليه واولاده له واذا تزوج عبد رجل امته لاضر
فاعتق المولى امته وهي حامل من العبد عتقت
وعتق صلبها وولاه للمال المولى الام لا ينقل عنه
ابدا فان ولده بعد عتقها لا يرث من ماله ولا
نولاه لمولى وان اعتق العبد حر ولا ابنه وانتقل
من مولى الام الى مولا الاب ومن تزوج من العبد عتقت
العبد فولاده له اولاده اولاده ولدها المولاه
عند الخ جنيعة وولاه العتقة تعصب فان كان
للعقد عصبة من النسب فميراثه للعقد فان ملك
المولى ثم مات العتق فميراثه لبني المولى دون بناته

كملت بالخيار بين ان تسحق في ثلثي قيمتها او
جميع مال الكتابية وان تبرع بكتابته في الثلثين
التدبير ولها الخيار ان شاء مضت على الكتابية
وان شاءت عجزت نفسها وصار مديون وان
مضت على الكتابية فالت المولى والمال له ففي
الخيار ان شاء مضت في ثلثي قيمتها عند الخ
حيقة وان اعتق الكتابية عبد على ماله لم
يجز واذا وجب على عوض لم يقض وان كاتب
الكتابية عبدا جائز لمولاه واذا ادى الثاني
قبل ان يغتفر الاول فولاده له وان ادى بعد
عتق الكتابية الاول فولاده له **كتاب الولاء**
اذا اعتق لرجل مملوك فولاده له وكذلك المدة
عتق فان شرطت سائبة فالشرط باطل والاول

وليس للنساء من العلاء الا ما اعتقت او اعتقت من
اعتقت اركان او كاتب مكنين او دبر او دبر
من دبروا اذا ترك المولي ابنا او ام ولد ابنت
العتق لهن دون ابن الابن والولد للكلية واذا
اسلم رجل على يد رجل وولاه على ان يشتر ويغفل
عنه او اسلم على يد غيره وولاه فانه لا يصح
وعقده على حواء وان مات ولا وارث له فيراث
للحولي وان كان له وارث فهو اولى منه وللحولي
ان ينقل عنه بولاية الى غيره مالم يعقل به فاذا
مات عنه لم يكن له ان يتحول بولاية وليس لولا
العتاق ان يعلو احد **كتاب النكاح**
القتل على خنثى او خنثى عمدا او شربا وعمدا
خطا وما جرى مجرى الخطا والقتل بسبب فالعمد

كتاب النكاح

ما عذر به

ما عذر به ببلع وما جرى مجرى التلاع
وتفريق الاضداد كالجد من الشب والحج والنار
موجب ذلك الماء ثم والقود ان يعفوا
لاولياء ولا كفارة فيه وشبهه العذر
حينئذ ان تعذر الضرب ما لبس ببلع ولا ما جرى
مجى التلاع ونالا اذا طرأ به عظيم او خفيف
فهو عذر وشبهه العذر ان يعذر ضربه بالم
يقول به غالباً وموجب ذلك على القولين الماء
ثم والكفارة والاقود فيه وفيه دية مغالطة
على العاقلة والخطا على وخمين خطا فيه العذر
وهو ان يري شئ يصان نظنه صيداً فاذا احمه
او يخطئ في الخطا وهو ان يري عرضاً فيعجب
دعي وموجب ذلك الكفارة والدية على العاقلة

خاتمة

ولا ما شرب فيه وما جرى مجرى الخطا مثل النائم
ينقلب على رجل فيقتله حكمه حكم الخطا واستا
القتل بسبب كما في البير وواضع الحجر غير ماله
وموجب اذ القذف ادعى الدية على العا
قلة ولا كفارة فيه والقصاص واجب بقتل
كل محقون الدم على التابيد اذا قتل عمدا او قتل
للمر الحرة والحرة بالعتد والمسلم بالذي ولا يقتل
المسلم بالمسلم ويقتل الرجل بالمرأة والابير بالغير
والصحيح بالاعى والزند ولا يقتل الرجل بالايحي والم
من ولا يقتل الرجل ابنته ولا ابنته ولا مذبته ولا
بكاتبه ولا بجده ولاه ومكاتبه ومنورته قتل
صا على اي سقط ولا يشتر في القصاص الا بالتيقن
فاقتل المكاتب عمدا وليس له وارث الا المولي

فله

فله القصاص وان ترك وفاة وارثه غير المولي وان
قتل عمدا رخص ليحجب القصاص حتى يجمع الرهن ليحجب القصاص
والمرتهن ومريض رجل عمدا فلم يزل صاحب فرس حتى
مات فعليه القصاص ومن قطع يد غيره عمدا من القصد
فقطعه يرد وكذلك الرجل وما ورث النقر والاذن ومن
ضرب عيني رجل فقلعها فلا قصاص وان كانت فاشة
فذهب ضوؤها فعليه القصاص تحجب المرأة وتجعل
له قطن رطب يتقاي باليمين بالمرأة حتى يذهب ضوؤها
فوالرهن القصاص وفي كل شعبة يمكن المماثلة القصاص
واقصاص في عظم السن وليس فيما دون النفس شبه
فما انا هو عمدا او خطا واقصاص بين الرجل والمرأة
فيما دون النفس والابن العبد من ويجب الاطراف
بين المسلم والكافر والذي ومن قطع يد رجل ينفق العدا

خاتمة

وبجدة جائفة فبئس ما فلا قضا وان كانت يد
 القطع صحيحة وتبر القاطع شدة او ناقصة الاصل ما يقع
 فالقطع باختياره شدة قطع اليد المصيبة واثني لغيرها
 وان شاء اخذ الارض كاملا ومن شجع رجلا فاستوعبت
 النجبة ما بين قريته وحي لا يستوعب ما بين قريته
 الشاج فالشجوع باختياره ان شاء اقتضى بقدر الشجعة
 يشتد الجانيين شدة وان شاء اخذ الارض ولا تقبل
 واللسان ولا الذكر الا ان يقطع الحشفة وان ا
 صطاح الغنابل وأولياء المقتول على مال سقط العقل
 ووجب للمال قليلا كان او كثيرا فابى عنى احدا
 لشكاه من القهر او صلح من نصيبه على صلح عوض سقط
 الباقين من القصاص وكان لهم نصيبهم من الدية
 واذا قتل جماعة واحد اقتضى جميعهم اذا كان عمدا

واذا

واذا قتل واحد جماعت ففى اولياءه المقتولين قتل
 بجماعتهم وليس لا شئ لهم غير ذلك فاذا حصل واحد قتل
 وسقط حق الباقيين ومن وجب عليه القصاص مات
 سقط القصاص عنه واذا قطع رجلان يدرجل واحد
 فلا قصاص على واحد منهما وعليها نصف الدية واذا
 قطع واحد يدرجلين من رجلين ففى اولياءهما ان يقطعوا يدرجل
 ويأخذ من نصف الدية ينسأنها نصفين واذا
 سقط واحد منها قطع يدرجل على غيره نصف الدية
 واذا اقر الرجل العبد بقتل العمد لزمه القود ومن
 ربح رجلا عمدا فز المهر منه الى آخره فان فعله
 القصاص للاول والدية للثاني على عاقلته والله
 اعلم واحكم **كتاب القياس** اذا قتل الرجل رجلا
 شبه عمدا فعلى عاقلته دية كمغلفة وعليه

كذا في دية العمدة عند الخليفة والى يوسف
 رخص الله مائة من الابل اربعا خمس وعشرين بنت
 مخاض وخمس وعشرين بنت لبون وخمس وعشرون
 حقة وخمس وعشرون جذعة ولبيت الخيل
 الا ان الابل خاضة فاذا قتل ما لا دية من غير الابل لم
 يغلط وقتل الخطاء تجب الدية على العاقلة والفقارة
 على الغنابل والدية في الخطا ما من الابل اجساد
 عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون
 حقة وعشرون جذعة ومن الذهب الف دينار
 ومن الورق عشرة الاف درهم ولا تعدت الدية الا
 من هذه الانواع الثلاثة عند الخليفة وقال
 منها ومن البقر مائة بقة ومن الغنم الف شاة ومن
 الخيل مائة حقة ثوبان ودية السلم والذبيحة

و

في النفس الدية وفي الماذون الدية وفي اللسان الدية
 وفي الذكر الدية وفي العقل اذا ضرب رأسه فذهب
 عقله الدية وفي العتية اذا حلفت فلم يثبت الدية
 وفي كسر الرأس الدية وفي الحاصبين الدية وفي
 العينين الدية وفي الشندين الدية وفي اليدين
 الدية وفي الاذنين الدية وفي الرجلين الدية وفي الشين
 الدية وفي ثدى المرأة الدية وفي كل واحد من
 عظامها الدية وفي اشعار العينين الدية
 وفي اصبعيها ربع الدية وفي كل اصبع من اصابع
 لبون والرجلين عشر الدية والاصابع كلها سواء
 وكل اصبع فيها ثلث عشرة مفاصل ففي احدى مفاصل
 دية الاصبع وما بينهما مفصلان ففي احدى مفاصل
 الاصبع وفي كل سن خمس الابل واللسان والقرن

سواء ومن ضرب عضواً فاذهب منفعتة ففيه بنية
كاملة كما لو قطع كاليتر اذا شلت والعين اذا
ذهب ضوءها والشجاج عشت لما طلع والاربعه وال
لذائبة والباضعة والتهجمة والحاف والموضحة
والهاشمة والمنقلة والامت الموضحة القصاص ان
كانت عمداً والقصاص في بنية الشجاج وفيما دون
الموضحة حكومت عدل وفي الموضحة ان كانت خطأ
نصف عشر الدية وفي الهاشمة عشر الدية وفي
المنقلة عشر الدية وفي الامت ثلث الدية فان
نغرة فبحر خائفتان ففيها ثلث الدية وفي الموضحة
ثلث الدية وفي اصابع اليد نصف الدية وان قطع
مع الثلث ففيها نصف الدية وفي الزيادة حكومت عدل
وان قطعها مع نصف الساعير ففي الكف نصف الدية

وفي الزيادة

وفي الزيادة حكومت عدل وان قطعها مع نصف الساعير
ففي الكف نصف الدية وفي الزيادة حكومت عدل وفي
الاصبع الزائد حكومت عدل وفي عين البقي ولست
وذكره اذا علم تحت حكومت عدل ومن شج رجلاً
سوطه فذهب عقله او شوز اسد دخل ارض
الموضحة في الدية وان سمع ذهب سمع او بصر
او كلف نعلية ارض الموضحة مع الدية ومن
قطع اصبع رجل فثلث اخص الى جنبها ففيها
الارض والقصاص في عنده اي ضيعة به ومن
قطع ستر رجل فثلث مكانه آخر مقط الارض
ومن شج رجلاً فالتحمت الشجة ولم يبق لها اثر
وبنت الشجر سقط الارض عنده وقال ابو يوسف
ارض الامر وقال غيره اجرة الطبيب ومن جرح رجلاً

رجلاً جرحه لم يفيض منه حتى يبرأ الى جمع ومن قطع
يد رجل خطأ لم يقتله قبل البرز فعليه الدية وسقط
ارض اليد وكل من سقط فيه القصاص يشبهه فان
لغية في مال الغائل وكل ارض رجب بالصلح فهو
مال الغائل واذا قتل الابن عمداً فالدية في مال
في ثلث سنين وكل جنابة اعترف بها للجاني هي
في مال ولا يصر على قاتله وعمار الحق والجون
خطأ وفي الدية على العاقلة ومن جوف يد في طريق
المسلمين او وضع جراً افتاق بها انساناً فالدية
على عاقلة او تلحق فيه بهيمة قصاصها في مال
وان شج في الطريق رؤسنا او مينا فسقط على
انسان فعليه الدية على عاقلة ولا كفارة
على حافر البئر وواضع الحجر ومن حفر بئر في ملكه

فقطر

فقطر بها انسان لم يضر والراكب ضامن لما او طارت
الغاب وما اصابه بغيرها او كرمت نفسها ولا يضر
ما نفقة برجلها او ذنبها فان رايت في الطريق
فقطر بها انسان لم يضر والسايق ضامن لما
صابه بغيرها او جرحها والتايد ضامن لما اصابه
بغيرها دون رجلها ومن قاذط قطاراً
فمضايق لما او طافان كان معاً سائقاً
لضمان عليهما واذا جنى العبد جنابة خطأ
قبل مولاه اما من تدفعه بها او تغريبه فان
دفع ملك وفي الجنابة وان فداه فداه بها
رثها فان عاد جنى كان حكم الجنابة الثانية
حكم جنابة الاولى فان جنى جانيثين قيل للمربي
اما ان تدفع الي وفي الجانيثين يقتل

على قدرتها واما ان نفديه بارش كل واحد منهما
وان اعتقد المولى وهو يعلم بالجناية ظل الاقل
من القيمة ومن ارشها وان باعه المولى او لفتها
بعد العلم بالجناية وجب عليه الارش واذا جنى
المذنب او امر الولد جناية ضمن المولى الاقل من قيمتها
ومن ارشها فان جنى اخيه وقدر دفع المولى القيمة
الاولي بقضاء قاض فله منى عليه وتبع وفي الجنا
ية الثانية وفي الجناية الاولى فيشرك فيها
خذوان كان المولى دفع القيمة بغير قضاء قاض
فالمولى بالخيار ان يعاقب الليل وان شاء اتبع وفي
الجناية الاولى واذا مال الحابط الى طريق المذنبين
فطرد صاحبك بنقضه واشهد عليه فلم ينقضه
فمنه ينقض على نفسه حتى يقطع من المثل

نفسه

واذا ملك من الغنم او من غيرها
في الجنتين موش عت وفي جنتين الامانة اكان ذكرها
نصف عشر فيمنه لو كان حيا وعشر قيمته اذا كان
ذكر انثى واكثر من الجنتين والامانة وشبه القرد
للطاعن رقبته موشة فله جرد فصا ثم من
سنا بعين ولا يجوز فيها الطعام **كتاب القسامة**
واذا وجد القتيل في الحلة ايعلم من قتله استعان
ضحيون رجلا منهم من غيرهم المولى باقته ما قتلناه
واعلمنا له قاتله واذا اختلفوا ففي اهل الحلة با
لذنية ولا يستحق المولى ولا يفتى له بالجناية وان
يكثر اهل الحلة كثر اليمان عليهم حتى يتم
رجلا ولا يدخل في القسامة صبي ولا جنون ولا عب
ولا امرأة وان وجد ميتا لا اثر به فله قسامة والاذنية

وكذلك

وكذلك اذ كان يسيل النهر من الغنم او من غيرها
سبي وان كان يخرج من قنينة او من اذنيه فهو
قتل وان وجد القتيل على دابة يسقها رجل فاق
لهية على عاقلة ولا يدخل السكان في القسامة مع
الك من ذك حبيبة ويقي على اهل الحلة
دون الشترين وان بقي واحد منهم وان وجد القتيل
في سفينة فالقسامة على من فيها من الكتاب والاذنية
حين وان وجد القتيل في سفينة حلة فالقسامة
على اهلها وان وجد في الجاه او في الشارع الاعظم
فله قسامة فيه والذنية على بيت الدار وان وجد
في بئر يرب ليس بقرىها يمانه فهو هدم وان وجد
بين قريتين كان على قريتها وان وجد في وسط القرية
فهي هدم وان كان في حطب الشاقي

هو اقرب على الترخيم ذلك الموضع واذا ادى اليه
على واحد من اهل الحلة بعينه لم تستطع التماسه
واذا ادى على واحد غيرهم سقطت عنهم واذا ادى
الستينى باق ما قنلت ولا عقت له فانما لا غير
فان كان واذا اشتهر اثنان على رجل من غيرهم ان ذلك
لم يقبل بشهادتهما **كتاب المنازل** الدية في شبه النكاح
والخطا وكل دية وجبت بنفس الغنيل على العاقلة
والعاقلة اهل الديوان ان كان القتال من اهل
الديوان يؤخذ من عطاءهم في ثلث سنين فان
خرجت العطايا في اكثر من ثلث سنين او اقل
اخذه منها ومن لم يملك من اهل الديوان فعاقلته
قبيلت تقسط عليهم في ثلث سنين لا يزداد الواحد
على اربعة دراهم في كل سنة درهم ودينارين ويتفق

نما

منافان يتبع القبيلة لذلك فله امر اقرب العاقل من
غيرهم ويرسل القتال مع المعاقل فيكون تمايود ي
ما يصيرهم وان لم يملك القتال عاقلة فالدية على بيت المال
وعاقلة العتق فيلذوا له وسوى الموااة يعقل عن موااة
وقيلته وان يتحمل العاقلة اقل من نصف عتق الدية
يحمل نصف العتق فصاعدا وما نقص من ذلك فهو في
مال البيت والعقل العاقلة جناية العبد ولو
جناية العبد ولا تعقل الجناية التي اعترف بها المالك
الا ان يصدر قوة ولا تعقل بالنزاع بالصلح فان اخطى
العبد جناية خطأ كانت على عاقلة **كتاب الحدود**
الزنا يثبت بالبينة والافرار بالبينة ان
يشهد اربعة من الشهود على رجل وامرأة بالزنا فيسأله
الامام عن الزنا ما هو وكيف هو وان زنا وعن زنا ومضى

شأنك

زنا فاذا بينوا ذلك وقالوا راينا به وطها في فحشا
كما قيل في المحلة وسأل القاضي عنهم فعدوا في
الستر والعلا بنية حكم بثلثها دية ولا قران لا يقر
البالغ العاقل على نفسه بالزنا اربع مرات في اربع
محاليس من محاليس المقر كلما اقر مرة اقصا
فاذا تم اقراره اربع مرات سئله عن الزنا ما هو
كيف هو وان زنا وعن زنا ومضى زني فاذا بين ذلك
لزومه الحد وان كان الزاني محصنا رجه بالمحارقة حتى
يموت يخرج رجه الى ارض فضاء يبتدىء في الشهود
برجه ثم الامام ثم الناس فان امتنع الشهود من
الابتداء سقط الحد وان كان مقرا ابتداء الامام ثم
الناس ويعتسل ويقتل ويصل عليه وان لم يكن محصنا
وكان حر الحد فاية جلدة يامر الامام بضرب

فان

لاقرة له ضربا متوسطا ويتبرع عنه ثيابه ويقرب
القاضي على اعظائه الاعلى راسه ووجهه ووجه
وان كان عبدا خمسين جلدة كذلك فان رجع
المقر من قراره قبل اقامة الحد عليه او سقطه
قبل رجوعه وخلى سبيله وقبض الامام ان يلقن
المقر الرجوع ويقول لعلك لم تست اوقبلت والرجل
والمرأة في ذلك سواء غير ان المرأة لا يترجع عنها
ثيابها الا الفرو والخش والستوح وان حضر لها في
الرجوع جاز ولا يقيم الولي الحد على عبيده الا باذن
الامام فاذا رجع احد الشهود بعد الحكم قبل الرجوع
سوى الحد وسقط الرجوع وان رجع واحد بعد الرجوع
حل المهر بطل الرجوع وعدة وضمن ربع الدية وان
نقص عدد الشهود عن اربعة حد واوسط ^{حصان}

ديار

الرجوع

ديار

ان يكون حراً بالغاً عاقلً مسلماً وقد تزوج امرأته
بتكاح صحيح ودخل بها وهما على صفة الاحسان ولا
يجمع في الحصن بين الجلد والرجم ولا يجمع في البكرتين
بلدد والنفي الا ان يرى الامام ذلك صالحة فيصير
به على قدر ما يرى واذا زنى المريض وحة الرض
رجم فان كان حراً لم يجلد حتى يبرأ واذا
زنت الحامل لم تحم حتى تضع حملها فان حدثها
لغير غنى تنعاق من نساءها وان كان حراً
الرجم رجعت واذا الشهد الشهود بخدشها
دم لم ينعمر ثم من اقامت الخد بعد غم من الامام
لم ينيل منها دهم الا ان خد الغدفة خاصة و
على امرأة احتيت فادون الفرج غير واحد
على زنى جاريت وله او ولد له وان قال

علت

است انا على حرام واذا وطأ جارية ابية او امه
وزوجته او وطئ العبد جارية مولاه وقال
علت انا على حرام حرد واذا طأ طئت انا على
لم يجد وزنى جارية اخيه او عتبه وقال
طئت انا حال حرد ومن زنت اليه غير امرأته
وقالت النساء انا مروءتك فوطها على خد عليه
وعليه المزموم وجد امرأته على فرشه فوطها
فليل الخد ومن تزوج امرأة فله قال له تكاثرها
فوطها لم يجب الخد ومن اى امرأة في الموضع المذكور
وعمل لوط فله خد عليه ويفزر عند اى ح
وزنى وقال هو كالزنا ومن وطئ بهيمة فله خد عليه
وفيزر ومن زنى في دار طيب او في دار البغي لم
خرج اليها لم يقم عليه الخد **كتاب خد غريب الخمر**

ومن شرب الخمر فوجدوا راجعها متوجرة فشهد
الشهود بذلك عليه او اقر فعليه الخد وان اقر
بعد ذلك راجعها لم يجد ومن سكر من البير خد
ولا خد على من وجد راجعها من تبتاها وايخه
الكرن حتى يعلم انه سكر من البير وشرب طوما
وليجرد حتى يزل عن السكر وخد طوما والسكر في
الخمر ثمانون سوفا يفر على يدينه كما ذكرنا في
الزنا وان كان عبداً اخذت اربعون سوفا ومن
اقر بشرب الخمر والسكر لم يرجع لم يجد ويثبت الشك
بشهادة رجلين وباقراء شئ واحدة ولا تقبل
في شهادة النساء مع الرجال **كتاب خد القذف**
اذا قذف الرجل رجلاً محصناً او امرأة محصنة
بصرح الزنا وطالب المغدوة بالخد حده عام

ثمانون

ثمانون سوفا ان كان حراً يفر الضرب على الاعضا
وليجرد من ثياب غير ان ينزع عنه الفرو والطقوش
وان كان عبداً اضر به اربعون سوفا والاحسان
ان يكون المغدوق حراً الفاعلة مستاء فيعاقب
فعل الزنا ومن نفى التبع غير فقالت لست لابيكم او
قال ابن الزناينة وات ميتة حصنة وطالب
الابن عتدها خد القاذف ولا يطالب بجد القاذف
لليت الا من وقع القذف في شبهة بقذف فاذ
كان المغدوف غيباً جازا له الكفار والمغدوف
ان يطالب بالخذ وليس للعبدان ان يطالب بمسك
بقذف اية الحق واذا اقر بالمقدور لرجع لم يقبل
رجوعه ومن قال للذقي يا بنطي لم تحرد ومن
قال لرجل يا ابن ماء النساء وليس بقذف واذا

ثمانون

كتاب الخد

أشبه اليتمه أو خاله أو زوج أمه ليس يثاق
وزوجي وطناً صراماً في غير ذلك لم يجد فاذن
ولذلك جنة والزنا لا يجد فاذن فيها ومن فذ
أمة أو عبداً أو كافراً بالزنا أو ذوقاً سائماً في
الزنا فقال يا فتى أو يكافراً بالزنا أو يا حبيب
وإن قلت يا حله أو يا خنزير لم يعذر والتعذر بالسن
سقط وثله دون سوطاً وإن كان له ثلث جواب
وقال أبو يوسف يبلغ بالتعذر ستة وثبعون
سوطاً وإن رأى الأسير أن يضرب الضرب في
التعذر الحبس فعل واشتد الضرب التعذر ثم حد
الزنا ثم حد الضرب ثم حد القذف ومن حد
الأسير أو غيره فإذ قدسه حدراً وإذا حد المسلم
في القذف سقطت شهادته وإن تاب وإن حد

ككافراً
ككافراً

ككافراً

ككافراً
ككافراً

ككافراً
ككافراً

ككافراً

ككافراً

ككافراً

لا تقطع ولا تقطع بيد السارق الا ان يحضر الشرف فيه
 فيطالب بالشرقة فان وهنتها من السارق او بلعها
 آتاه او انقضت قيمتها من التصاب لم يقطع ومن
 سرق عينا فقطع فيها فرة هاتم عاد فيها وقفا وهي
 جالها لم يقطع وان تغبرت عن حالها مثل لو كان
 غزا فقرة قطع فيه ثم رده ثم تسبج فعاد فيه ثم
 فرسه قطع وان السارق والعين فاعة في يابو ردها
 وان كانت هالكة لم يقطع واذا ادعى السارق ان
 العين عنده الشرفه مكمل سقط القطع عنه فان لم
 يقر بيته وان خرج جماعة مستنوعين او واحد
 يقدح على الاستماع فقصروا قطع الطريق فاه خذ
 نيل ان ياخذوا مالا ويقتلوا نفسا حبسوا المايم
 حتى يجردوا بتوبة فان اخذوا مالا مثله او ذبي

ولاهون

والاهون اذا قسر على جماعة اصله من واحد منهم
 شقة لهم قضايدا او ما قيمته ذلك قطع الامام
 ايدهم وارجلهم من خلاف وان قتلوا ولم يخذلوا
 قتلهم الامام حدا وان غي الاولياء عنهم لم يلغى الي
 عفوهم وان قتلوا واخذوا المال فالامام بالخيار
 ان يشاقط ايدهم وارجلهم من خلاف وقتلهم
 صلبهم وان شاء يصلبهم ايضا ويبع بطنه بخرج
 الى ان يموت ولا يظن اكثر من ثلثة ايام فان كان
 فيهم جنى او عجز او ذور حرم من المقتول عليهم
 سقطت يد الباقين وصار القتل لا وليا
 ان شاؤ قتلوا وان شاء عفووا واذا باشت القتل
 واحد منهم اجرى الحد على جماعة من كتاب الشريعة
 الشريعة الحرة اربع للز وهو مصير العنب والشت

كتاب الشريعة

وتذوق بالزبد والعصير اذا اطلع حتى ذهب اقل من
 لبنة طام ونقع النمر والذئب ونبيذ النمر والذئب
 اذا اطلع كل واحد منهما ادى طبخة حلال عند ابي
 ح والى يوسف وان اشتد اذا شرب منه ما لم يعلج
 في ظنه ان لا يسكر من غير نية ولا طيب ولا باس في الخيل طين
 ونبيذ القمل والبن والحنطة والنعير والذرة حلال
 وان لم يطبخ وعصير العنب حتى ذهب ثلثاه وبقي
 ثلثه حلال وان اشتد ولا بأس في النبيذ في الدنيا
 وطاهر والنعير المزقت وطردتها واذا اختلفت في
 تحمل لمن حلت سواء ما شرب منها او شرب طعم فيها
 ولا يكره تخليها **كتاب الامتداد** يجوز الاصطفاة
 بالكلب العالم والعهد والبانجي وسائر الجوارح
 العائمة وتعد الكلب ان يترك الكلب ان يشق

كتاب الامتداد

من وتعلم البانجي بان يرجع الى دعوتيه دعي فان
 اسلم كلبه العالم او باس او صغر وذكر اسم الله بها
 وتعاقد انزاله فاحذر الصيد وجره فان
 حل لكل وان اكل منه الكلب لم يؤكل وان اكل منه
 البانجي لم يؤكل وان ادرك السيل الصيد حيا وجب
 عليه ان يذكيه وان ترك تذكيته حتى مات لم
 يؤكل وان حنفه الكلب لم يؤكل وان شاركه
 غير مقدم او كلب حوسي او كلب لم يذكر اسم الله
 عليه عند ارساله لم يؤكل واذا رمى الرجل شيئا
 لم يصيد فستى عند الرمي لكل ما اصاب اذا جاز
 التسميات وان ادرك حيا كاه وان تقيته
 ترك تذكيته حتى مات لم يؤكل ولو وقع التسميات
 فخال حتى لا يهاب عنه ولم يزل في طلبه حتى

ص

منه

صائبة ميتا لم يؤكل فان رعى صيدا فوقع في الماء لم
يؤكل وكذلك ان وقع على شطع او على جبل ثم تردى
منه الى الارض ومات لم يؤكل وان وقع على الارض ابتداء
أكل وما اصاب العرض لعرضه لم يؤكل وان جمع
أكل ولا يؤكل ما اصابته البندقة اذا مات منها واذا
رأى الحيوان قد قطع عضو منه وان قطع الاشارة
والاكثر مما يلي الجوارح وان كان الاكثر مما يلي الرأس
أكل الاكثر ولم يؤكل الاقل ولا يؤكل صيد الجوري وال
تد والونى ومن رعى صيدا فاصابه ولم يخفه ولم
يخرجه من بين فرائده اخر فقتله فهو الثاني ويؤكل
وان كان الاول اخفه فزماه الثاني فقتله لم يؤكل
الثاني خاص بقتله الاول الامانة من طهرته
ويجوز اصطياد ما يؤكل من الحيوان وما لا يؤكل

وفي بحث

وفي بحث الجوري والمرئى والونى والحمر فان ترك الذئب
الشبيه عتدا فالذئبة ميتة ايؤكل طهما فان
تركها شيئا أكل والذئب في طائفتين البت والحين
والعروفتي تقطع في الذكوة للمعوم والمري والدجان
فان نظرهما على الأكل وان قطع الذئبها نكذ لا يصيد
الصح وقال ابو يوسف ويحرم لا يدمى قطع للمعوم والمري
والودجين ويجوز الذئب البليط والمرة وبكل شيء من الغنم
الاكثر الثمانية والظفر القائم ويستحب ان يحد الذئب
شترته ويمنع السكين الخناق او قطع الرأس كله
ذلك وتؤكل ذبيحته واذا ذبح الشاة من قفاها فبقية
شها حتى قطع العروق جاز ويكلم وان ماتت قبل قطع العروق
وقد لم تؤكل وما استأخرت الصيد فذكوة الذئب
وماته حتى من الغنم فذكوة العقر والجح والمصب

في الباب الخ فاذا ذبحها جاز ويكلم والمستحب
في البقر والغنم الذئب فان خرهما جاز ويكلم ومن خر
سقاء ناقة او ذبح شاة او بقرة فوجد في بطنها ميتا
ميتا لم يؤكل اشعا ولم يصير ولا يجوز ان يذبح في السباع
ولا في غلبت الطير ولا باس بغاب الشروع ولا يؤكل الا
يغى الذي ياكل الحية ويكون أكل الضبع والصنبل والمثانة
كلها ولا يجوز أكل لحم الحيرة اهلية والبغال ويكون أكل
لم الفرس عند الفلانة ولا باس بأكل الارنب واذا
ذبح ما لا يؤكل طهر جلد الا لادنى وللمتبر فان
الذكوة لا تعمل فيها ولا يؤكل من حيوان الماء الا الشك
ويكلم أكل الشك الطافي منه ولا باس بأكل الحية والشك
ماهي وانواع الشك ويجوز أكل الجراد ولا ذكوة كاه
كتاب الاضحية الاضحية واجبة على من عزم على فقه

الاضحية

في يوم الاضحية عن نفسه واولاده الصغار يذ
بح كل واحد منهم شاة او يذبح بدنة او بقرة هفت
سبعة وليس على الفقير والمساكين اضحية ووقت الاضحية
يبدأ بطلوع الفجر من يوم النحر الا انه لا يجوز اكلها حيا
مع الذئب حتى يقبل الامام صلوة العيد فاما اهل التباد
فيذبحون بعد الظهر وهي جائزة في ثلاث ايام يوم
النحر ويومان بعده ولا يضحي بالاعياء والعوانس والعرا
بناء التي تمشي الى المنك والحياء ولا يجوز مقطوعة
الاذن والذئب والا التي ذهب الذئب اذيتها فان بقي
الاكثر من الاذن والذئب جاز ويؤكل ان بقي الحياء
وللماء وللعنبي والتمواء والاخيت من الابل والبقر والحمير
الغنم يذبح من ذلك كله الشئ فصاعدا الا الضان
فان الجذع منه يجزى ويأكل من لحم الاضحية ويكلم

والفعل ويدخر ويستحب أن لا ينقض الصدقة
من الثلث وينصرف جلد لها أو فعل منه من الية
تستخرج البيت والفضل أن يذبح أخيه يذبح
كان يحسن الذبح وذكر أن يذبحها الكتائب وإذا غلب
رجلان فذبح كل واحد منهما أخيه الآخر أحدهما
ولا ضمان عليه **كتاب الإيمان** الإيمان على ثلاث مرات
أضرب بين عموم وعين متعقد وبين لغو
بين الغوس على ثلاث مرات يتعدى الدب
نحو الإيمان نائم بها ضاربها ولا تقا نعيه إلا
الاستغفار والتوبة واليمين المتعقد على الحلف
على الأمر المستعمل أن يفعل أو لا يفعل وأما
في ذلك لزسه الكفاية وبين الغوا هو أن يحلف
على أمر ما في وهو يفتن أنه يفعل كما قال ولاست

بخلاف

بخلاف وهذه اليمين نرجو ألا يؤخذ الله
بها ولا يفسد في اليمين واليمين والناسي سواء
ومن فعل على الخلاف عليه سواء واليمين بالله عت
وجعل أو باسم من أنسائه من الرضخ والربيع أو بصفته
من صفاته ذاتية التي يحلف بها عتفا كقوله الله ولا
له وكبريائه الأقولة وعلم الله فانه ليكن بيننا
حلف بصفاته من صفته الفعل كقوله الله وسخطي
لم يكن خالفا كالتبى صلى الله عليه وسلم والقرآن
والكعبة والحرف والحلف بحروف الفصح والواو كقوله
والله والباء كقول بالله والله كقوله والله وقد
نقر للحرف فيكون خالفا كقوله الله لا أفعل
كذا وقال أبو جهم إذا قال وصلى الله فليس خالفا
وإذا قال أقسم أو أقسم بالله أو أحلف بالله أو أشهد

أيمان

بالله فهو خالف وكذلك قوله وعقد الله وشيئا
الله وعقبتا أو انذر الله وأن قال أن فعلت
فأما يهودي أو نصراني أو كافرا أن فعل كذا فهو
يمين وأن قال فعل عني الله وسخطي أو أنا را
أو أنا رب محم أو أنا ربيا فليس خالفا وكفاية
اليمين عتق رقبته بجزء فيها ما يحلف في الظاهر
وأن شاء كمن عتق مسكين كل واحد منهم ثوبا
فأزاد وأدنى ما يحلف فيه التسوية وأن شاء أظم
عتق مسكين كالأطعام في الظاهر فإن لم يبد
على واحد من هذه الأشياء صام ثلاث أيام
متتابعين فإن فعل الكفاية على الثلث لم يحلف
ومن حلف على عتقته مثل أن لا يمتلي أو لا يمتلي آياه
أو لا يمتلي فلان لا ينبغي أن يفتن نفسه ويكلف

من

تليينيه وإذا حلف الكافر فحلف في حال الكفر
أو بعد إسلامه فلا حلف عليه ومن حلف على
نفسه شيئا ما يملكه لم يقر محمدا عليه وعليه
لأن استباحة كفارة يمين فإن قال حلف على
حرام فهو على الطعام والشراب أن يئذي غيره ذلك
ومن نذر نذرا مطلقا فعليه الدفاه وإن عتق نفسه
بشرط فهو جسد الشرب فعليه الوفاء بنفسه الشرب
وغيره من الخفيفات الله رجع عن ذلك وقال إذا
قال فعلت كذا فمات حية وعمم أو عمم أو عمم
سنة أو صدقة بالملك اجزاء من ذلك كفارة
يمين وهو قول محمد ومن حلف لا يدخل بيتا
فكأن الكعبة أو المسجد أو البيعة أو الكعبة لم يحلف
ومن حلف ألا يلبس ثوبا وهو لا يلبس فترفع الحائض
لم يحلف ومن حلف أن لا يتكلم ففقر أو الصدقة لم يحلف

أيمان

وكذلك ان خلق لا يركب هذه الدابة وهو
كما فنزل في الليل لم يحنث بالنعوذ حتى يخرج ثم
يرحل ومن خلق لا يدخل ارضا فدخل ارضا
لم يحنث ومن خلق لا يدخل هذا الدار فدخلها بعد
من حذرت وصارت حرة حنت ولو خلق لا يد
خل هذا البيت فدخله بعد ما اتمد لم يحنث ولو
خلق لا يكلم زوجة فلان فطلقها فلان لم يحنث
ومن خلق لا يكلم عبيد فلان او لا يدخل دار فلان
فباع داره وبيعه فدخل الدار وكلم العبد لم يحنث
ولو خلق لا يكلم صاحب هذه الطليان فباعه فم
كله حنت وكذلك ان خلق ان لا يكلم هذا الشاب
فكلمه بعد ما صار شيخا او لا ياكل لحم هذا انسا
كبثا فاكله حنت وان خلق لا ياكل من هذه
الثلاثة فهو على شربة فان خلق لا ياكل من هذا الب

نصار

نصار يطبا فاكل لم يحنث ومن خلق لا ياكل ا
فاكل طبيا مذبا او لا ياكل طبيا فاكل سيرا
بناحت عند ان صيفه به ومن خلق لا ياكل طبا
فاكل انتمك لم يحنث ومن خلق لا يشرب من دجلة
فشرب منها بانه لم يحنث حتى يبيع فيها كرفا فحل
ان به ومن خلق لا يشرب من ماء دجلة فشربها
بانه حنت ومن خلق لا ياكل من هذه الحظ
فاكل من خبزها لم يحنث ولو خلق لا ياكل من
هذا الدقيق فاكل من خبز حنت ولو استف
كما هو لم يحنث ولو خلق لا يكلم فلانا فلانا
فكلمه وهو بحيث يبيع الا انه لم يحنث وان خلق
لا يكلم الاباذن فاذن له ولا يعلم الاباذن من
كلم حنت واذا استحق الولي رجلا لم يعلم

بكل واحد من البهائم فمدا على ولا يبيعه
صا ومن خلق لا يركب دابة فلان فركب دابة
عبد لم يحنث ولو خلق لا يدخل هذه الدار فدخل
على سطحها سبطها او دخل هذين حانت فان
وقف الباب بحيث اذا غلق الباب كان خارجا
لم يحنث ومن خلق لا ياكل الشواء فهو على اللحم دون
الباذنجان والجزر وان خلق الطليح فهو على ما يطبخ
من اللحم ولو خلق لا ياكل الروس فيمنع على يمين
في التناير ويبيع في اللحم المقطر ومن خلق لا ياكل
لحم فيمينه على ما يعتاد اهل مصر اكله حنت فان
ن اكل خبز العطارين او خبز الدار من اعراف لم يحنث
ومن خلق لا يبيع ولا يشتري او لا يوصف فوكل من
يعقل ذلك لم يحنث ومن خلق لا يترجم اولا

يطلوه

يطلق او لا يعق فوكل بذلك حنت ولو خلق لا يجلس
على الارض فجلس على بساط او على سمير لم يحنث ولو
خلق لا يجلس على سرير فجلس فوق بساط حنت وان جعل
فوقه سراير فجلس عليه لم يحنث ولو خلق لا ينام
على فراش فنام عليه وفوقه فراش حنت وان جعل
فوقه فراشا اخر لم يحنث ومن خلق يمين وقا
لان شاة اتف متصلا يمينه فل حنت عليه و
من خلق لا يمينه ان استطاع فهو على استطاعة
الفتحة دون القدم فان حله لا ياكل حيا او زوا
ولحين والذبان على ستة اشهر وكذلك الدقر
عند ان يوشق ويحد ولو خلق لا ياكل ايام فهو على
ثلاثة ايام ولو خلق لا ياكل الا ايام فهو على عشر عند
الحج وقول ابو يوسف ومحمد بن علي ايام التبع

وله خلق النمل الشهور ثم على عشر أشهر عندنا
وقال ابو يوسى وحده اثنا عشر شهرا وادخلوا
يفعل كذا تركه ابدا وان خلق لا يفعل ففعلاه مع
احده في بيته ومن خلق لا يخرج امراته الا اذنه فاذن
لها فخرجت ثم خرجت معه اخرى فبيدا ذنحت ولا
تدبر الاذنه في كل خروج ولو قال الاذن لك فاذن لها
فخرجت واحدا ثم خرجت بعدها فبيدا ذنحت لم يخرج
اذ اخلق ان لا يتفقا فالانفاد الاخر من طلوع الفجر
الظهر والعشاء من صلوة الظهر الى غروب الليل والتحو
من غروب الليل الى طلوع الفجر واذا خلق ليقين ذن
الى قريب ففهمادون الشهور ومن خلق ليلتين
هذه الدار تسع منها وترك فيها أهله صحت ولو
خلق ليجعدن للامساء او ليعلن هذا الخ

لنقطة

النعمة بمسنة وحنت من غيرها ومن خلق
يقضين فلا ناديت اليوم قضاء لم يوجد فلا
بعضا زيوفا او بمرحمة او مستحقة لم يحث لها
لحق وان وجد رصا او مستحقة حث ومن
خلق لا يخذل دينه درهمادون درهم نقبض
بعضه حتى يقضى جميع متفقا وان قبض دينه
شؤونين لم يتساغل بينهما الا بعمل الوزن لم يحث
وليس ذلك بتفريق ومن خلق لا يلبس البصر فلم
يأتيها حتى مات صحت في اخر يوم من ايام حياتها
كتاب الدعوى والبيئات المدعى من الجحيم على
المسومة اذا تركها والمدعى عليه من الجحيم على
المسومة والتقبل الدعوى حتى يذكر شيئا معلوما
في حبيب وقدم فان كان غنيا في يد المدعي

عليه كلف احضارها ليشير اليها بالدعوة وان كان
حاضرة ذكر قيمتها وان ادعى قمارا لحددة وذكر انه
في يد المدعي عليه وان يطالب بدينه وان كان حفا
في الذمة ذكر جنسه وقدم وذكر انه يطالب بدينه
فان صحت الدعوى سأل القاضي للدعاء عليه عنها
فان اعترف قضى عليه برها وان انكر سئل المدعي
البيت فان اخضرها ففي برها وان عجز عن ذلك
طلب بين خفيه استحق علينا فان قال الذي
في بيته حاضرة وطلب اليتم لم يستحق عليه
عند القاضي ضيف ولا يزد اليمين على المدعي والتقبل
بينت صاحب البيت في ذلك المطلق وان انكر المدعي
عليه من اليمين قضى عليه بالكلول ولزمه ما
ادعى عليه وينبغي للقاضي ان يقول له ان اخضر

عليك

طلب اليمين ثلاثا فان حلفت والا قضيت عليك بان
دعاء فاذا كرم العرض ثلاث مائة قضى عليه بالكلول
وان كانت الدعوى نكاحا لم يستحق للذكر عند
المصنف ولا يستحق في النكاح والرجعة والوفاء
في اليلد والرق والاستيلاء والوفاء والمدود وفا
قال ابو يوسى ومحمد يستحق في ذلك كله الا في
المدود واذا ادعى اثنان عينا في يد اخر كل واحد
منهما يدعي انتماله واقام البيعة ففي برها بينهما
فان ادعى كل واحد منهما نكاح امرة واقام البيعة
لم يقبض بواحدة من البيتين ويرجع الى قضيت
المرأة لاحدهما فاذا ادعى اثنان كل واحد منهما
انه اشترى منه هذا القدر واقامهما البيعة
لكل واحد منهما بالخيار ان شاء اخذ نصف العبد

بعضي الشئ وان شاء ترك فاذ افضى القاضى
فقال احدهما اختار لم يزل الارض انما اخذ جميعه
فان ذكر كل واحد منهما تاريخا ومع احدهما تبصره
اولي فاذا ادعى احدهما شئ ولا ضريبة وقبضا
واقام البيعة والتاريخ معهما فالشراء اولي وانا
دعى احدهما الشراء وان ادعت لسوء انتم تزوجها
عليه وفعما سواه فان ادعى احدهما رهن وقبضا
فالرهن اولي فان اقام التاريخان البيعة على الملك
والتاريخ فصاحب التاريخ الاول اولي وان ادعى
الشراء من واحد اقام البيعة على تاريخين فاه الاول
اولي فان اقام كل واحد منهما بيعة على لم يشأ
من اضره كزنايخا فمنهما سواه وان اقام التاريخ
البيعة على ملك موثق فا اقام صاحب البيعة

على

ملك اقدم تاريخا كان اولي وان اقام التاريخ و
صاحب البيعة كل واحد منهما بيعة على التاريخ فضا
صاحب البيعة اولي وكذلك التبع في الثياب التي للتبع
لا مشأ واحدة وكل سبيته الملك لا يتكسر فان اقام
للتاريخ البيعة على الملك وصاحب البيعة على الشئ
فهو اولي فان اقام كل واحد منهما البيعة على الشئ
من التاريخ والتاريخ لها نهاتة البيعات وان اقام احد
الذعيرين شاهد بين والارض اربعة فمسا سواه
ومن ادعى قصاصا على غيره في حقه استحق فان كفر
عن اليمين فادون النفس لزمه القصاص فان
نكس في النفس حبس حتى يقرأ ويخلف ومن لم يبع
يوسف ويحتم به يلزمه الارش فيهما جميعا فان
قال الذي في بيعة حاضرة قبل طهارة اعطى تعديلا

على

فبعض ثلاث ايام فان فعل والاسر بلا منتهى
ان يكون عيبا على الطريق فلا يلزم منه اضرار
البقاي وان قال المدعى عليه انك اودع عيب فلا
الغائب او رهنه غندي او غصبت منه اولية
فا اقام بيعة على ذلك فلا ضريبة بيعة وبيع
المدعى فان قال اتبعته من الغائب فهو خضم
فا وان قال المدعى من غنمي فا اقام البيعة و
قال صاحب البيعة او دعيه فلا ان اقام البيعة
لم تندفع لظفوة وان قال المدعى اتبعته من
فلا ان وقال صاحب البيعة او دعيه فلا ان تخط
للظفوة بغير بيعة واليمين بالله دون غيره
ويؤكد بذكر اوصافه ولا يستحق الطلاق ولا
بالعتاق ويستحق التهودى بالله الذي انزل

الشورع

التي تروى في موسى والفراف باق الذي انزل الا
تجمل على عيني والجوى باق الذي خلق النار وال
يعلمون في نبوة عبادهم ولا يجب تغليب اليمين على
المهر بزمان ولا مكان ومن ادعى ان ابناء من هذا
غنية بالزوجة استحق بالله ما بينهما بيع قايمة
فيه ولا يستحق بالله ما بيعت ويستحق الغضبة
الله ما يستحق عليك رقة ولا يستحق بالله
ما غضبت وفي التهام بالله ما بينكما انكاهما قام
فالحال وفي دعوة الطلاق بالله ما بين منك
الساعة بما ذكره ولا يستحق اليك ما طلقا ولا
ن كذا ان في يد رجل اذ عاها انسان احدهما
جميعهما والارض بينهما واقام البيعة فلصاحب البيعة
ثلاث ارباع ولصاحب التقويم ثلثا عند ان حلفه

شورع

وقال ابو يوسف ومحمد في بيعتها انما قاله كانت
في ايديها وسميت لصاحب البيع ففهمنا على وجه
القضاء واذا تنازعنا في دابته واقام كل واحد منهما
بيته اتناخت عنده وذكرنا في حاشية الدابة
يوافق احدى الشارحين فيه اولى وان استكمل ذلك
كانت بينهما واذا تنازعنا في دابة احدهما كتبها
والاخر متعلق بالجاريسا فالكتاب اولى وكذلك اذا
تنازعنا على بيع وعليه حمل لاحدهما فله الجدل
اولى واذا تنازعنا في قيم احدهما لا يسمي الاخر
متعلق بكمه فلا يثبت اهل واذا اختلف الميلا
يعان في البيع فادعى احدهما ثمنه وادعى البايع
القيمة او اعترف البايع بغير من البيع وادعى
المشتري الاخر اكثر منه فاقام احدهما من البيتين

كانت

ان البيت للراية اولى فان لم يكن كذلك
فما بينت قبل المشتري انما ان ترضى بالثمن الذي
ادفعه البايع والا فسخ البيع وقيل للبايع انما استلم
ما دفعه المشتري من البيع والا فسخ البيع فان لم يترد
ضيا استحق لكل واحد واحد منهما على دعوى الاخر
يتردي بين المشتري فاذا حلف فسخ القاضي البيع
بينهما وان تكلم احدهما عن الثمن لزمه دعوى
الاخر وان اختلفا في الاجل اذن من طليار او في
استيفاء بعض العقود عاينه فلا يتحالفا فالقول
قول من طليار والاجل مع يمينه وان هلك
البيع ثم اختلفا لم يترجا القاضي قول ابي حنيفة وولي
يوسف وجعل القول قول المشتري وقال محمد
يتحالفا ويصح البيع على قيمة الفالك فان هلك

فاذا اختلفا في الاجل قبل الاستيفاء العقود عليه
فما لنا وتردوا واذا اختلفا بعد الاستيفاء ولم يتحالفا
وكان القول قول الشايع واذا اختلفا بعد
استيفاء بعض العقود عليه في المدا ونسخ العقد فما بقي
وكان القول للمدعي قول الشايع واذا اختلفا في
الكتاب على مال الكتاب لم يتحالفا عند الحنفية
وقال ابو يوسف ومحمد يتحالفان وتفسخ الكتابة واذا
اختلفا الزمان في مائة البيت فما يصلح للرجل فهو
للرجل وما يصلح للنساء فهو للنساء فما يصلح لهما فهو للرجل
فان مات احدهما واختلف ورثته مع الاخر فما يصلح
للنساء والرجل فهو لباقي منهما وقال ابو يوسف في
المرأة ما تجوز به ما يشاء والباقي للرجل
فان باع الرجل حارسه فجاءه بولي فادعاه البايع فان

احدى القديسين ثم اختلفا في الثمن لم يتحالفا
عند ابي حنيفة الا ان يرى البايع ان يترك حقيقته
لك وقال ابو يوسف انما ان ويصح في حاشية
قيمة الفالك وهو قول محمد واذا اختلفا في الزمان
في المهر فادعى الزوج انه تزوجها بالثمن وقالت
تزوجها بالثمن فانها اقام البيتين فيك يمينته
وان اقام البيتين فالبيت بينت المرأة وان لم تكن
لصايبته تحالفنا عند ابي حنيفة ولم يفسخ
الكتاب وكلف بحكم من الثمن فان كان مهرها
مثل ما اعترض به الزوج او اقل مما قال الزوج ففي
ما قال الزوج وان كان مثل ما ادعت المرأة او اكثر
ففي ما ادعت المرأة وان مهرها اكثر مما اعترف
بب الزوج واقل مما ادعت المرأة ففيها يمين

ولذا

به لاقل من ستة اشهر من يوم البيع نحو ان البيع
وانت ام ولد وينسخ البيع فيه ويرد المصنف فان
ادعى المشتري مع دعوة البائع او بعده فدعوة البائع او قبل
وان ادعاه المشتري قبل دعوة البائع ثبت فيه وان
جاءت به لاكثر من ستة اشهر لم تقبل دعوة البائع
فيه الا ان يصدق المشتري فان مات الولد
وادعاه البائع وجازت به لاقل من ستة اشهر لم
يثبت الاستيلاء من الام فان ماتت الام وادعاه البائع
قد جاءت به لاقل من ستة اشهر ثبت التمسك
في الولد واخذ البائع بحصة الفقة والبرد حقت
الام في قول ابي يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة
رحمة الله عليه يرث الثمن كله ومن ادعاه
نسب الموصين ثبت نسبهما جميعا كتاب
الشهادات فصل في نكاح المهر والشهود واليهم

كتمانها

كتمانها اذا اظهر المدي والتملوة في الحادود
فيما اشاعت في الظاهر والتملوة في الفضل لا تقبل
ان يشهد بالمال في الرقة فيقول اخذ المال وايقول
سرق والشهادة على ابيتهما الشهادة على الناجية
فيما اربعة من الرجال ولا يقبل شهادة النساء ومنه
شهادة بقت الحادود والنكاح فيقبل فيها شهادته
شهادة الرجلين واليهم فيما اشهادة الرجلين او رجل
واحد فيسقط ما لا او غير ما لا في النكاح وفي
الطلاق والوكالة والوصية ويقبل في الولادة والكنية
والقبول بالنسبة في موضع لا يطعن عليه الرجال شهادة
امراة واحدة ولا يثبت ذلك في العيلة ونظر الشهادة
وقال علم اذ يثبت لم تقبل الشهادة وقال ابو حنيفة
يقتر الحام على ظاهر العدة السلام لا في الحادود

قال

والنكاح فان يثبت من الشهود وان طعن المقيم
فيهم قال عنهم وقال ابو يوسف ومحمد لا يثبت ان يثبت
عنهم في السر ويثبت في العلانية طعن المقيم او يلعن وما
ختمه الشاهد على نفسه اذ هو يثبت في نفسه مع
الباع والافراد الغيب والفضل وكلهم للمهر فان سعى
ذلك الشاهد او سعى ان يشهد به وان لم يشهد
عليه ويشهد انه باع ولا يقبل اشهاد في نفسه ما
لا يثبت حكمه بنفسه مع الشهادة على الشهادة فان
سعى شاهد ايشهد بشئ لم يحضره ان يشهد على
شهادته ان ان يشهد وكذلك لو سعى الشا
هد يشهد على شهادته لم يسع للمسمع ان يشهد
ولا يحل له ان يشهد اذا لم يخطه ان يشهد الا ان
يذكر الشهادة ولا يقبل شهادة الاعي والمملوك

ولا

لا الحادود في نكاح وان تاب ولا شهادة الولد
والام والولد والام ولا شهادة الولد لا يوبه واجداه
لا يقبل شهادة احدى الزوجين للآخر والشهادة
للولعبد والمكاتبه والشهادة للشرك كسبها فيما
حوت شكتها وقيل شهادة الرجل الخبيث وعقبه
ولا يقبل شهادة الخنزير والناجحة والمغيبه ولا مد
من الشرب على وامن يعيب الطيور وامن يغفل الناس
وامن يان بائنا كبا ان التي يتعلق بها اليهود ولا
من يدخل الحام بغير اذنه وامن يلعن الربا وامن يلقا
من بالزرد والطرخ وامن يفعل افعال المستعينة
كالجول على الطريق والكل في الطريق ولا يقبل شهادته
من يظهر سب الشك وقيل شهادة اهل الاهواء لا
لظايبية وقيل شهادة اهل الذم بغير حكم

بعض وان اختلفت الشهادتان فليقبل الشهادتان على
الذي فان كانت الشهادتان على الشهادتين والشهادتين
من حيث الكليات قبلت شهادته وان لم يعجب
وتقبل شهادته الا على وليه او على من اقره
للمنفعة جازئة واذا وثقت للشهادة الدعوى قبلت
ان حالها لم يقبل بغير اتفاق الشاهدين في
اللفظ والمعنى عند المصنف ثم فان شهدا
حدهما بالغ والاخر باليمين لم يقبل الشهادة وان
واحد بالغ والاخر باليمين وخمسائة والمدعى يدعي
الفأ وخمسائة قبلت شهادته بما بالغ قال
اصحها قضاء فيما خمسين قبلت شهادته باليمين
ولم يسمع قوله انه قضاء الا ان يشهد مع الاخر
ويبلغ للشاهد ان يعلم بذلك ان لا يشهد باليمين

حتى

شهي يقر المدعي ان قبض حسبا واذا شهد شاهدا
ان زيدا اقل يوم الف بكونه وشهد الآخر ان
فلان يوم الف بكونه واجتمعوا عند الحاكم لم يقبل الشهادتين
فان سبقت احدهما وقضى بهما لم يحضر الاخر
لم يقبل ولا يقبل الثاني الشهادة على المخرج ولا يحكم
بذلك ولا يجزئ للشاهد ان يشهد بشيء لم يرا
ينه الا بالنسب والتكاح والدخول وولاية الفاعل
فان يسمع ان يشهد بغير هذه الاشياء اذا اقيم
بها من يثق والشهادة على الشهادة جائزة في كل
شخص لا يسقط الا بالشبهة ولا يقبل في الحدود
والنكاح وجوز الشهادة واحد على شهادة
شاهدين ولا يقبل شهادة واحد على شهادة
واحد وصفت الشهادة ان يقول شاهد الاصل

كشاهد الفرج اشهد على شهادتي لفلان ان
فلان ابن فلان اقرتني بكذا واشهدت على
يقره جازم ويقول شاهد الفرج عند الاداء
شهادته ان فلان اشهدتني على شهادته انه يشهد
عندي كذا وقال لي اشهد على شهادتي بذلك ولا
تقبل شهادة شهود الفرج ان يهود شهود الاصل او يهود
سيرة فلا يشاءهم فضا حكا ويرضوا امرضا لا يستطيعون
عقد حضور مجلس الحاكم فان عدل شهود الاصل
بشهود الفرج جازم وان سكتوا عنت شهودهم جازم
وينظر القاضي في حالهم وكذا لو شهد رجلان عند
القاضي بحق فعدل احدهما صاحب جازم وان
انكر شهود الاصل الشهادة لم يقبل شهادته
الفرع وقال ابو حنيفة بوزن الشهادة الزور ان يشهد

في

في الشوق ولا اقنوه وقال ابو يوسف وعنه
جعله ضاراً ويجوز **كتاب الوقف** اذا رجع الشهود
عن الشهادة قبل الحكم بها سقطت وان حكم بشهادتهم
ثم رجعوا لم ينسخ الحكم وجب عليهم ضمان ما
تلفوا بشهادتهم ولا يصح الرجوع الا بحضور الحاكم واذا
شهد شاهداً ان بال حكم لم يرد ثم رجع فلما
لما الشهود عكس وان رجع احدهما النقص
وان شهد بالمال ثلثة انقص فرجع احدهم فلا
ضمان عليه وان رجع آخر من الالف الرجوعان فمضى المال
وان شهد رجل وامرأتان فوجبت امرأة ضمت ربع ا
مطلق وان رجعتا امتنا فمطلق وان شهد رجلان
وعشرة فثبوتهم ثمانية منهن فلا ضمان عليهن فان
رجعت آخر كان على النسوة ربع مطلق فان رجع الرجل

شهادة

الفرع

والنساء فعل الرجل وسدس الحق عند الجحيفة
وقال ابو بوسن ومحمد على الرجل النصف وعلى النسوة
النصف وان شهد شاهدان على امرأه بالزنا لم يقبل
شهادتهما فمراجعة ولا ضمان عليهما وكذلك ان شهدا
ههنا على امرأه بمقدار مهرها وان شهدا بغير
مهر للمهر فمراجعة الزادة وان شهد بغير مثل الشهادة
او اكثر فمراجعة لم يضمن وان باقى من القيمة ضنا
النصفان وان شهد على حرارت طلق امرأتها قبل الدخول
فمراجعة ضنا نصف المهر فان طلق بعد الدخول لم
يضمن وان شهد انه اعتق عبده فمراجعة ضنا
قيمته واذا شهد بالعصا فمراجعة بعد الفل ضنا
الذينة ولا يقنع منه وما ارجع شهود الفرج ضنا
فان ارجع شهود المهر والامل وقالوا لم تشهدوا فمراجعة على شهادتهما

نلا

فلا ضمان عليهم وان قالوا ان شهدناهم وغلطنا عنا وان
قالوا ان شهدناهم كذب شهود الامل او غلطوا في شهادتهم
لم يثبت له ذلك واذا شهدوا بالربعة بالزنا وشهدت
بالاحصان فارجع شهود الاحصان لم يضمنوا واذا ار
جع شهود الذكوة على التزكية ضنا واذا شهد
شاهد ان باليمين وشاهد ان بوجود النسط
ثم رجعا انا للضمان على شهود اليمين خاصة **باب**
ادب القاضي لا يقع ولاية القاضي حتى يتبعه
المطابق لشرائط الشهادة ويكون من اهل الاجتهاد
ولا يباين بالدخول في القضاء المستثنى من نفسه انه
يؤدي في قضيتهم ويكون الدخول فيه لمن يخاف
ان يعجز عنه او لا يباين على تقية **الحق في**
ولا ينبغي ان يطالب النيابة ولا يباينها ومن قد اتفقا

فلم يدان القاضي الذي كان قسما اليه وينظر
حال المحوسين من اعترف بحق التمسك له وقت
انكر لم يقبل قول المعزول عليه الا بيمين فان لم
يقم لم يجل بيمينه حتى ينادي وينظر في يمينه
وينظر في التواضع وارتفاع الوقوف فيعمل على ما يبين
به اليقين او يعترف بيمينه هو في دين ولا يقبل
قول المعزول الا ان يعترف الذي هو في يده ان لغير
ول سكتها عليه فيقبل قوله فيها ويجلس امامه جلوسا
ظاهر في السجود ولا يقبل حديثه الا من ذي صرح
منه او من جهة عادته قبل القضاء بالمصادرة ولا ينبغي
دعوة الا ان تكون عامته ويشهد للشارع ويعود للشارع
ولا يحظر بوضو اخر للمضمين دون خضيب واذا
حضر سوى يمينه في الماوس واليمين واليمين

ولا يباين

ولا يباين اليمين ولا يثبت بيمينه واذا ثبت الحق
عنده وكله صاحب الحق بحسبه غيبته لم يقبل
بيمينه وامر بدفع ما عليه فاذا ائتمعت حبيته
كل دين لزمه بداهة ما حصل في يده كتمت
الباع او مال التمسك بعقده كالتمسك والتمسك ولا
يجب فيه فيما دون ذلك لانه مال الفقير لا ان يثبت
غيبته ان له مال بيمينه شرطين او ثلاث زعموا
عنه فان لم يظهر له مال خلاصه يمينه واجوب
يمينه وبين غيبته ويحسب له حاله في تفتحه زعموا
ولا يجسر له الذي دين وكذا ان ائتمعت من الناس
عليه ويجوز قضاء المرأة في كل شيء التمسك
والقصاص وقبل كمال القاضي الى القاضي في الوقوف
اذا شهد عنده شاهدان فان شهد على الخصم لم

بالشهادة وكتب بحكمه وان شهد بغير حصة حقه
لم يحكم وكتب الشرافة يحكم برأى المكتوب اليه ولا قبل
الكتاب الا بشهادة رجل او رجلين ويجب ان يقبل
عليهم ليحرموا ما فيه ثم يجتمع ويسند اليهم فاذا
وصل للقاضي المكتوب نظر في حقيقته فاذا شهد انه
كتاب فلان القاضي سمع البناء في مجلس حكيمة
وقرأ علينا وصحة ثم قرأ القاضي قرأه على المجلس
لرسد ما فيه ولا يقبل كتاب القاضي للقاضي في
الحدود والقصاص وليس للقاضي ان يستخلف على
القضاء ان لا يعوض اليه وذلك فاذا رفع للقاضي
في حكمه كما يشاء الا ان يخاف الكتاب والسنة
والإجماع او يكون قولاً لا دليل له ولا يقضي القاضي
على غائب الا ان يحضر حبيب ويستقيم بغيره

واذا

واذا حكم رجلون رجلان ما حكم بينهما وصيا يحكم
حاشا اذا كان بصفة الحكم ولا يجوز تحكيم القبل
للكافر والذمي والحدود في الغدق والناسخ واليقين
وكل واحد من الحكمين ان يرجع ما لم يحكم بينهما
فاذا حكم بينهما فاذا رفع حكم القاضي القاضي فوافق
مذهب القضاء وان خالف ابطاله ولا يجوز
الحكم في الحدود والقصاص وان حكم في حكم خطأ
نفى حكم بالرتبة على قتله لم ينفذ حكمه ويجوز
ان يسمع البيعة ويبقى لتكون وحكم الحكم لا يورث
ولده ومن وجب ابطال **كتاب القسمة**
ينبغي للامام ان ينصب قاضيا من جهة من بيت المال
ليقسم بين الناس بغير اجرة فان لم يفعل ذلك نصب
القاضي قاضيا ينقسم بغير روية ان يكون عددا

احد من ينفع به والاصل في تقسيم القسمة فان
طلب صاحب الكثير ثم وان طلب صاحب القليل لم يضمن
وان كان كل واحد منهما يشترط الا تراضيا وينقسم العوض
اذا كان من يفرق واحد ولا ينقسم للذين بعضهما على
بعض فقال ابو حنيفة لا ينقسم الرقيق والواحد لثاوية
فقال ابو يوسف ومحمد ينقسم الرقيق ولا ينقسم للحام ولا
يزول ارضا الا ان يراضيا الشكاه واذا حضر اثنان
واقام البيعة على الوفاة وعدة الوشقة والدار
في ايديهم ومعهما وارث غائب بطول الحاضر وينصب
القاضي للقاضي نقيب وان كانا مشترين لا ينقسم
غيب احدهم وان كان في يد الغائب لم ينقسم وان
وجد وارث لم ينقسم وان كانت دونه مشتركة في غير
واحد قسمت كل الدار على صورتها في قول الجعفي

ما يوافقا عالمنا بالقسمة ولا يجوز للقاضي على قاسم واحد
وما يترك القاسم ليشتركون وجه القسمة على عددين
الرئيس عند ان حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد على كل
الاصلين واذا حضر الشكاه عند القاضي في ايديهم
ثم اوضعت وادعوا اليهم وسوفاً عن فلان لم ينقسم
القاضي عند النخبة حتى يقيم البيعة على موندو
عدده وشيخه وقال ابو يوسف ومحمد يقتسمها
اعترافهم ويدكر في كتاب فيتمتبه انه قسمها
بقولهم وان كان المشترك ماسوي القسمة فاذا علم
انه ميراث قسمه في قولهم وان ادعوا في العتق
انهم اشتروه قسم بينهم وان ادعوا الملك فلم يذكروا
كيف اشغل اليهم قسم بينهم واذا كان كل واحد
من الشكاه يشفع بغيره قسم بطول احد وان كان

احد

وقال ابو يوسف ومحمد اذا كان الصائم لم يمسك
بعضها في بعض فنيها وان كانت دابة او صغرة او
وحدة ناسم كل واحد منهما على حدة ويبيح للفاسق
ان يضر ما بقيت ويعدله ويدفعه ويقوم
البناء ويترك كل شيء غير الباقي بطريقه وشي
حتى لا يكون نصيبه من نصيب الاخر فلو كان ثوب
شبه آخر ويجعلها اقربة وثم بالثوب نصيب
قل والذين يبيعون بالثوب والثالث على هذا ثم
يخرج الصاع من مكان انيس اوله فله السهم
الاقل ومن خرج ثانيا فله السهم الثاني ولا بد
خل في القيمة الا اهرم والثاني لا يترافض من فان
قسم بينهم ولا يحددهم سبل ما في تلك الاصل وط
يقولون في القيمة فان امكن من ذلك الطير والليل

عنه

عنه فليس له ان ينظر في سبل في نصيب الاخر وان
لم يكن في فخ القيمة وان كان له سفل الا على
وعلا سفل له او سفل وعلا قوم كل واحد على
حدته وتسم بالقيمة ولا يعتبر بغير ذلك واذا
خلفا المتقاسمون في عهد القاسمان قبلت ثما
دورها فان ادعى احدهما الغلط ونزع ثما اصابه شيء
في يد صاحب وقد اشهد على نفسه بالاستيغنا
لم يصدق على ذلك الا بيمينته وان استوفية حق
ثم قال اخذ بعض مني بالقول قول خبيث
يبينه واذا قال اصاف في موضع كذا فلم يملك
ولم يشهد على نفسه باستيغنا وكذبه شركه فانا
ونعت القصد واذا استوف بعض نصيب احدهما
يعليه لم تقسم القيمة عند ان يبيته ويرج

فصل من ذك في نصيب شركه وقال ابو يوسف
وقد يفسخ القيمة **باب ما لا يملك** الا كراهية
حك اذا حصل من قبله على اتباع ما يوعده
سلطانا كان اوليا واذا كان الرجل عليه ماله او
على نصيبه او على ان يترك لغيره او يوجه له
ناله على ذلك بالنفل او بالقرض او بالحبس
او اشتري فهو بالخير ان شاء الله وان شاع
ورجع البيع فان كان قبض البيع طوعا فقد اجاز البيع
وان كان قبضه كرها فليس اجازة وعليه رقة ان كان
قايما في يده وان هلك البيع في يده لم يرد
غير مكره **فصل في بيع** وكذا ان يضمن المالك ان
ويشترط على ان ياكل الميت او يشرب الخمر او
على ذلك حبس او ضرب او قيد لم يخل ان يقدم على

ذلك

ذلك ان يملك ما يخاف على نفسه او على عقوبته من
الخطايرة فاذا اخاف ذلك وسعه ان يقدم على الكسر
عليه ولا ينعى ان يصير على ما عتده فان ضربه
وعوايه ولم يكل فهو آثم وان كره على نفسه او شرب
النبي صلى الله عليه وسلم ولا يفني او حبس او ضرب لم يملك
ذلك الا ما حقه يملك ما من يخاصمه على نفسه او على
عقوبات اعطاه فاذا اخاف من ذلك وسعه ان يظن
ما امره به ويؤدي به فان طهر ذلك وقبضه طهر
بالايمان فلا اثم عليه وان صبر حتى قتل ولم يظن الاثم
كان مأجورا وان كان كره على الاخر مال لم
يبرح خائنه على نفسه او على عقوبته اعطاه
وسعه ان يفعل ذلك ولما قيل ان يضمن المالك
وان كره يقتل على غيره لم ينعى ان يقدم عليه

الكره

ويصبر حق يمثل فان فعله كان اشرا وانما صرحت
للملوك الكرهه ان كان الفعل عمدا وان كان على
ملاقاة ملوك او غزو حربه ففعل ونفع ونفع ما كره
تخليد ورجع على الذي كرهه بقيمة العبد او بنصف
تمهل لانه كان قبل الدخول وان الكرهه على الزنا و
حب عيب الخد عنده ان صتيه ان ان يكرهه
السلطان وقالوا ابو يوسف ومحمد بن الحسن
وان الكرهه على الرقة لم تنزل امر الله **والله اعلم**
كتاب الجهاد على الكفاية اذا قام به فيقتل
من الناس يعطى الباقي فاذا لم يبق به احد
لم يجز جميع الناس بتركه وتنازل الكفار فاجتنب وان
لم يبق دينا ولا يجز الجهاد في صفة ولا عبدا ولا
اسيرة ولا اعي ولا خلع وان هم العدو على يد

كتاب الجهاد

وجوه

وجب على جميع الناس دفعه ونجح الرقة بغيره
فمن روجها والعبد بغيره ان يملك فاذ ادخلوا
السلوك دار الحرب فاصلا وامتنعت او حضارة
غورهم الى الانسلا من فان اجابوهم كفوا استقام
وان امتنعوا دعوهم الى دار الحرب وان تبديها
فاهم بالمسلمين وعليهم ما على المسلمين ولا يجوز
ان يقاوم من لم يبايع دعوة الاسلام الا بعد
ان يدعوا اليه ويستحب ان يدعوا من بلغ الدعوة
فلا يجز ذلك فان ابوا استعانوا بالله عليهم وحكم
بهم ونصبوا عليهم التحقيق وجرههم وارسالها
عليهم الماء وقطعوا الشجر عنهم وادوا زرق
عمرهم ولباسهم برؤسهم وان كان منهم مسلم لم يرد
تاجرا وان نرسوا بصبيان المسلمين او الرقلا

اذ كان ذلك باثنا عشر واذا خرج عبيدهم
فجوز للمسلمين فتم اخذها ولا يمان ان يعلق العبيد
في الدار ولا يكون ما وجدوه من الطعام و
يشعروا الخيط ويدعوا بالدهن ويقاومونهم
جدون من السلاح كل ذلك غير مستحب ولا يجوز
ان يسعوا من ذلك شيئا ولا يمتدونه من اسلمهم
احد من اسلامه نفسه او رده الصغار وكان مال
خوف يده او رده في يد غيره او ذيت فان
ظهر على الدار فقامت روضته في وجهها في
داوادة الكبار في ولا يبيع ان يباع السلاح من
عمل الحرب ولا يبيع التبر ولا يقاتلون بالاسلحة عند
التي صنفوه وقال ابو يوسف ومحمد بن عيسى
بهم اسلحة المسلمين ولا يجوز ان يبيعوا عليهم واذا

لم يتجاوزت قتالهم ودميتهم ويقصدون بالثمن
الكفار ولا يمان باخراج النساء والساخ مع المسلمين
اذا كان عسكرا عظيما يؤمن علينا والقتال الما
كما يات نرجسها والعبد الا يات سيده انما
يبيع العدو وينبغي للمسلمون ان لا يعذبوا ولا
يقوا او يمشوا ولا يخلوا اسرا ولا صبيبا ولا
يتلوا فائنا ولا اعي ولا موقدا انما ان يكون
احدا منهم من ربي في الحرب او تكون الملة
ملكه ولا يقتلوا اجنودا وان راي السلام ان يصلح
اهل الحرب او ذقيا منهم وكان في ذلك مصلحة
للمسلمين فلا يمان به فان صالحهم بغيره ثم
رأي ان تفض السلاح المتخ بنذر اليهم وفتحهم
وقال لهم وان بدوا بالخيانة فالهم ومن يبيد اليهم

الامكان

الامام بالذمة غرة فهو باختيار ان شاء قسمها بين الف
نبيين واخذوا اقرعها عليه ووضع عليهم الخيام و
في الاسائر باختيار ان شاء فلهم وان شاء استرقعهم
وان شاء تركهم احدا ذمت للمسلمين ولا يجوز
منهم ان يترقبوا واذا اراد العود الى دار السلام
ومع سوايش فلهم ان يقرعوا على نقلها الى دار السلام
ذبحها وصرفها ولا يعجزها ولا يتركها ولا يقصر
غنيمتها في دار الحرب حتى يخرجها الى دار الحرب
الاسلام والمرد والقاتل في العتق سواء
واذا لم يفرغ من الحرب مرد قبل ان يخرجوا
لقيمته الى دار الاسلام شاء منهم فيها قامة
ما هل ينوب العتق في الغنم الا ان يقاتلوا واذا
ومن رجل خال او لم يفرج عنه قامة او يجمعت

واهل

او اهل خيرة او سديت مع امانهم ولا يجوز
لا تحريم المسلمين قتلتهم الا ان يكون ذلك
مقبولة فينبذ اليهم الا امان والامان ولا يجوز
امان ذمت ولا اسير ولا ناجي الذمت مثل قتلتهم
ولا يجوز امان العبيد عند الذمت ولا ان
يذن لهم مولا غير في القتال وقال ابو يوسف
وعند بيع امانهم واذا غلب الشك على الدم
نسبوه لهم واخذوا او القهر ملكوها واذا غلبنا
حل لنا ما جده من ذلك واذا غلبوا حل لنا
لنا واخر زفها يدرهم ملكوها فان ظهر عليها
الموت فوجدوها قبل الغنم اخذوها
بالمقبية ان احتوا وان دخل دار الحرب ناجيا
شترى من ذلك شيئا واضرب الى دار السلام

قاله الاول باختيار ان شاء اخذ بالثمن الذبح
اشترى الفاضل وان شاء ترك ولا يملك علينا اهل
الحرب الغلبة متدين واماننا واذا كنا
مقاتليننا واسرائنا ونلك عليهم جميع ذلك والا
ابق عتقهم فدخل عليهم فاخذوا لم يملكوه
عند ان يصفوا وان تدبر اليهم فاخذوا ملكوه
وان لم يملك للامام صول لا يحل قتلها الغنائم قسمها
بين الغنائم قسم ايداع يملوها الى دار السلام
لم يرجعوا ايداعهم بقسمها يملوهم ولا يجوز بيع الغنائم
قبل الغنم ومن ملك من الغنائم في دار الحرب
فلا حوله في الغنم ومن ملك من الغنائم في دار الحرب
الى دار الاسلام فله نصيب ولو شرب في الناس
بان ينفل الامام ويحضر في القتال فيقول

في

في حال من قتل قتيلا فله سلبه او يقول لست
تدفعتم لكم البع بعد الحرب ولا ينفل قتيلا
ضرب الغنم الا للحن واذا لم يجعل السلب لقا
نل فهو من جملة الغنم والقاتل وغيره
سواء والسلب على المقتول من ثيابه وسلاحه
مساكينه فاذا خرج للموت من دار الحرب
لم يحل لهم ان يعلقوا به الغنم ولا ياكلوها
ومن قتل مع قتل او طعنه في الغنم
ويقيم للامام الغنم يخرج حصتها ويقيم الاربع
الامناس بين الغنائم الفارسين ثمان
غندل صنفه والرجال منهم واحدة وقال ابو
يوسف ومحمد بن النضر ثلاث اسهم ولا يسهم
الا لغنم واحد والبراذير والعتاق سواء

وكانت لهم الحلة ولا فعلت من دخل ذاك السب
فما استحق قيسه استحق شهر فارسا ومن دخل
رأسه فاشد رأسا استحق شهر راحل وكانهم
لهم الحلة ولا فعلت ولا ذبح ولا صبي ولكن
لهم الحية ما ير اللبام واما الخمر فيفسد على كل شيء
انهم لهم البساتين وسهم المسكين واسهم البتل
يدخل فناء ذوي الغضب فيهم ويقعدون ولا يدفع
لها ولها هم شئ فانما ذكر الله سبحانه وتعالى
في طين فانما هو كافتناح الكلام نيركا باستيد
سهم النبي صلى الله عليه وسلم سقط بموته كما
سقط الضيق وسهم ذوي الغضب كانوا يستحقون
في زمرة النبي عليه السلام سقط بموته كما سقط
الضيق بالنظر وبعده بالفقر واذا دخل الواحد والاثنا

البحار

لأجل الحرب مغيرين غير اذن العمام فان
شيئا لم يخس وان دخل جماعة ولم ينفع
أخذوا شيئا خس وان لم يأت لهم الايام
دخل المسلم دار الحرب ناجيا فلا يعمل ان يعرض
بشيء من اموالهم وانما هم فان عدت
شيئا وخرج يبر ما لك ملكا خطورا ويؤمن ان ينصر
يه واذا دخل الحرب اليها مستائنا لم يكن له ان
يقوم في دارنا سنة ثم يقول له السلام ان اقام
الست وضعت عليك الجزية فان اقام لخدمة سنة
الجزية وصار دينا ولم يترك ان يرجع الى الحرب
وان عاد الى الحرب وترك وديعة عند مسلم او
اودينا في دينهم فقد صار دينا بياها العود الى
دار الحرب وما في دار الاسلام من مال على خط فان

السلو فقل سقطت ديونهم وصارت الوديعه فنا
وما اوقف عليه المؤمن من اموال اهل الحرب
غير قتال يعرف في مصالح المسلمين كما يعرف في
ارض العرب كلها ارض عرب وهي ما بين حة العذيرة
الى مكة الحافض حمة الميتين ودمرة الى ارض الشام وال
السواد ارض خراج وما بين الغندين طعنة طوان
ومن اهلك الى عبادان وارض السواد مسالوكه لا
هاجعا ويجوز بيعهم وتصرفهم فيها وكل انهم اهلها
عليها او فخت عنده ونسبت بين الغامنين في
ارض عرب وكل ارض نصت عنده فاذ اهلها
عليها فهي ارض الخراج ومن اصاب ارض مؤثافي
عندك يؤسف بعذر عتريها فان كانت في
حين ارض الخراج فهي ارض صاحبك وان كانت من

حيز

في الماء الدائم ولا يغسل فيه من الجارية الا الذمير
العظيم وعند الشافعي اذا بلغ الماء قلتين لم يصلح
فهو كالماء الجاري والقلية ما بينان وخمسون رجلا و
اما الماء الجاري اذا وقع فيه نجاسة كاجاز الوضوء منه
قليل كان او كثيرا اذ لم يرى لها اثر لا تستنج مع جريان
الماء ولا يشربان بوضوء طهرها او يجزئها اولونها والغدير
العظيم الذي لا يترك احد يفيض فيه تحريكه فبالاخر
اذا وقعت فيه نجاسة في احد جانبيه جاز الوضوء
منه جنب الاخر لان الظاهر ان النجاسة لا تنقل
اليه فتدلى الى ضيقه ثم تحرك بالانسا لم يغير عتق
وعند ابو يوسف تحرك باليد وعند غيره تحرك باليد
وفي احد قوليه لما استنق ثابته وقال لا
رضة يغيب بالناظر وقال بعضهم يستحق الميع
وقال ابو سليمان العالي اذا كان عتق في غير
فهو الغدير العظيم والغنوي على هذا واما الحق فالت

بعض قدره زلع قال قد شرب وقال بعضهم على
 القوم الكلب الشقال وقال ابو جعفر الهندواني اذا كان
 الماء لوسع كفتي الشاة فله ثم انقلبه في ساعته
 يتوصا به ولن كان مما لا ينجس فلا بأس بالوضوء منه وموت
 ما ليس له سائلة في الماء لا ينجس كالقز والذباب
 والنرايين والقنارب وعندك في شجر ونوتها
 يعيش في الماء لا ينجس كالتك والقنقوع والسطان خالا
 قاله والناء السعال لا ينجس استعماله في طهارة
 احداث والسعال كل ماء ارباب يحدت او اسهل في
 الدجوان على وجه القربة عند الخرج هو وان يوسق وعند
 يستعمله لا ينجس وعند زفر اذا السعال الحار يصب
 استعماله واذا السعال القوي لا ينجس استعماله ككل
 حبيب دبع فقد وطهر حاشية الصلاة فيه الوضوء
 الاجسد الخضر والادي وعند الشافعي بوجاهة الكلب
 كلبه الخضر وفي رواية اذا لم يلبس يادهم عند الوضوء

يطهر

يطهر كذا وكذا في جميع عظمه والاعناق فيه وشعر
 الميت وعظمها وعجبها وقشرها نجس ما جسد اذا لم
 يلبس في يادهم واذا وقع في التراب نجس فربما ان
 كان شاة وكان نزع ما فيها ميت الماء طهارة كلبها
 وقاله الاصفهاني الماء لا ينجس لوقوع الحيات
 تلم يغير طعمها ولونه او ريحها وان ماتت فيها
 قاذرة او عصفور او سمعة او سودانية او غيرها من
 منها ما يبعث من ذلك الى الثابت في حليب كلبه الاول
 وصغرها وان ماتت فيها حاشية او ستور او حجارة
 نزع ما بين اربعين ذكرا الى ستين وان وقع فيها ذئب
 فانه نزع جميع ما فيها من الماء وان وقع فيها كلب
 او خنزير او ماتت فيها شاة او ادي نزع جميع من
 الماء صغ الجوان او كلبه وعدد الدواب عظم الاول
 الوسط السعال في البارز اليه لان نزع ما فيها

ورثها

يقول عظم قدر ما يسمع فيها الماء الوسط احتسب
 خالا قاله في رواية وان كان البئر مغطيا لا يكره نزعها
 ووجب نزع ما فيها الضحى مقدار ما كان فيها ميت
 الماء فان لم يصفه ولم يبين كيف ينزع وفي رواية
 عنه مائة ذكرا وفي رواية عنه مفوض الى رأي الخليلي
 وقال ابو يوسف ويحجب عنها بئر على قدر شجرها
 وطولها ثم ينزع الماء من ذلك البئر كما في حال
 هذه فاذا المتأول من مكانها حكم بطهارة الاولى
 وفي رواية اخرى عند بئر فيها نصبة ويحفل
 لمباغ الماء على مائة ثم ينزع منها ذكرا ثم يعاد
 القصب ثم ينظف ثم نقصت فيجعل لكل قصب ثمانية
 عدد الذكرا وقال محمد وينزع منها ما يتا ذكرا الى
 ثمانية فقال بعض من محمد ويؤخذ برجلين
 كرها يصاثر في الماء فينزع منها قدر ما حكم
 فيه وهذا الخبر واشبه بقول القبراء وقال

الشيخ محمد

عن ارض العشر فوعشيت والبصر عند اخنوخ و ابو
 سفيان ثنية باصبع القنابة وقال محمد ان الحيا يزر
 صفها او عينها استخرجها وما يدخله النفا والاعط
 العظام التي ينسلكها احد فوعشيت وان احيا حيا
 الانهار التي احمرها الاحمر مثل نهر الملك ويهزم
 فهو حليجته ولما راج الذي وضعه عرس على التوالا
 في كل حريم يبلغه الماء فغيزها شيئا وهو شاع
 ودرهم من الطيبة خمس درهم ومن حريم الدرهم
 المتصل عنه درهم وما سوى ذلك من الاصناف يرفع
 عليها حسب طاقتها فان لم يتق ما يوضع عليها فغفر
 اللسان فان عليه على ارض الخارج الماء او انقطع عنها
 او انطلم النزع انة فلا يخرج عليهم وان عطفا
 متاجعا لا ينجس فغفر الخارج وقت استمر من الخرج

بحار

أضمت الخراج على حاله ويجوز أن يشتري السلم
أرض الخراج من الذي يؤخذ منه الخراج ولا يشترط
في الخراج من أرض الخراج ولا يجوز بيعه على من جرت
توضعه بالتراضي والتمتع فيقتدر بحسب ما يقع عليه
الافتقار وجرت يمدى الأمام وضعها إذا غلب
الأمام على الغفارة أقرهم وهو على مالا كهم فيضع
على الغنى الظاهر الغنى في كل سنة ثمانية وأربعين
دينارهما يأخذ منها في كل شهر أربعة دراهم
وعلى المتوسط الحال أربعة وعشرين دينارا
في كل شهر درهمين وعلى الفقير المقتدر الشيء
عشر دراهم وأبوضع الجزية على أهل الكتاب
والجوسي وعباد الله وثان من الخراج ولا يوضع على عبادة
الأولاء من العرب ولا الرعيين ولا جزية

على المأذون

على المأذون ولا جزية ولا زمن ولا فقير غير معتق ولا
على الرهبان الذين لا يخاطون الناس وقت
اسلم وعليه جزية سقطت عنه وإن لم يجمع
حولان تدخلت الجزية ولا يجوز أن أحمان
سبعين يعة ولا كيت في دار الإسلام وإذا
انضممت الكتابين والغديس أعادوها ويؤخذ
أهل الذمة بالتعزيع للذمة في زبهم ومالكهم
وسروهم وسلكهم يسهم ولا يسهم ولا يحل
السلام ولا يكون الخيل ومن لم يمنع من الجزية
أو قتل ميتا أو سب النبي صلى الله عليه وآله وسلم
لم ينقص عنه إلا أن يأتي بدل الحنك أو يغلبوا
على موضع فيأربونا **فصل** وإذا ارتد
لمسلم من الإسلام فمرض الدنيا أمر عليه فإن كانت

فصل

له وإن شيعته كشت له ويجوز أن يشتري السلم
أسلم ولا قتل فإن قتل قاتل قتل من الإسلام كمن
ذلك ولا شيء على القاتل وإنما المأذون إذا ارتد فلا تقتل
ولكن تجس على قتلهم ويؤخذ ملك المرتد على أمواله
يردونه ولا مأذونا فإن أسلم عادة إلى حالها وإن شاء
أو قتل على رقبته أنقل ما النسب في حال إسلامه
لورثته من المسلمين إذا كان ما النسب في حال ردة
قيما وإن نحن بدار الحرب مرد أو حكم الحاكم
بإمارة عتق مملوك وإمارة أولاده ومملكت الذين
عليه وقاتل ما النسب في حال الإسلام إلى ورثته
من المسلمين ويقضي الدين الذي لم يمتد في حال الإسلام
نظام ما النسب في حال الإسلام وما لم يمتد في حال
يؤن في حال ردة مملوك النسب في حال ردة مملوك وما

بأنه

بأنه واشتراه أو تقرب فيه من المولى في حال ردة
موقوف فإن أسلم صحت عقوبته فإن مات وقيل
بدار الحرب بطلت وإن عاد المرتد بعد حكمه بالحاق به إلى
دار الإسلام مسلما فمأذونا وجدة في يده ورثته من
ماليه أحده والمرتدة إذا عرفت من مالها جائز فقهر
فيما أنضاري يوق تغلب يؤخذ من أموالهم ضعفا
يؤخذ من المسلمين من الزنوة فيؤخذ من نساءهم ولا
يؤخذ من صبايهم وما صبا الأمام من الخراج وقيل
مؤال بني تغلب وما أعداه أهل الحرب للأمام وللجيش
تصرف في مصالح المسلمين فيستدبرها الثغور ويبنى
الغناط والحجور ويعطى قضاة المسلمين ومما
لهم منه وغدا يفرق منه ما يغيصهم ويدفع منه أرب
للقائكة وذرايعهم **فصل** وإذا تغلب قوم

فصل

التامين على يده وخبر حشمت طاعة الامام فقال
 الى العود الى ابحاثه وكنت عشت بغيرهم ولا يبدون
 بقبال صفت بدوا فان بدوا فانهم حقيق **قبحهم**
 فان كانت لهم فدية اجبر عليهم واتبع موافقهم
 وان لم يكن لهم فدية لم يجز على حشمتهم ولم يتبع موافقهم
 ولا يستب اليهم ذريته ولا يصير لهم مال ولا يباس ان
 يقتلوا ايسل حشمتهم ان احتاج اليكون اليه ويجعل
 الامام موافقهم ولا يبردها عليهم ولا يقيسها حتى
 يتوبوا نيرة عليها عليهم وما حباة اهل البقي من بلاد
 التي قبلوا اعينها من الحج والعمرة فخذ الامام ثانيا
 وان كان حذوه في حقه افي اهليه فيما بينهم وبين
 الله تعالى **ان يعيدوا ذلك** **الله** **والله**
 حذو لا يحل لرجل لبس محرر ويحل للنساء ولا يباس يوشيه

عن الح

عند الحشمة قال ان **الله** **الله** **الله**
 ولا يباس لبس الديار في الحشمة حشمتها وكبريت
 ولا يباس لبس اللحم اذا كان سدا ابريسا وحشمتها
 قطنا او حرا ولا يجوز لرجل الخلق بالذهب ولا يباس
 لفضة الا لحاتم والنطقة وخليفة السيق بالفضة
 ويجوز لبس الخلق بالذهب والفضة ويكره ان
 لبس البقي الحر والذهب ويحرم الاكل والشرب
 والادهان والطيب فانبت الذهب والفضة
 للرجال والنساء ولا يباس باستعمال ائمة الزجاج
 واللبان والعقيق ويجوز لبس في الالة النفض
 عند الحشمة والركوب على السبع المفضض
 الجلوس على سائر المفضض ويكره التعشير في
 الصقور والنظير ولا يباس بخيل المفضض ونقش

7

السجود ونزفته بالذهب ويكره ان يخذل في
 ولا يباس خضيا البهايم وان لم يجز على الخيل ويجوز ان
 يقبل في القديت والذيت قول القيد والصفو
 يقبل في العايلة قول النايق ولا يقبل في الحيل الد
 الا ان قول القيد ويجوز ان ينظر الى طرف الحشمة
 الا في ضمتها وكفنها فان كان لا يبايت الشرع ولم
 ينظر الى ضمتها الاحجية ويجوز الخافي اذا اراد ان
 يحكم عليها ولما حذوا اذا اراد الشهادة عليها النطق
 الي وجعها وان خاف ان يشهد ويجوز للطبيب
 ان ينظر الى موضع المرض منها وينظر الى الرجل من الرق
 الى جميع بدنية الا ما بين مستند الى كبريت ويجوز
 للمرأة ان تنظر الى الرجل الى ما يجوز للرجل ان ينظر اليها
 منه وتنظر المرأة الى المرأة الى ما يجوز للرجل ان ينظر اليها

من الرجل

من الرجل وينظر الرجل من امته التي تحل له و
 زوجته الى فرجها وينظر الرجل من ذواته عايلة
 الى الوضوء والباس والتاقين والصدور و
 العقدتين ولا ينظر الى ظهريها وبطنها
 ولا يباس ان يمس ما جاز ان ينظر اليه منها و
 ينظر الرجل من ماله ماله غير الى ما يجوز ان
 ينظر اليه الى ذواته مخاربه ولا يباس ان يمس
 ذلك اذا اراد الشاء وان خاف ان يشهد
 ولخص في النظر الى اجنبية كالحجر ولا يجوز
 المندوك الى ان ينظر الى سبيته الا الى من
 يجوز للاجنبي النظر اليه منها ويعلم ان
 من غير ادنها ولا يعزله زوجته الا باذنها
 ويكره الاحتكاك في الخوايا لادمين والبهايم

من الرجل

اذا كان ذلك في بلاد بني الحنظلة لا يملكه
من احكامك عليك صغرة او تاجدك من بلادك
فليس يملك ولا يبيع السلطان ان يبيع الناس
كلهم يبيع التاج في ايام الفتنه واما يبيع
العصبة من يملك ان يخذل تحت **سنة الضلالة**
الوصية غير اوصية وبي منجيه ولا يجوز الو
بوارث الا ان يخذل الورثة فيما زاد على الثلث
ولا الغائل ويجوز ان يوتي للمكاف وا
لكافر المسلمين قبول الوصية بعد الوفاة فان
قبلا لموصيها حاله في الحجة او ردها فذلك
اجل ويستحب ان يوتي للانسان بدون الثلث
فان اوتي لاجل قيل للموتى له ورثها في غير
وصيه ليس يرد والموتى يملك بالقبول ما في

من الوصايا

سنة

سنة واحدة وهي ان يمة الموتى ثم يمة الموتى له
بل القول في دخول الموتى في ملك ورثته واما
للعبيد او كافرين او فاسقين اخذتهم القاري من
ونصب غيرهم ومن اوتي للعبد نصيبه وفي
الورثة بنار لم ينفق الوصية ومن اوتي لغيره
من القيام بالوصية ثم اتيه القاري غيره ومن
في اليانين لم يخذل احد منهما ان ينصف عنه
المصنعة ومحمدون صاحبها الا في الف
اليت وتجهيزه وطعام الصغار وكتب وصيه ومن
وديعه بعينه وقضاء دين بعينه ونفسه
صية بعينها ومقت عبيد بعينه والحقوق في
موتى لليت ومن اوتي لغيره ثلث ماله او لم
يخذل الورثة فان ذلك يتبعها الا ما ومن اوتي

سنة

تخصرهما بالثلث والارض المتوس فان ذلك يتبعها
الموتى ومن اوتي حصتها يبيع ماله والارض ثلث
ماله ولم يخذل الورثة فان ذلك يتبعها على اربعة
عشر من صنفه موسى ومحمد وقال ابو الحنيفة
ان الثلث يذهب نصفان وكان ابو رح لا يضر
الموتى لئلا يزداد الثلث الا في الحاجات والاعط
التعزية والدرهم الرسالة ومن اوتي وعليه
دين خط يبيع ماله لم يخذل الوصية الا ان يرد
الغرماء من الدين ومن اوتي بنصيب بنته قاله
صبي باطلة وان اوتي بنصيب ابنته جارة فان
كان له اثنان فله الموتى له الثلث وما اقر عينه
في مرضه او باع وحال او وهب فان الوصية
يعتبر من الثلث ويقر ببيع اوصيات الوصايا

فان

فان سلبا ما اعتق فالحاجات اولى عنه كغيره
وان اعتق ثم حالها فلهما سواء وقال ابو يوسف
ومحمد العتق اولى في الثلثين ومن اوتي سهم من
ماله فله اخذ سهام الورثة الا ان ينقص
من السدس فينتزعه السدس ومن اوتي من
ماله بان قال للورثة اعطوه ما شئتم ومن
اوتي بوصايا من حقوق الله تعالى فريبت
الفرار منها على غيرها فلهما الموتى او اخرها
مثل الخ والزوجة والكنانة وما ليس باصبنة
ما قدمه الموتى ومن اوتي تحت الاستلام المجرى
عنه رجلا من بلد يرحى راكبا فان لم يبع الو
صية التفتت احواله من حيث يبيع ومن
خرج من بلد حاجا فأتى بالطريق واوتي ان

سنة

فخرج منه رجل من بني عذرا بن حنيفة وقتل حنيفة
ولا تفرح وصيته التي في الجوارح والكتابان
فكف وقاد ويحوي الموضع من الوصية فا
فخرج الموضع او قال او فعل ما بدل على الموضع كان
موضعاً ومن تحت الوصية لم يكن رجوعاً ومضى
فكانت لهم الملامقون عند ذلك حنيفة ومن
اوى لا صغار فاف الوصية لكل ذي رحم رحم من
انما اوى ومن اوى لا رضوان فالذين نوح في رحم
رحم منه ومن اوى لا تارايه فالوصية لا تفر
فلا تفر لكل ذي رحم رحم منه لا يدخل فيه الو
لذان والولد ويكون الاثنين فصاعداً
فاذا اوى بذلك وله عتقان وما لان فلا وصية
لغيره عند ذلك حنيفة فان كان له عمره لان

فلا تفر

فلا تفر الوصية والكتابان التوفي وقال ابو يوسف
الوصية لكل من نسب الي افي اب له في الاسلام
ومن اوى لرجل يملك ذراعه او يملك غيره
فذلك ثلث ذلك ويقبل الموضع وهو يخرج من الثلث
ما بقي من اياه ذلك جميع ما بقي من الثلث واذا
في الثلث ثياب فهلك ثلثها وبقي ثلثها وهو يخرج
من الثلث ما بقي من اياه لم يفتق الا ثلث ما بقي
من الثياب ومن اوى لرجل الموضع ومنه وله عتق
عين ودين فان طرحت الالف من الثلث
لغيره دفعت الى اللقي له وان لم يخرج دفع اليه
ثلث العين وكل ما خرج من ثياب الدين اخذ
منه حتى يستوفي الالف ويخرج الوصية للعلم
اذا اوضح لا قال من تحت الوصية من يوم الوصية

وان اوى لرجل مجاورة الا تخلفا وصية الوصية
ولا تستأ وقت اوى بجارية فولد بعد موته
الوصي فبار ان يقتل المولى له شر قبل ويخرجان من
الثلث فماله في له وان لم يخرجان من الثلث
واحد الوصية بينهما جميعاً في قول ابو يوسف
ومحمد وقال ابو حنيفة ياخذ ذلك الامر فان
فصل شيء لخال من الولد ويخرج الوصية خالصة
عنده وسكنه اربعة سنين معا وصية ويخرج
ذلك ابداً فان خرجت رقبته العبد من
الثلث سكر اليه لغيره وان كان له مال
ما غيره خاله الورثة يمينين والمولى له يوماً فان
مات المولى له عتق الورثة واذا مات المولى
في حريم المولى بطلت الوصية واذا اوى لولد

فلا

فلا ان فالوصية بينهم الا كمثل الثلث او
ومن اوى لورثة فلان فالوصية بينهم الا كمثل
مثل حظ الثلثين ومن اوى لزيد وعبد ذاك
ماله فاذا مات عبد المال له لزيد وان قال
ثلث مالي بين عبد وزيد فاذا اريد يمت كان لزيد
ويض الثلث ومن اوى لزيد مالاً ومال له
كذلك مالاً استحق للمولى له ثلث ما يملك عبد الثلث
كتاب الفرائض على قولهم من الذكور
عشر الابن وابن الابن وان سزا والاب والجدات
الاب وان عا والام والابن والعم والعم
والزوجة والمولى ومن النكاح سبع البنات و
بنات الابن والام والجدات والاخت والزوجة
وموتت النكاح في اربعة ارجاء للام والاخت

فلا

شيئا وكل جنة في الدنيا **ذوالالحرام** واذا
 لم يكن الميت عصبته وكاد يسمون ورثته ذوي
 الارحام وهم عشرة ولد البنات وولد اخوات وبنات
 الاخ وبنات العم والخال والحالة وانما هم والعم كاتم
 والتمت وولد الاخ من الام ومن اخي بهم واوالدهم
 من كان من ولد الميت ثم ولد الابوين **احد عشر**
 وهم بنات الاخوة واولاد الاخوات ثم ولد ابي
 ابيها واحدهما واهل الحلال والحالات و
 العتات واذا استوى وارثان في درجة فاد
 دهم من ادنى بواو ارب وافرهم اولى من اعم
 وابو الام اولى من ولد الاخ والاخت والعتل
 حق بالفضل عند سهم ذوالالحرام اذا لم يكن
 عصبته سواه وتولي العتات يرك واذ انزل

العتق

العتق اب مولاه وابنت مولاه فانه لا يورث
 ابويهما ولا اب البنات والبنات لا يورث
 جد مولاه واخ مولاه فاما المال المتدفق فاولئك
 صنفه وقالاهو بينهما كما في الابن مع جد
 ولا يباع الولاء واويو **حساب الفراض** اذا
 كان في الثلث نصف او نصف فيما في فاصلها
 من اثنين فاذا كان ثلث وما بقى اثنان فاحص
 صلها من ثلثية وان كان ربع وما بقى اثنان
 ونصف فاصلها من ثلثية وان كان نصف
 وثلث او سدس فاصلها من ستة وقول
 الى سبعة وثمانية وسبعة وعشرة فاذا كان
 مع الربع ثلث او سدس فاصلها من اثني
 عشر وقول على ثلاثة عشر فافترق

العتق

او اكثر فاضرب احد الطرفين في الآخر فمما اجمع
 في الزيف الثلث ثم اجمع في اصل الثلث فان
 سواة الاعداد اخذ في السهم في الآخر كما امل
 بين واخوين فاضرب اثنين في اصل الثلث
 فان كان احد العددين جزءا من الآخر اخذ
 على الأقل كاربعة نسوة واخوين اذا ضربت الاربع
 اخذت على الاقل وان كان احد العددين جزءا
 فوق الآخر ضربت وفق احد هاتين في جميع الآخر
 ثم اجمع في اصل الثلث كاربعة نسوة واخذت
 وست اعمام فالثمة توافق للربعة بالنصف فا
 ضربت فاضرب واحد هاتين في جميع الآخر ثم اضرب
 فالثمة في اصل الثلث تكون ثمانية واربعون
 وبينها تقسم فاذا اخذت الثلثة فاضرب ستهام

سبعة عشر اذا كان مع الثلث ثلثان او سدس
 فاصلها من اربعة وعشرين وقول على خمسة و
 عشرين وسبعة وعشرين فاذا انقسمت على الوتر
 فمما بقيت فان لم تنقسم ستهام فمما بقيت عليهم فافترق
 عدد هاهنا في اصل الثلث وقولها ان كانت
 على ثمة فاضرب تحت من الثلث كما امرت والقول
 للربعة الربع وهو سهم والاخوين ثلث وهو ما
 في الثلث لا تنقسم عليها فاضرب اثنين في اصل
 الثلثة تكون ثمانية ومنها تقسم وان وافق سها
 منهم عددهم فاضرب وفق عدد هاهنا في اصل الثلث
 كما امرت وستة اخوة للاولاد البيع سهم والاربعون
 ثلث فاضرب وفق عدد هاهنا في اصل الثلثة
 تكون ثمانية ومنها تقسم فان لم تنقسم ستهام فمما بقيت

او اكثر



✓
۲۰۲